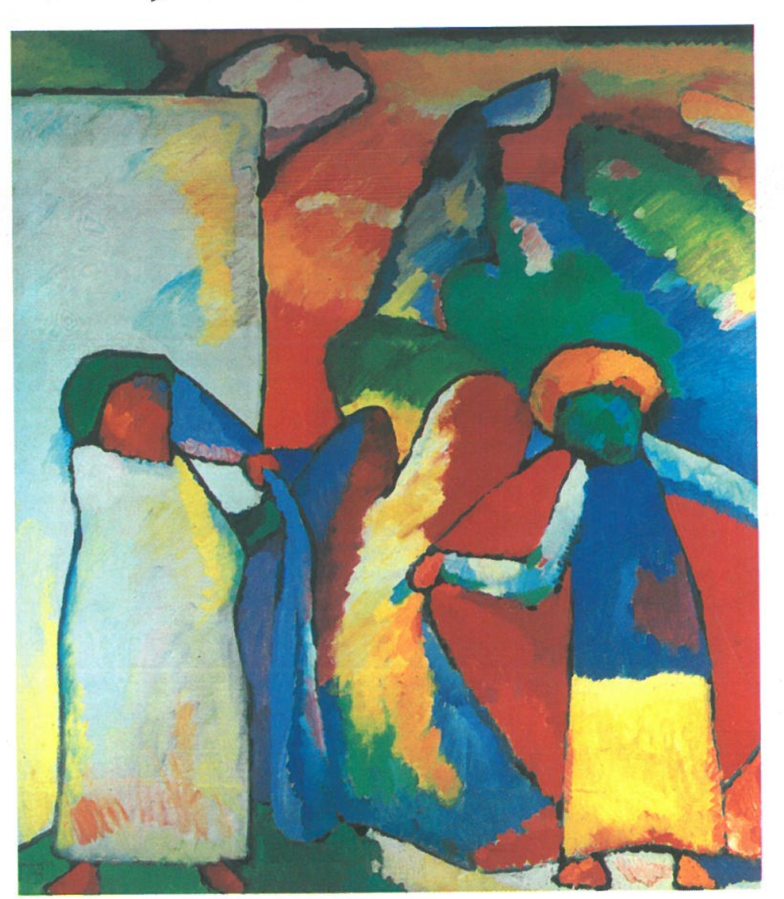


المركز اللبناني للدراسات

الأحزاب السياسية في لبنان:
حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية



فريد الخازن

الأحزاب السياسيّة في لبنان:
حدود الديمقراطيّة في التجربة الحزبيّة

فريد الخازن

الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية
المؤلف: فريد الخازن
الناشر: المركز اللبناني للدراسات
قياس: ١٧ × ٢٤ سم
عدد الصفحات: ١٧٩

خطوط: حسين ماجد
تنضيد إلكتروني: سهيل ناصر - أحمد جابر
تنفيذ طباعة: مطبعة تكنوبرس
لوحة الغلاف للفنان كاندِنسكي



ص.ب: ٥٥٢١٥
سن الفيل، بيروت، لبنان
تلفون: ٤٩٠٥٦١ - ٤٩٠٥٦٦ (٠١)
فاكس: ٤٩٠٣٧٥ - ١ - ٩٦١
LCPS Web Site: www.lcps-lebanon.org
e-mail: info@lcps.org.lb
الطبعة الأولى ٢٠٠٢

ISBN: 1-886604-37-1

الى ماري تريز ... من سارة ماريّا
تواصل المحبة في الحياة

المحتويات

مدخل

سليم نصر (*)

يسر المركز اللبناني للدراسات أن ينشر الدراسة القيّمة الجديدة التي أعدّها الدكتور فريد الخازن، أستاذ علم السياسة ورئيس دائرة علم السياسة والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت، حول الأحزاب السياسية في لبنان وحدود الديمقراطية في التجربة الحزبية.

وقد دأب المركز اللبناني للدراسات منذ أكثر من عشر سنوات على إعداد الأبحاث والدراسات ونشر الكتب وتنظيم ورش العمل والحوارات العامة حول أهم مكونات وركائز إعادة البناء السياسي والتطوير الديمقراطي وإصلاح المؤسسات العامة وتدعيم المواطنة وإحياء الاهتمام في الشأن العام في لبنان ما بعد الحرب.

وقد تناولت برامج المركز وأنشطته ومنشوراته في هذا المجال موضوعات أساسية، كالانتخابات النيابية والعمليات الانتخابية والنظام الانتخابي؛ واللامركزية الإدارية والحكم المحلي وأوضاع البلديات؛ وتدعيم استقلال وفاعلية المؤسسات القضائية والنظام القضائي؛ والتربية المدنية وأساليب ومناهج تطويرها، والسياسات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية كقضايا الإصلاح الضريبي

(*) مدير عام المركز اللبناني للدراسات - بيروت.

والخصخصة وشروطها، والرعاية الإجتماعية والضمان الإجتماعي ومكافحة الفقر ومستلزمات نمو وتحديث أهم قطاعات الإقتصاد اللبناني.

تتناول دراسة الخازن التي ينشرها المركز اليوم، أحد أهم مكونات الحداثة السياسية والبناء الديمقراطي في التجارب المعاصرة، ألا وهو الحزب السياسي، وبالأخص من ناحية حياته الداخلية والتنظيمية. فالحزب السياسي بشكله الذي برز منذ نحو قرنين هو المعبّر المفترض عن آراء ومواقف ومصالح مجموعة من المواطنين، وهو المساعد على بلورة وجهة نظر محددة حول الخيارات العامة المطروحة أمام الدولة والمجتمع وهو المنظم والمقنّن للمشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في الحوار حول الشأن العام وفي صوغ الحلول وفي صنع القرارات الوطنية والاشتراك في السلطة عبر المنافسة السياسية المفتوحة.

وفي معظم التجارب الديمقراطية المعاصرة، ثبتت العلاقة الإيجابية بين حيوية الأحزاب السياسية والنظام الحزبي وتعدديتها وفاعليتها، وبين مدى انفتاح النظام الانتخابي وفاعليته ومدى حيوية الحياة السياسية وديمقراطيتها.

صحيح أن التجربة الحزبية في العديد من ديمقراطيات الشمال تبدو اليوم متعبة ومترهلة بعض الشيء، الأمر الذي أدّى إلى تراجع في مستوى التسيس والمشاركة السياسية وإلى تشكيك في الحياة الحزبية المصابة أحياناً بالفساد أو البيروقراطية الزائدة أو العقم الفكري. وصحيح أن أنماطاً جديدة من المشاركة السياسية أصبحت تنافس النمط الحزبي، كمنظمات المجتمع المدني المتوسعة والمتنوعة، والتعبير المباشر عن الآراء ووجهات النظر عبر الوسائط السمعية - البصرية والإنترنت، وتجديد أوجه الديمقراطية المباشرة عبر اللامركزية ومؤسسات الحكم المحلي.

لكن، على الرغم من ذلك، تبقى المؤسسة الحزبية في الديمقراطيات المعاصرة الأداة الأساسية لتمكين مجموعة من المواطنين، سواء كانوا من التيار المحافظ الجديد أم كانوا من الاتجاهات الدينية أم من الحركات الاجتماعية البيئية والنسوية والجنسية وغيرها، من طرح تصوراتهم للمصلحة العامة وللأجندة الوطنية

على مجموع المواطنين. فبعد فترة من العمل والدعوة والتعبئة على مستوى المجتمع المدني، تسعى هذه الاتجاهات للدخول في أحزاب قائمة للتأثير في توجهاتها أو لإنشاء أحزاب سياسية جديدة لطرح خياراتها على المستوى الوطني السياسي العام.

وتتميز التجربة الحزبية اللبنانية بخصائص عديدة، منها حداثتها النسبية ومنها التراث الليبرالي المتميز نسبياً للبنان ومنها الطبيعة التعددية للمجتمع اللبناني، ومنها البيئة المحلية والإقليمية المتصفة عموماً بثقافة سياسية تسيطر عليها الفئوية والأبوية وشبه التسلطية.

فخلال تاريخ لبنان السياسي المعاصر، بقي معظم الأحزاب السياسية على هامش الحياة السياسية المركزية. فقليلاً ما أثرت هذه الأحزاب في صنع السياسات العامة أو بلورت وجهات نظر بديلة وبرامج محددة في قضايا الشأن العام، وهي نادراً ما استطاعت أن تتجاوز حدود القاعدة الاجتماعية لزعيمها أو للمجموعة الصغيرة من مؤسسيها، وقليلاً ما بنت تجربة مؤسسية وتنظيمية وإدارية تتسم بالحداثة والفاعلية والاستمرارية.

وفي التجربة اللبنانية المعاصرة الكثير من التناقض والتوتر بين المضمون الديمقراطي المفترض وبين النمط الحزبي المعتمد؛ أو بين التركيب المواطني المرتجى وبين التركيب الفئوي والإستزلامي المحقق؛ أو بين الحزب كأداة للتعبير عن المصالح الحياتية للمواطنين وبين الحزب كأداة تأطير وتعبئة للجماعات الأولية من طوائف وعائلات وللأيديولوجية الكلية قومية كانت أو دينية.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تأثير الحرب، التي انخرط فيها معظم الأحزاب وساهم في تمزيق المجتمع اللبناني وعسكرته وتدمير دولته التوافقية، فإن أي استراتيجية لإعادة بناء لبنان ونهوضه وتنميته يجب أن تتناول المراجعة النقدية للتجربة الحزبية اللبنانية والمساهمة في أسس وأساليب تطوير

مؤسسات حزبية وحياة حزبية ديمقراطية تسمح للطاقات الفكرية والسياسية للمواطنين اللبنانيين أن تجد سبيلاً للتنظيم الحر والتوافقي وللتأثير الفعال في صنع مستقبل الدولة والمجتمع في لبنان.

يتمنى المركز اللبناني للدراسات أن تكون دراسة الدكتور فريد الخازن وما سوف يليها من ردود فعل وحوارات، مساهمة مفيدة في إعادة النظر في مستقبل التجربة الحزبية في لبنان.

مُقدّمة

الأحزاب السياسية في لبنان عمرها من عمر الدولة التي نشأت في مطلع عشرينات القرن الماضي. وقد واكبت الأحزاب في تكوّنها وتطورها الحقبات الثلاث التي مرّت الدولة بها، بدءاً بمرحلة الانتداب الفرنسي مروراً بالمرحلة الممتدة من الاستقلال حتى اندلاع الحرب في منتصف السبعينات وصولاً إلى فترة الحرب التي تمّ إيقافها عام ١٩٩٠.

الجيل الأول من أحزاب لبنان في مرحلة الانتداب عكس في اهتماماته وتوجّهاته السياسية أجزاء ومضامين تلك المرحلة. وجاءت الأحزاب متنوعة في تنظيمها وأهدافها، فمنها من كان أشبه بالكتل السياسية ومنها من اعتنق عقائد طموحة تجاوزت ليس حدود الدولة الطرية العود فقط بل حدود عدد من دول المنطقة أيضاً، وظهر الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في دولة الاستقلال وكان أكثر تنوّعاً من الجيل الأول وأفضل تنظيماً وأوضح تعبيراً عن واقع الحال السياسي والاجتماعي والأيديولوجي في لبنان وبلدان الجوار العربي. فما من عقيدة قومية أو أممية وما من تيار سياسي إلا وكان له تمثيل حزبي، واسع أو ضيق، مؤثر أو هامشي، في لبنان. والمرحلة الأكثر حركة وصخباً في العمل الحزبي المنظّم كانت تلك التي سبقت اندلاع الحرب في النصف الأول من السبعينات وتزامنت مع أحداث ثلاثة: الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧، وبروز الثورة الفلسطينية بقيادة جديدة في أواخر الستينات، وتدفق الثروة النفطية الضخمة بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣. أما الجيل الثالث من أحزاب لبنان فبرز خلال سنوات

الحرب وكان نتاجاً لها، فانتقلت الأحزاب من العمل السياسي إلى العمل العسكري وخاضت حروباً شرسة في ما بينها ودخلت في تحالفات متقلبة شأنها شأن تقلبات الحروب الملبننة التي خاضها عدد كبير من أطراف الداخل والخارج.

منذ انتهاء الحرب عام ١٩٩٠ برزت أنماط جديدة في العمل الحزبي اختلفت عن تلك التي كانت سائدة في مراحل سابقة. ثمة أحزاب استعادت هويتها السياسية وخلعت عنها الطابع الميليشياوي، وأخرى ووجهت بالمنع والحظر، كما أن أحزاباً كانت ناشطة قبل اندلاع الحرب وفي أثنائها غابت عن العمل السياسي. أما الاستثناء اللافت للنظر فهو حزب الله الذي تأسّس في مطلع الثمانينات واستطاع خلال فترة قصيرة أن يثبت موقعه السياسي والشعبي ضمن الطائفة الشيعية، وهو اليوم الحزب الوحيد الذي يجمع بين العمل السياسي والعسكري والأمني بدعم من الدولة اللبنانية وسوريا وإيران.

هذه الدراسة ليست تأريخاً لأحزاب لبنان ولا بحثاً في العمل الحزبي، بل هي محاولة لتسليط الضوء على جانب معيّن مرتبط بالأحزاب كما بالنظام السياسي، ألا وهو الممارسة الديمقراطية في العمل الحزبي مع التركيز على بعض النماذج اللافتة للنظر. لم يكن الهم الحزبي في لبنان (والعالم العربي) منصباً على الديمقراطية وأساليب ممارستها داخل الأحزاب وخارجها خلال القرن الماضي. فقد غابت هذه المسألة عن الاهتمام الحزبي في زمن بلوغ الايديولوجيا عصرها الذهبي في لبنان الستينات والسبعينات، ولم يكن وارداً أن تمارس الأحزاب الديمقراطية في زمن القصف العشوائي والمتاريس التي طغت على المشهد السياسي في زمن الحرب. أما اليوم، وبعد ما يزيد على عقد على انتهاء الحرب، لا بدّ من التساؤل حول موقع الديمقراطية، فكراً وممارسة، في العمل الحزبي في لبنان، وهو من الموضوعات المطروحة في الأدبيات السياسية حول الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية ولا سيما في السنوات الأخيرة منذ انتهاء الحرب الباردة وتحوّل عدد كبير من الدول من أنظمة الحكم السلطوية إلى الديمقراطية.

لقد كُتِبَت هذه الدراسة بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وتأخر نشرها لأسباب خارجة عن إرادة المؤلف، وجرى إدخال بعض التعديلات عليها لمواكبة التطورات التي استجدّت في السنتين الأخيرتين. هذه التطورات أثرت في الشكل بالنسبة إلى بعض الأحزاب، إلا أنها لم تؤثر في المضمون لجهة الممارسة الديمقراطية في العمل الحزبي. ومنذ العام ٢٠٠٠ قامت تجمعات سياسية جديدة معارضة للسلطة ومطالبة بتصحيح الخلل المتفاقم في الشأنين السياسي والاقتصادي وتصدّت لها السلطة عبر إقامة تجمعات مضادة وعبر شرذمة بعض الأحزاب. والسؤال المطروح اليوم يتجاوز حدود الديمقراطية داخل الأحزاب ليصل إلى إمكان وضع حدّ للحملة المبرمجة التي تستهدف الحريات السياسية في البلاد. ولا شك في أن الأحزاب أداة فاعلة في هذه الحملة وفي اتجاهين معاكسين: اتجاه الحفاظ على الحريات والديمقراطية إذا شاءت الأحزاب سلوك هذا الطريق، أو الاتجاه المعاكس الهادف إلى تعميم الخطاب السياسي الواحد عبر حجر الحريات وتقويض أُسس النظام الديمقراطي. هذا هو التحدي المفصلي في الحياة السياسية عموماً وفي العمل الحزبي خصوصاً منذ انتهاء الحرب إلى اليوم.

تمهيد

التحولات السياسية التي شهدها العالم في العقد الأخير، بدءاً بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وصولاً إلى بروز نظام عالمي جديد مركزه الأساس الولايات المتحدة الأميركية، حتمت إعادة نظر شاملة في عدد من المقولات السياسية والفكرية السائدة. ثمة مفاهيم سقطت ونشأت أخرى في إطار التوازنات السياسية الجديدة، وكان السقوط غير مسبوق في شموليته وسرعته، إذ لم يحصل أن انهارت دولة عظمى بلا عنف أو حرب أو هزيمة عسكرية[١].

هذا التحول غير المألوف وصلت مفاعيله ليس فقط إلى عدد كبير من دول العالم بل أيضاً إلى مجتمعاتها. نظريات التغيير والتطور التي ارتبطت بأيديولوجيات في فترات سابقة لم تعد تشكل تبريراً مقبولاً لخنق الحريات في الأنظمة السلطوية، كما أن أنماط الحماية العسكرية التقليدية وعزل المجتمع لم تعد تفي بالغرض المطلوب. وفي الحالات حيث لا تزال تلك الممارسات متبعة فان ثمن الحماية أو الانعزال بات اليوم باهظاً، مثلما هي الحال بالنسبة إلى كوبا وكوريا الشمالية.

ثمة نظام قيم عام يتعلق بالنظام السياسي وطريقة ممارسة السلطة يسود العالم

---

(١) انظر: Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Touchstone, 1994), pp. 762-802.

اليوم مرتكزه الديمقراطية الليبرالية[٢]. لن ندخل في تحديدات تطور مفاهيم الديمقراطية المتعددة، بل نشير فقط إلى المبادئ والمعايير الأساسية المتعارف عليها اليوم في تحديد الديمقراطية: (١) تأمين الحريات العامة وفي مقدمها الحريات السياسية، وخصوصاً حرية التعبير والتنظيم؛ (٢) سيادة دولة القانون والتأكيد على استقلالية القضاء؛ (٣) فصل حقيقي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا يعني أيضاً فصلاً كاملاً بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية والأمنية بحيث تكون الأخيرة في إمرة السلطة المدنية المنتخبة من الشعب؛ (٤) تداول سلمي في السلطة تؤمنه انتخابات دورية حرة ونزيهة وعلى كافة المستويات الوطنية والمحلية؛ (٥) احترام حقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ على نحو كامل أي بلا انتقائية أو تجزئة. وهذه المعايير تشكل وحدة متكاملة وهي غير خاضعة للتجزئة أو للاختزال.

في العقد الأخير، ارتفع عدد الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي بحسب المعايير التي أشرنا إليها، منها من يتقيد بكافة مضامينها في الممارسة العملية (دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية ودول أخرى)، ومنها من يلتزم بها جزئياً، وخصوصاً في البلدان التي شهدت انتقالاً إلى الديمقراطية في العقدين الأخيرين (دول أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والوسطى)، ومنها من يسعى إلى التأقلم مع واقع تنامي الموجة الديمقراطية عن طريق إدخال بعض الممارسات التي تصب في خانة تفعيل الديمقراطية (انتخابات، تعددية حزبية)، كما حصل مؤخراً، وان بشكل محدود، في بعض الدول العربية (مصر، الأردن، الكويت، البحرين، المغرب، اليمن). لكن، بصورة عامة، لا يزال العالم العربي في مرحلة سابقة لتلك

(٢) انظر على سبيل المثال:
Fareed Zakariya, «The Rise of liberal Democracy,» *Foreign Affairs* (Nov. - Dec. 1997), pp. 22-43; Samuel Huntington, «The West, Unique not Universal,» *Foreign Affairs* (Nov-Dec. 1996), pp. 28-46.

التحولات، تحكمه، أو بكلام أصح، تتحكّم به، أنظمة لا ديمقراطية في أحسن الأحوال، وديكتاتورية في حالات أخرى.

استطاعت معظم الأنظمة العربية أن تتأقلم مع رياح الديمقراطية والحريات التي هبّت في السنوات الأخيرة وأن تحافظ على سيطرة سياسية محكمة على الرغم من انخراطها في حركة الاقتصاد العالمي، أي اقتصاد السوق ومقتضياته المعروفة. هكذا تحصّنت الأنظمة من الداخل وانفتحت اقتصادياً على الخارج. وقد ساعدها على ذلك «تفهم» الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، لأهمية الاستقرار الداخلي وان على حساب الحريات والديمقراطية. وفي الوقت عينه أيدت الدول الكبرى خطوات لتفعيل بعض جوانب الديمقراطية في عدد من الدول العربية، كالتشديد على احترام حقوق الإنسان وسيادة دولة القانون وإجراء الانتخابات. إلاّ أن أزمة الديمقراطية في العالم العربي لا تزال مطروحة، اليوم كما في الأمس[٣]. هذا في ما يخص التغيير من الخارج، أي من خارج الأنظمة القائمة وفي ظل أجواء التغيير التي طغت على العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينات.

أما بالنسبة إلى التغيير النابع من داخل المجتمعات العربية فالمسألة مختلفة. هنا نصل إلى المجتمع المدني ودوره في آلية التغيير الديمقراطي: من سيبادر في إحداث التغيير، المجتمع المدني أم الدولة؟[٤] وما هي الوسائل لإنجاز عملية التغيير المطلوبة؟ هذه التساؤلات تتطلب بحثاً مستفيضاً، يتجاوز موضوع هذا البحث، غير أنه يرتبط بجانب معين من موضوع هذه الدراسة: دور الأحزاب

(٣) انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مؤلف جماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ و
Ghassan Salamé (ed.), *Démocraties Sans Démocrates: Politiques d'ouverture dans le monde Arabe et Islamique* (Paris: Fayard, 1994).

(٤) انظر: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مؤلف جماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

السياسية كمؤسسة فاعلة في المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، وتحديداً في الحالة اللبنانية. هل الأحزاب قادرة على القيام بهذا الدور؟ هل هذا الدور يدخل ضمن أولوياتها واهتماماتها؟ وهل هي راغبة في خوض معركة الحرية، بعد أن خاضت معارك في مراحل سابقة أدت إلى خنق الحريات وتغييب الديمقراطية؟ وفي حال وجود الرغبة والاهتمام، هل أن الأحزاب مؤهلة، فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، للقيام بهذا الدور التغييري على المستوى الداخلي الحزبي ومن ثم في المجتمع المدني؟

لتناول تلك المسائل الشائكة لا بد من توضيح الإشكالية وطريقة مقاربتها. ثمة نموذجان لتحديد موقع الأحزاب السياسية العربية في إطار المجتمع والدولة: الدولة السلطوية (Authoritarian State) التي تتحكم بالمجتمع وبمؤسساته والدولة غير السلطوية. هذان النموذجان يطرحان السؤال التالي: من ساهم في جعل الدولة سلطوية، الدولة نفسها أم المجتمع أم الاثنان، وما دور الأحزاب السياسية في ذلك؟

في الأنظمة الجمهورية للدولة السلطوية، نرى ان الأحزاب التي استأثرت بالسلطة بوسائل عنفية عسكرت النظام السياسي وحولته إلى دولة سلطوية في مرحلة أولى، ومن ثم شرعت في تحويل المجتمع على صورتها وإلغاء مؤسساته المستقلة، والسيطرة على حركته وإحباط محاولات التغيير الداخلية[٥]. وهذه الأحزاب هي الأحزاب القومية التي ألغت الديمقراطية باسم شعارات وقضايا متعددة، سواء باسم حشد الطاقات للتنمية والإصلاح أو باسم الوحدة المنشودة، أو باسم المعركة ضد إسرائيل. والنتيجة واحدة: تنمية مجتزأة، إصلاح مؤجل، أمة

(٥) حول هذا الموضوع، انظر:

Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B.Tauris, 1995), pp.135-288, and Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East* (London: Routledge, 1992), pp. 32-80.

مشرذمة، ومعارك خاسرة مع إسرائيل في زمني الحرب والسلم. بالمقابل، الأنظمة المَلَكية لم تدّعِ أنها ديمقراطية ولم تتبنَّ مقولات الحرية والاشتراكية، كما أنها لم تتصرف على أساس امتلاكها النهج الصالح الوحيد للتطوير والتنمية. فهي أنظمة حكم سلطوية، منها ما يملك ثروات هائلة ومنها الفقير، وهي تسعى إلى الحفاظ على أنظمة الحكم القائمة من خلال السيطرة على المجتمع وعلى الأحزاب السياسية، في حال وجودها.

النموذج اللبناني يمثل حالة فريدة في النظام الإقليمي العربي: الدولة غير سلطوية، والمجتمع تعددي ومفتوح، والأحزاب السياسية قائمة وفاعلة. وفي هذه الدولة «المحايدة» التي لا تدعي امتلاك الحقيقة ولا تستأثر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، المجتمع المدني معطى (Given) قائم، وليس منحة من الدولة، أو أنه تنازل عن بعض حقوقها أو سلطاتها التي اكتسبتها بالقوة[٦]. فبينما أحزاب العالم العربي، في حال وجودها، ولا سيما تلك الموالية للسلطة أو المتعاونة معها في إطار جبهات منظمة، تدور في فلك الدولة، أحزاب لبنان تدور في مجال المجتمع، السابق في بعض جوانب تكوينه السياسي والاجتماعي لوجود الدولة.

على هذا الأساس يمكن دراسة دور أحزاب لبنان في تفعيل الديمقراطية ضمن المجتمع المدني ووضعها في سياق مقارن مع تجارب أخرى في الغرب وفي المجال الإقليمي العربي. لكن قبل الولوج إلى هذه المواضيع، لا بد من تسليط الضوء على التجربة الحزبية في لبنان في مراحل تطورها كافة، قبل نشوء الدولة الحديثة عام ١٩٢٠ وبعدها.

(٦) انظر:

Farid el Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976* (Cambridge and London: Harvard University Press and I.B.Tauris, 2000), pp. 87-123.

الفصل الأول

التطوّر التاريخيّ للأحزاب السّياسيّة في لبنان

أولاً: «الحزبية» في مرحلة ما قبل الدولة

التجربة الحزبية في لبنان غنية، متنوعة وقديمة العهد. وقد ترافق بروز الأحزاب والتنظيمات السياسية مع نشوء الدولة الحديثة في العشرينات في إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية. في المرحلة التي سبقت نشوء الدولة، شهد لبنان، وتحديداً جبل لبنان، ظاهرة «الحزبية» في عهد الإمارة، التي استمرت نحو ثلاثة قرون، في حقبتيها المعنية والشهابية. ويمكن اعتبار ظاهرة «الحزبية» مرحلة ممهدة لبروز الأحزاب الحديثة بمفهومها المعاصر، وهي الأقرب إلى مفهوم الفِرَق (Factions) السابقة لقيام الأحزاب الحديثة في الغرب. وقد كان للمفكرين السياسيين الغربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مفهوم سلبي لعمل الحزب ودوره في السياسة، اذ كان يعني بنظرهم الانقسام والتشرذم[1].

تبلورت «الحزبية» في الصراع على السلطة وفي التنافس السياسي بين الزعامات النافذة وامتداد تحالفاتها لتشمل جميع القوى السياسية المؤثرة في جبل

---

(١) انظر:

Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, vol. I* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp. 3-13.

لبنان. «الحزبان» أو، بكلام أدق، الفريقان المتنافسان، القيسي واليمني، تعود جذورهما إلى الانقسامات القبلية في الجزيرة العربية. في جبل لبنان، الثنائية القيسية/ اليمنية في قيادتها وقواعدها ونزاعاتها، ولا سيما العسكرية منها، كانت درزية في الأساس، إلاّ أنها توسعت في إطار الإمارة لتشمل الزعامات المارونية ولتدخل معها في تحالفات سياسية وعسكرية وصولاً إلى المعركة الفاصلة في عين دارة عام ١٧١١ التي أدت إلى هزيمة «الفريق» اليمني[٢].

في مرحلة لاحقة، تحولت الثنائية القيسية ـ اليمنية إلى جنبلاطية ـ يزبكية، الأولى بقيادة آل جنبلاط والثانية بقيادة آل العماد ومن ثم آل أرسلان. وفي القرن التاسع عشر اتخذ التنافس «الحزبي» طابعاً درزياً وانحسرت امتداداته المارونية، خلافاً لما كانت عليه الحال في عهد الإمارة. وعلى عكس الحالة الدرزية، لم يكن التنافس الماروني السياسي في جبل لبنان ثنائياً، لا في توجهاته ولا في تنظيمه أو نزاعاته. فالانتشار الديمغرافي الماروني على امتداد مناطق الجبل وتنوعه الاجتماعي والسياسي أوجد تنوعاً في مراكز القوى والنفوذ، وخصوصاً مع تزايد نفوذ الكنيسة على حساب العائلات السياسية الحاكمة وتنامي دورها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٣].

في عهد المتصرفية (١٨٦١ - ١٩١٤)، الذي نشأ في اثر الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ وأعطى الجبل نظاماً خاصاً وحكماً ذاتياً محدوداً معترفاً به من السلطنة العثمانية والدول الست الكبرى، لم يكن التنافس السياسي منظماً في إطار «أحزاب» أو ما شابه. فلقد تمحور التنافس حول مراكز قوى تكونت حديثاً في الجبل:

(٢) حول الحزبية في جبل لبنان، انظر: فارس اشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥**، مج١ (المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٩)، ص ٥٦-٨٧.

(٣) حول هذا الموضوع، انظر:
Richard Van Leeuwen, *Notables and Clergy in Mount Lebanon: The Khazin Sheikhs and the Maronite Church (1736-1840)* (Leiden: E.J.Brill, 1994).

الحاكم/ المتصرف العثماني على رأس هرم السلطة يعاونه مجلس إدارة منتخب من ١٢ عضواً يمثلون جميع الطوائف المسيحية والمحمدية في الجبل[٤]. ففي حين لم تتكون قوى سياسية في إطار حزبي في المتصرفية، برز التنافس السياسي من خلال تجربة حديثة، ألا وهي اختيار ممثلي الشعب عن طريق الانتخاب. وكانت عملية الانتخاب تتم على مرحلتين: على مستوى القرى حيث ينتخب المقترعون مندوبين، والمندوبون بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة. وهذا ما ساهم في بروز نخب سياسية جديدة، كما ترافق ذلك مع تكوّن بورجوازية جديدة تتعاطى السياسة، خصوصاً في الطوائف المسيحية.

ثانياً: الأحزاب في مرحلة الانتداب الفرنسي

برزت الأحزاب السياسية الساعية إلى الوصول إلى السلطة على أساس خط سياسي أو عقيدة معينة بعد نشوء الدولة خلال حقبة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣)، وارتبط تطورها بالكيان السياسي والقانوني للدولة. ثمة جانبان للسياسة اللبنانية في تلك الحقبة. الجانب الأول تمثل بالتواصل في القيادات والطروحات السياسية التي سادت في جبل لبنان في عهد المتصرفية، وخصوصاً تلك المرتبطة بالطائفتين المارونية والدرزية. أما الجانب الآخر فارتبط ببروز نخب سياسية جديدة وطروحات تعكس التطورات التي رافقت ظروف نشوء دولتي لبنان وسوريا والتقلبات التي طبعت السياسة الفرنسية في إطار التنافس مع البريطانيين[٥]. وارتبط الطرحان السياسيان البارزان أساساً بالطائفة المارونية المطالبة بدولة لبنان الكبير وبالطائفة السنية المطالبة بالانضمام إلى سوريا العربية.

(٤) حول متصرفية جبل لبنان ونظامها الداخلي، انظر:
Engin Akarli, *The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1861-1920* (Berkeley: University of California Press, 1993).

(٥) حول تلك المرحلة، انظر:
Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (Ithaca: Cornell University Press, 1985).

المحور الآخر للسياسة اللبنانية في حقبة الانتداب تمثل بنشوء أحزاب سياسية مختلفة في طروحاتها وتنظيمها عن الإطار التقليدي المعروف (زعامات محلية، طروحات سياسية عامة، مواقف من الانتداب الفرنسي والبريطاني). ففي منتصف العشرينات تأسس الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا، وفي الثلاثينات أسس أنطون سعادة الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبيار الجميل حزب الكتائب اللبنانية، وعدنان الحكيم حزب النجادة[٦].

وفي تلك المرحلة برزت تكتلات سياسية انتخابية تحولت فيما بعد إلى أحزاب: حزب الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري وحزب الكتلة الوطنية برئاسة إميل إده. الخوري وإده كانا الزعيمين المارونيين البارزين في تلك المرحلة والخصمين اللدودين في الانتخابات الرئاسية. انتخب إده رئيساً للجمهورية في الثلاثينات بدعم من سلطات الانتداب، وكان الخوري أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال. وقد ارتكزت السياسة اللبنانية، سواء في الانتخابات النيابية أو في التنافس على السلطة، على الثنائية «الحزبية» بين «الدستوريين» و«الكتلويين» بتحالفاتها ضمن الطوائف والمناطق كافة حتى آخر عهد الرئيس بشارة الخوري في مطلع الخمسينات. وهناك أيضاً الأحزاب التي نشأت خارج المجال السياسي

---

(٦) حول الحزب السوري القومي الاجتماعي، انظر:
Labib Zuwiyya - Yamak, *The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis* (Cambridge: Harvard University Press, 1966).

وحول حزب الكتائب اللبنانية، انظر:
John P. Entelis, *Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al-Kata'ib 1936-1970* (Leiden: E.J.Brill, 1974);

تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٩-١٩٤٠، ج ١ (بيروت: دار العمل للنشر، ١٩٧٩).

تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٤١-١٩٤٦، ج ٢ (بيروت: دار العمل للنشر، ١٩٨١)،

وجان شرف، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ١٩٤٦-١٩٥٢**، الجزء الثالث (بيروت: دار العمل للنشر، ١٩٨٧).

اللبناني، ومنها الأحزاب المنادية بالوحدة العربية كحزب الكتلة الوطنية في سوريا الذي كان له تأثير مباشر في السياسة اللبنانية بشقيها الداخلي والعربي. ومن أركان الكتلة الوطنية السورية سياسيون لبنانيون نافذون، وخصوصاً من الطائفة السنية، أمثال رياض الصلح وسليم سلام وعبد الحميد كرامي.

بصورة عامة، شهدت مرحلة الانتداب بروز نخب سياسية جديدة وزعامات داخل الطوائف المسيحية والإسلامية، إضافة إلى أحزاب منظمة. فبينما كانت الزعامات ناشطة وفاعلة في الشارع وفي الانتخابات، كانت الأحزاب السياسية العقائدية التي أشرنا إليها في طور التأسيس ولم تكن مؤثرة في السياسة العامة للبلاد. فالحزب السوري القومي الاجتماعي كان ينشط بصفة سرية وكان محظوراً في الثلاثينات من قبل السلطات الفرنسية، والحزب الشيوعي كان في مرحلة تأسيسية في لبنان وسوريا على الصعيدين التنظيمي والعقائدي، وحزب الكتائب اللبنانية بدأ يتنظم ويشارك في الحياة السياسية بصفة فاعلة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وكذلك حزب النجادة. القاعدة الشعبية لتلك الأحزاب كانت محدودة ولم تكوّن «عصبية» داخل المجتمع اللبناني باستثناء الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان نسبياً الأكثر حركة في لبنان وسوريا، إلا أنه كان محدود التأثير في إطار التنافس السياسي بين الحكم والمعارضة.

ثالثاً: الأحزاب في مرحلة ما بعد الاستقلال: ١٩٤٣ - ١٩٦٩

بدأ العمل الحزبي الفاعل والمنظم في الاربعينات ضمن الدولة المستقلة بعد أن انتهى النزاع مع سلطات الانتداب واتخذ الخطاب السياسي المطالب بالسيادة والاستقلال توجهات أخرى. وتجلت التسوية السياسية بالميثاق الوطني الملازم للاستقلال عام ١٩٤٣. وقد أكّد الميثاق الوطني على الطابع التوافقي للسياسة اللبنانية وحدّد هوية لبنان وموقعه في المجال الإقليمي، وإن مرحلياً، وذلك بحصر

عروبة البلاد بـ«الوجه» ورفع شعار «لا للشرق ولا للغرب». بكلام آخر، لبنان المستقل سعى إلى اتباع سياسة الحياد المزدوج: بين معسكري الشرق والغرب وفي سياسة المحاور العربية[٧].

غير أن حسم النزاع بالتوافق بين زعيمي الاستقلال بشارة الخوري ورياض الصلح لم يغلق الباب أمام قوى حزبية وغير حزبية من طرح شعارات تتبنى توجهات سياسية تتجاوز الكيان اللبناني بحدوده الجغرافية وبتوازناته السياسية والطائفية الدقيقة، ومنها الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كثّف نشاطه بعد عودة مؤسسه أنطون سعادة من المهجر عام ١٩٤٧. القومية السورية، التي نادى بها الحزب، تجاوزت لبنان لتشمل بلدان المشرق العربي (وقبرص فيما بعد) بهدف قيام «سوريا الكبرى»[٨]. اصطدم المشروع القومي السوري مع التوجهات السياسية والعقائدية السائدة، الوحدوية والكيانية على السواء، وكان مناهضاً لمعظم القوى السياسية، التقليدية والقومية من جهة والطائفية والعلمانية من جهة أخرى. فبعد إعلان سعادة الثورة عام ١٩٤٩ وقع الصدام المسلح بين الحزب والسلطات اللبنانية. لجأ سعادة إلى دمشق ظناً منه أنه سيلاقي الدعم والحماية من الرئيس السوري حسني الزعيم، إلا أن الزعيم سلّمه إلى السلطات اللبنانية، فجرت له محاكمة سريعة وتمّ إعدامه مع حزبيين آخرين.

حزب سياسي آخر تأسس عام ١٩٤٩ وبدأ ينشط في الخمسينات: الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط. تميز هذا الحزب عن الأحزاب الأخرى لجهة مزجه بين التقليدي، أي زعامة كمال جنبلاط الدرزية وعصبية البيت الجنبلاطي التي تعود جذورها إلى عهد الإمارة، وبين الحداثة لجهة طروحات

(٧) حول الميثاق الوطني، انظر:
Farid el Khazen, *The Communal Pact of National Identities: The Making and Politics of the 1943 National Pact* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1991).

(٨) انظر على سبيل المثال: أنطون سعادة، **المحاضرات العشر**، ط٣ (بيروت: ١٩٥٦).

الحزب الإصلاحية وعقيدته الاشتراكية في زمن سطوع نجم الاشتراكية فكرياً وسياسياً في العالم. ففارس اشتي في دراسته الشاملة حول الحزب التقدمي الاشتراكي يحدد الحزب «لبنانياً شرعياً يسارياً مقبولاً عروبياً إسلامياً علمانياً جماهيرياً»[٩]. فالحزب التقدمي الاشتراكي، يضيف اشتي، «نسيج فريد بين الأحزاب الحديثة والحزبيات التقليدية وفرادته كامنة في محاولته التوليفية بين هذه الحزبيات وانفتاحه عليها وعلى غيرها من الحزبيات في العالم على قاعدة توحيدها وتعريبها وتأنيسها»[١٠]. وقد طغت شخصية جنبلاط ونفوذه على الحزب، وكان من أبرز السياسيين الذين ساهموا في حملة المعارضة التي أدّت إلى استقالة الرئيس الخوري عام ١٩٥٢، كما أنه كان من أشد المعارضين للرئيس كميل شمعون وسياسته، وخصوصاً بعد رسوبه في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧[١١].

في الخمسينات برزت على الساحة اللبنانية أحزاب تنادي بالقومية العربية وتدعو إلى قيام الوحدة، أبرزها حركة القوميين العرب بقيادة جورج حبش وحزب البعث العربي الذي أسسه ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار عام ١٩٤٧ في سوريا وانضم إليه فيما بعد الحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني، وتم الدمج بين الحزبين عام ١٩٥٢ فأصبح حزب البعث العربي الاشتراكي[١٢]. أما التيار الناصري فبدأ يتكوّن في منتصف الخمسينات ونما سريعاً بعد حرب السويس عام

(٩) انظر: اشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥**، مج ٣، ١٩٦٤-١٩٧٥، ص ١٩٤١.
وحول الحزب التقدمي الاشتراكي انظر أيضاً:
Nazih Richani, *Dilemmas of Democracy and Political Parties in Sectarian Societies: The Case of the Progressive Socialist Party 1949-1996* (New York: St. Martin's Press, 1998).

(١٠) Ibid., p. 1955.

(١١) حول عهد الرئيس بشارة الخوري، انظر:
Eyal Zisser, *Lebanon: The Challenge of Independence* (London: I.B.Tauris, 2000).

(١٢) انظر: مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠-١٩٦٣**، ج ١، الأيديولوجيا والتاريخ السياسي (بيروت: نشر المؤلف، ١٩٧٩).

١٩٥٦. ونشأت في لبنان تنظيمات ناصرية محلية وتبنت أحزاب عروبية التوجه الشعارات والطروحات الناصرية مثل حزب النجادة الذي تأسس عام ١٩٣٦ وبدأ ينشط في الأربعينات.

شاركت الأحزاب في الانتخابات النيابية في الخمسينات في دوراتها الثلاث (١٩٥١، ١٩٥٣ و١٩٥٧)، إلاّ أنها كانت محدودة التأثير وطغى عليها طابع التحزّب لرئيسها. ظلت الأحزاب التقليدية فاعلة، وخصوصاً في الانتخابات، وحافظت على قواعدها الشعبية، ولا سيما حزب الكتلة الوطنية وحزب الكتلة الدستورية. التنافس السياسي الأكثر حدة بين الحزبين كان في المناطق المسيحية والدرزية عموماً، إلاّ أن الحزبين كان لهما تحالفات ضمن الطوائف الإسلامية ومناصرون من الزعامات الشيعية والسنية.

عشية أزمة ١٩٥٨ كانت الخارطة الحزبية في لبنان قد تكوّنت بقديمها وحديثها وتوجهاتها السياسية المختلفة. وشاركت معظم القوى السياسية، الحزبية وغير الحزبية، بأحداث عام ١٩٥٨ وانقسم البلد بين مؤيد لشمعون المتحالف مع الطرف العربي المتعاطف مع الغرب، وبين معارض له ولسياسته إن لأسباب مرتبطة بالأوضاع الإقليمية المتأزمة في إطار الحرب الباردة أو لأسباب سياسية داخلية. وقد حملت الأحزاب السلاح في أزمة عام ١٩٥٨ وتوزعت على النحو التالي: حزب الكتائب والقوميين السوريين في خندق واحد مع شمعون المناهض للناصرية، والحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب ذات التوجهات العروبية مع عبد الناصر وسوريا. دامت الأزمة ستة أشهر وانتهت بتسوية سياسية شعارها «لا غالب ولا مغلوب». هكذا عاد كل فريق إلى موقعه واستعادت البلاد عافيتها وانتخب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بتأييد داخلي وبدعم مصري - أميركي[١٣].

في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) بدأت ورشة بناء الدولة على

(١٣) حول أزمة ١٩٥٨، انظر:

= Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the*

أسس سليمة وحديثة ودخل لبنان مرحلة بناء المؤسسات وإصلاحها، واعتمد الحكم سياسة تنموية شاملة ومتوازنة في جميع الميادين[١٤]. بعد انتهاء الأزمة مباشرة أسس الرئيس السابق شمعون حزب الوطنيين الأحرار عام ١٩٥٨، وضم الحزب شخصيات سياسية بارزة من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية. وكان الحزب عملياً تكتلاً سياسياً لمؤيدي شمعون وإطاراً منظماً للعمل السياسي من موقع المعارضة. وكان لجهة تنظيمه وأدائه شبيهاً بالأحزاب التقليدية الأخرى.

شهدت الستينات مرحلة نمو وتوسع لحزب الكتائب على الصعيد الشعبي، كما دخل رئيس الحزب بيار الجميل المجلس النيابي للمرة الأولى بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٦٠ وشارك في حكومات عديدة في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠). في المقابل، تعرض الحزب السوري القومي الاجتماعي لانتكاسة جديدة في إثر قيامه بمحاولة انقلاب فاشلة استهدفت الرئيس شهاب في ٣١ كانون الأول ١٩٦١. وكانت محاولة الحزب الثانية للاستيلاء على السلطة عن طريق «الثورة» أو الانقلاب. ففي حين كان الحزب محظوراً في سوريا منذ عام ١٩٥٥ في إثر قيام أحد أعضائه باغتيال الضابط المقرّب من حزب البعث عدنان المالكي، إلاّ أنه كان ناشطاً ولو بصفة غير رسمية في لبنان حيث شارك في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ وفاز أحد أركانه أسد الأشقر بمقعد في المجلس النيابي. لكن بعد محاولة الانقلاب زُجت قيادة الحزب بالسجن وشلت حركته حتى أواخر عام ١٩٦٩.

انحصر التنافس الحزبي حتى أواخر الستينات بين الأحزاب التقليدية ذات

= *Middle East, 1945-1958* (New York: Columbia University Press, 1997); Fahim I. Qubain, *Crisis in Lebanon* (Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1961).

(١٤) حول هذه المرحلة، انظر:

Michael C. Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon* (New York: Random House, 1968), pp. 297-331.

الاهتمامات المحلية. واستطاعت أحزاب المعارضة، ولا سيما حزب الكتلة الوطنية بزعامة ريمون إده وحزب الوطنيين الأحرار بالتحالف مع حزب الكتائب (الحلف الثلاثي)، تسجيل فوز لافت في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ على تيار «النهج» المؤيد للرئيس شهاب. وكان لهذا الفوز أثر حاسم في إيصال مرشح المعارضة سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات عام ١٩٧٠ بفارق صوت واحد.

الحدث الفاصل في مسار السياسة اللبنانية في مرحلة ما بعد أزمة ١٩٥٨، وبالتالي في العمل الحزبي، كان الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينات وبدء تمركزها العسكري والسياسي في لبنان. ففي لبنان، كما في البلدان العربية المعنية مباشرة بالنزاع العربي - الإسرائيلي، أحدثت حرب ١٩٦٧ تحولات سياسية مباشرة، ولا سيما في سوريا والأردن ومصر، حيث تشظت الناصرية وتراجع وهجها وتأثيرها، على الرغم من بقاء عبد الناصر في السلطة واحتفاظه بموقع مؤثر في السياسة العربية حتى وفاته في أيلول عام ١٩٧٠[(١٥)].

بدأت الصدامات العسكرية بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في نيسان ١٩٦٩ وزجت البلاد في أزمة سياسية دامت سبعة أشهر، نتج عنها توقيع اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩. هذا الاتفاق، الذي عارضته قوى سياسية في لبنان وأيدته أخرى، أعطى المقاومة الحق في التسلّح وفي القيام بعمليات عسكرية في مناطق معينة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بالتنسيق مع الجيش اللبناني وفي إطار الحفاظ على السيادة اللبنانية. إلاّ أن المنظمات الفلسطينية لم تتقيد باتفاق القاهرة منذ إقراره، لا بل تصرفت وكأنه غير موجود، إذ إنها اعتبرته

(١٥) حول العالم العربي في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، انظر:
Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

حقاً مكتسباً في التعبئة العسكرية وفتح الجبهة العسكرية مع إسرائيل[(١٦)].

في ظل الأجواء السياسية المتوترة التي سادت بعد حرب ١٩٦٧ على المستوى الإقليمي، فتحت أزمة عام ١٩٦٩ الباب واسعاً أمام الأحزاب المحظورة للدخول في العمل السياسي بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية واستفادت من الدعم المتزايد للعمل الفدائي في لبنان والعالم العربي. الحكومة الأولى التي تألفت بعد توقيع اتفاق القاهرة برئاسة رشيد كرامي ضمت كمال جنبلاط وزيراً للداخلية. وقد منح جنبلاط تراخيص لعدد من الأحزاب والتنظيمات المحظورة عام ١٩٧٠، على رغم معارضة بعض الأطراف وتشكيكها بشرعية القرار. ومن أبرز تلك الأحزاب: الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وعام ١٩٦٩ تمّ الإفراج عن قيادة الحزب القومي وعقد الحزب مؤتمره الأول بعد الانقلاب. وقد شكل هذا المؤتمر منعطفاً في مسار الحزب منذ الخمسينات وأدى إلى تغيير في خطه السياسي باتجاه الانفتاح على القضايا العربية وأحزاب اليسار[(١٧)]. وكذلك عقد الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨، الذي مثّل تحولاً أساسياً في مساره السياسي منذ نشوئه وانفصاله عن الحزب الشيوعي السوري في مطلع الستينات. وفي أوائل السبعينات تأسست منظمة العمل الشيوعي بقيادة محسن إبراهيم، وكانت حصيلة اندماج منظمتين: لبنان الاشتراكي ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين المنبثقة من حركة القوميين العرب[(١٨)].

(١٦) حول ظروف توقيع اتفاق القاهرة وانعكاساته على السياسة اللبنانية، انظر:
Farid el Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967 - 1976* (Cambridge and London: Harvard University Press and I.B. Tauris, 2000), pp.140-175.

(١٧) انظر: وليد نويهض، «نقد الحزب القومي الاجتماعي،» **دراسات عربية** (أيار/مايو ١٩٧٣).

(١٨) انظر:
= Tareq Y. Ismael, *The Arab Left* (Syracuse: Syracuse University Press, 1978), pp. 178-195;

رابعاً: حقبة «الستينات» اللبنانية: الأحزاب في ذروة نفوذها ١٩٧٠ - ١٩٧٥

شهد لبنان ذروة العمل الحزبي خلال السنوات الخمس التي سبقت اندلاع الحرب عام ١٩٧٥. في تلك الحقبة، سجّل النشاط الحزبي توسعاً وتنوعاً سياسياً وفكرياً وعقائدياً لم يعرف لبنان مثيلاً له من قبل، وشمل جميع الطوائف والفئات الاجتماعية. فما من خط سياسي أو توجه عقائدي أو تيار راديكالي إلاّ وكان ممثلاً بحزب أو بحركة أو بمجموعة، صغيرة أم كبيرة. وتجاوز عدد الأحزاب الرئيسية الخمسة عشر[١٩].

الشريحة الاجتماعية الأكثر انخراطاً في أحزاب وتيارات تلك المرحلة كانت شريحة الشباب من طلاب المدارس في المرحلة الثانوية ومن طلاب الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة. وشهدت انتخابات مجالس الطلاب في الجامعات معارك سياسية طاحنة بين الأحزاب السياسية، وهي كانت أكثر تعبيراً عن واقع التنافس الحزبي من الانتخابات النيابية. وفي صفوف الحركة الطالبية في الجامعة اللبنانية نشأ تنظيم جديد، «حركة الوعي»، التي اتبعت في بدايات نشاطها السياسي خطاً سياسياً يقع في الوسط بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار. الحركة الطالبية الجامعية كانت الأكثر نشاطاً والأكثر صخباً والتزاماً بالعمل السياسي الحزبي الراديكالي في اتجاهاته المتنوعة، مقابلة بالقوى السياسية الأخرى[٢٠]. انها حقبة

= Agnès Favier, La Mobilisation «D'intellectuels En Politique Dans la Décennie 1960-1970: Le Cas 'Liban Socialiste' (1964-1970),» in: Joseph Bahout, Chawqi Douayhi (eds.), *La Vie Politique Au Liban: Expressions et Recompositions du Politique* (Beyrouth: CERMOC 1997), pp.147-181.

(١٩) انظر: فضل شرورو، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، ١٩٣٠-١٩٨٠** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨١).

(٢٠) انظر: سلسلة مقابلات أجريت مع قادة الحركة الطلابية في السبعينات في: **نهار الشباب**، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و١٣ و٢٢شباط/ فبراير ١٩٩٦.

فريدة في الحياة السياسية الحزبية في لبنان: حقبة «الستينات» اللبنانية، مقابلة بالحركات الطلابية التي برزت في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ودول غربية أخرى في الستينات حيث كان لطلاب الجامعات دور محوري في حركة التغيير والمعارضة.

الطروحات الحزبية، داخل الحركة الطالبية أو خارجها، اليسارية واليمينية، الطائفية وغير الطائفية، القومية والأممية، كانت متعددة الأهداف، متضاربة الانتماءات ومتشعبة الولاءات. فما من مسألة خلافية حادة، داخلية وخارجية، إلاّ وطرحتها الأحزاب وبشكل لا يخلو من الاستفزاز، ونزلت بها إلى الشارع[٢١]. وترافقت هذه الطروحات مع صدامات مسلحة بين الحزبيين أنفسهم وتظاهرات صاخبة وأعمال عنف موجهة ضد الدولة.

البعد الآخر للعمل الحزبي في النصف الأول من السبعينات تمثل في أن المطالب الحزبية لم تقتصر على الشأن الداخلي، حيث تقع مسؤولية الحكم. فالمسائل التغييرية المطروحة، استهدفت سياسة الحكم والنظام السياسي. فهناك المطالبة بتغيير سياسة الحكومة في مسائل داخلية، وهناك المطالبة بإصلاحات سياسية جذرية، وهناك المطالبة بدعم الثورة الفلسطينية دعماً غير مشروط، وهناك الخلافات العربية - العربية، والعربية - الفلسطينية، والفلسطينية - الفلسطينية التي كانت لها امتداداتها اللبنانية، الحزبية وغير الحزبية. هذه المسائل النزاعية جميعها شغلت الأحزاب التي اتخذت موقفاً منها، وزايد بعضها على البعض الآخر من خلالها.

عشية اندلاع الحرب، يمكن رسم صورة للأوضاع السياسية عموماً وللعمل الحزبي خصوصاً على النحو التالي:

(٢١) حول تلك المرحلة انظر: فواز طرابلسي، **صورة الفتى بالأحمر: أيام في السلم والحرب** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٨٩-١٤٣.

١ - تعبئة سياسية مكثفة على المستوى الشعبي يقابلها تعبئة إعلامية وسياسية وأيديولوجية وصلت إلى درجات عالية في الطروحات التصادمية. الجرائد والمجلات والدوريات اللبنانية والفلسطينية والعربية، إضافة إلى المنشورات الحزبية الموجهة، عكست صخب تلك المرحلة وتوقعاتها وأحلامها في إحداث التغيير الشامل والسريع. وقد كان لصدور جريدة **السفير** عام ١٩٧٤ بخطها السياسي اليساري - القومي والمؤيد للمقاومة الفلسطينية وأنظمة عربية راديكالية، وخصوصاً ليبيا، دور محوري في التعبئة الإعلامية والسياسية عشية اندلاع الحرب وفي سنواتها الأولى.

٢ - يمكن القول إن النصف الأول من السبعينات كان عصر الأيديولوجيا الذهبي في لبنان، إذ برز الفصل الواضح بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار. لم تشهد الساحة السياسية بروز أيديولوجيات جديدة، بل تمّ تفعيل المتداول والمألوف في العمل الحزبي على نحو أكثر مركزية وتنظيماً من قبل. لم تفرز تلك الأحزاب فكراً عقائدياً جديداً بل شهد بعضها تحولات باتجاه المزيد من الراديكالية، وبالتالي باتجاه المزيد من الالتزام بخط سياسي محدّد. ثمة أحزاب شهدت انشقاقات وتحولات جذرية كالحزب القومي، إذ اقترب من الخط اليساري - العربي وبنى علاقات متينة مع المنظمات الفلسطينية، وفي مقدمها حركة فتح، وتلقى الدعم العسكري والمالي من أنظمة عربية. ومنذ أواخر الستينات برزت أحزاب يسارية جديدة، منها ذات طابع لبناني محلي ومنها ذات طابع عربي. ومن الأحزاب التي توسعت منظمة العمل الشيوعي التي كانت آنذاك على يسار الحزب الشيوعي اللبناني ذات التوجه السوفياتي. واستقطبت منظمة العمل الشيوعي عدداً كبيراً من المثقفين من جميع الطوائف اللبنانية وسعت إلى اعتماد نمط راديكالي جديد في العمل الحزبي وبنت علاقات وثيقة مع المنظمات الفلسطينية.

٣ - بموازاة تنامي الحركات اليسارية، برزت في مطلع السبعينات حركة سياسية جديدة داخل الطائفة الشيعية: «حركة المحرومين» التي أسسها وقادها الإمام

موسى الصدر[٢٢]. وفي تموز ١٩٧٥، في إثر انفجار لغم في مخيم تدريبي تابع لحركة فتح أدى إلى مقتل نحو ٤٠ شخصاً، أعلن الإمام الصدر ولادة حركة أمل (أفواج المقاومة اللبنانية)، وهي التنظيم العسكري «لحركة المحرومين». حركة المحرومين (وفيما بعد حركة أمل) كانت تنظيماً سياسياً شيعياً يسعى إلى إيجاد قاعدة شعبية على مستوى الطائفة، وخصوصاً في أماكن تواجدها في الجنوب والبقاع. أما أهدافها السياسية فهي: أولاً، إيجاد موقع مؤثر لنخب سياسية جديدة بعيداً من هيمنة القيادات التقليدية؛ ثانياً، التأكيد على التمايز المؤسسي والمرجعي عن الطائفة السنية، وذلك من خلال تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عام ١٩٦٧ والبدء بتفعيله عام ١٩٦٩؛ ثالثاً، المطالبة بـ«حصة» الشيعة في النظام وإبراز دور الطائفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ وأخيراً، إيجاد تيار سياسي جاذب هدفه استقطاب الشباب الشيعي والنخب السياسية الناشطة في الأحزاب اليسارية. وقد ساهم تردي الأوضاع الأمنية والاجتماعية في الجنوب من جراء المواجهات العسكرية بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل منذ عام ١٩٦٨ إلى تزايد حالة النقمة في الأوساط الشيعية وإلى عسكرة التعبئة الشعبية من خلال طروحات الإمام الصدر المطلبية.

٤ - إن تأسيس الحركة الوطنية اللبنانية في النصف الأول من السبعينات بزعامة كمال جنبلاط مثّل تحولاً كبيراً في موازين القوى السياسية لمصلحة أحزاب اليسار وفي أسلوب العمل السياسي المعارض. لم تكن الحركة الوطنية حزباً سياسياً منظماً بل كانت تجمعاً لأحزاب ومنظمات وشخصيات سياسية ذات توجهات يسارية وقومية. فبالإضافة إلى الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة جنبلاط، ضمت

---

(٢٢) انظر:
Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shi'a of Lebanon* (Ithaca: Cornell University Press, 1986), and Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin: University of Texas Press, 1987).

الحركة الوطنية الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق والحزب السوري القومي الاجتماعي، وتنظيمات ناصرية ومحلية أخرى[٢٣]. في الستينات جرت عدة محاولات لإنشاء تكتلات يسارية ذات توجهات قومية عربية، غير أنها لم تكن مؤثرة لا على مستوى التحالفات السياسية ولا على المستوى الشعبي. وخلافاً لتلك المحاولات، أوجدت الحركة الوطنية إطاراً جديداً للعمل السياسي الحزبي المشترك. فللمرة الأولى نشأ في لبنان تكتل سياسي يضم الأحزاب والحركات اليسارية والقومية العربية والسورية الفاعلة ويتحرك بالحد المطلوب من التنسيق. الإنجاز السياسي الأهم للحركة الوطنية كان إعلان البرنامج المرحلي لإصلاح النظام السياسي في ١٨ آب ١٩٧٥. لكن على رغم أهمية مضمون البرنامج المرحلي فإن توقيت إعلانه، أي بعد اندلاع الحرب، أفقده من زخمه ومن مراميه الإصلاحية إذ أتى وكأنه نتيجة لتغيير موازين القوى العسكرية نظراً لتحالف أحزاب الحركة الوطنية مع المنظمات الفلسطينية.

٥ - لولا وجود كمال جنبلاط على رأس الحركة الوطنية لما كان تشكيلها على الأرجح ممكناً، ولما كانت تمتعت بالنفوذ الكبير الذي وصلت إليه في منتصف السبعينات. لقد أعطى جنبلاط الحركة الوطنية غطاءً شرعياً وساهم في إدخال الحركة في اللعبة السياسية الداخلية، كما أنه أعطاها وزناً سياسياً ودعماً معنوياً لم يكن يتمتع بهما أي من أحزاب الحركة الوطنية بمفرده. أما جنبلاط فكان لديه المناعة السياسية الكافية على المستويين الطائفي (الدرزي) والوطني، الأمر الذي جعله الزعيم السياسي الوحيد القادر على قيادة هذا التكتل المتنوع وعلى جعله مؤثراً في الحياة السياسية[٢٤].

(٢٣) انظر: سامي ذبيان، **الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، و Marius Deeb, *The Lebanese Civil War* (New York: Praeger Publishers, 1980), pp. 60-80.

(٢٤) انظر: Farid el Khazen, «Kamal Jumblatt: The Uncrowned Druze Prince of the Left,» *Middle Eastern Studies* (April 1988), pp. 178-205.

الواقع أن النفوذ الجنبلاطي في السياسة العامة في البلاد بلغ الذروة في منتصف السبعينات. فجنبلاط كان الركن الأساس في دعم الحكومتين الأخيرتين قبل اندلاع الحرب، حكومة تقي الدين الصلح ومن ثم حكومة رشيد الصلح. وهذا الأخير كان مرشح جنبلاط لرئاسة الوزارة على الرغم من معارضة القيادات السنية النافذة وعلى الرغم من التأييد الشعبي المحدود الذي كان يتمتع به. لعل الإنجاز «الاستراتيجي» الأهم لتوسع النفوذ الجنبلاطي كان نجاحه في اختراق الشارع السني وقدرته على التأثير في «الحالة السنية» العروبية في عقر دار الزعامات السنية التقليدية في بيروت وطرابلس وصيدا عشية اندلاع الحرب عام ١٩٧٥. وقد برز هذا الأمر الخلافي إلى حيّز العلن بعد اغتيال معروف سعد في صيدا وما تبعه من تناحرات سياسية بين جنبلاط والقيادات السنية، ولا سيما مع رئيس الوزراء السابق صائب سلام.

٦ - لا يمكن فصل تنامي نفوذ الأحزاب اليسارية والقومية بمعزل عن الحالة السياسية والعسكرية في البلاد التي ساهمت في إيجادها المنظمات الفلسطينية واتساع نشاطها السياسي والإعلامي داخل مؤسسات المجتمع المدني وفي المناطق اللبنانية كافة. لن ندخل في تفاصيل طبيعة التحالفات السياسية والعسكرية بين أحزاب الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية باتجاهاتها المتعددة وولاءاتها العربية المختلفة، إلاّ أننا نشير إلى ثلاثة أنواع من الدعم أمنته المنظمات الفلسطينية لحلفائها من الأحزاب اللبنانية. أولها، دعم مباشر سياسي وإعلامي ومالي للأحزاب والتنظيمات المتحالفة مع المقاومة. ثانيها، دعم عسكري مباشر لأحزاب الحركة الوطنية من خلال مدها بالأسلحة وتدريب عناصرها، إن بهدف «حماية الثورة من التصفية»، كما كان يتردد آنذاك، أو بهدف شلّ قدرة الدولة على السيطرة على الوضع الأمني في البلاد وتقليص دور الجيش وصولاً إلى تحييده كقوة عسكرية قادرة على التدخل للحد من التمدّد الفلسطيني المسلح. فاستباحة مؤسسات الدولة من المنظمات الفلسطينية فتحت الباب واسعاً أمام استباحات مماثلة من بعض

الأطراف اللبنانية، ما أوجد حالة «تضخم ثوري» وحالة عامة داعية إلى التغيير في لبنان كبداية للتغيير الأوسع في الأنظمة العربية «الرجعية»[٢٥].

نوع آخر من الدعم غير المباشر أمنته المقاومة الفلسطينية لجهة كونها القضية الوحيدة التي كوّنت أداة جمع لجميع القوى الحزبية اليسارية والقومية. فما من مسألة كانت تلتقي حولها أحزاب الحركة الوطنية بلا تحفظ أو تردد سوى «دعم المقاومة الفلسطينية وحمايتها من قوى الاستعمار والانعزالية». وقد برزت أهمية الدور التوحيدي للعامل الفلسطيني في حرب السنتين، وخصوصاً عام ١٩٧٦، بعد تدهور العلاقات بين سوريا وكمال جنبلاط المتحالف مع الفلسطينيين، وفي مراحل لاحقة مع دخول سوريا المباشر لعبة التوازنات السياسية والعسكرية على الخطين اللبناني والفلسطيني.

٧ - كان لوجود المقاومة الفلسطينية أثر آخر في العمل الحزبي في صفوف القوى السياسية المعارضة للوجود الفلسطيني المسلّح. المواقف الحزبية وغير الحزبية المؤيدة للعمل الفلسطيني المسلح قابلتها مواقف مضادة من قوى حزبية وغير حزبية تطالب الدولة بوضع حدّ لتجاوزات المنظمات الفلسطينية ولانتشارها المسلح في أماكن بعيدة من المنطقة الحدودية في الجنوب، حيث المواجهة العسكرية مع إسرائيل. وقد رافقت المواقف المؤيدة للمقاومة الفلسطينية طروحات تنادي بالإصلاح السياسي بدءاً بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، مروراً بإعادة تنظيم الجيش، وصولاً إلى الغاء الطائفية السياسية.

الأحزاب والقوى السياسية، وخصوصاً الإسلامية، المطالبة بالإصلاح شددت على تلازم الشأنين الداخلي (الإصلاح) والخارجي (دعم المقاومة الفلسطينية)، ولم تحاول الفصل أو التمييز بين الطرحين. وبموازاة تلك المواقف، شددت أحزاب

(٢٥) انظر: محمد كشلي، **نقد الحياة السياسية اللبنانية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٩١)، ص ٤٩-٥٧.

وقوى سياسية مسيحية على وجوب تأمين السيادة قبل الإصلاح، أو على الأقل إيجاد الحد الفاصل بين هذين الطرحين المتعارضين. حوار الطرشان هذا نتج منه موقف رفضي مزدوج من قبل الفريقين: فريق يرفض المس بالدستور وآخر يرفض المس بحرية المقاومة. مبدأ المقايضة بين سيادة وإصلاح ارتكز على خلل عضوي كان من الصعب لا بل من المستحيل تجاوزه في ظل الأجواء المأزومة التي سادت عشية اندلاع الحرب. هذه المقايضة المستحيلة، نظرياً وعملياً، حولت الأحزاب جميعها إلى أدوات تصادم كلي وأبعدتها من أي طرح حواري مرن بهدف إيجاد مخرج عملي أو تسوية وسطية قد تلاقي قبول الطرفين.

لقد حولت الأحزاب السياسية جميعها التنافس السياسي في منتصف السبعينات إلى مبارزة هدفها تكفير الآخر. وقد جنحت أحزاب الحركة الوطنية في هذا الاتجاه في الأسابيع الأولى من الحرب عندما اتخذت قراراً بعزل حزب الكتائب، لبنانياً وعربياً. هذا القرار الخاطئ، شكلاً ومضموناً، باعتراف أركان الحركة الوطنية أنفسهم فيما بعد، أظهر مدى سوء التقدير لواقع المجتمع اللبناني لدى بعض الأطراف السياسية ومنها كمال جنبلاط، صاحب التجربة السياسية الطويلة والمعرفة الدقيقة بالحساسيات الطائفية[٢٦].

العبرة من هذه التطورات تكمن في أن العمل السياسي الحزبي في النصف الأول من السبعينات تحول في الممارسة اليومية إلى قصف سياسي عشوائي هدفه إزاحة الآخر وأدى في النهاية إلى عملية اختزال للسياسة شعارها الإصلاح ودعم المقاومة من جهة والسيادة من جهة أخرى. أما مسائل السياسة الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فغابت بوجه عام عن النقاش الحزبي ولم تحظَ بالاهتمام الجدي المطلوب. هكذا أضحت السياسة أشبه بكتلة نار تتقاذفها الأحزاب باسم

(٢٦) انظر: مقابلة مع جورج حاوي، **الوسط**، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦؛ مقابلة مع محسن دلول، **الوسط**، ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧.

الشعارات الفضفاضة. الحوار والمساومة لإيجاد أرض مشتركة غابا عن الأحزاب السياسية في الفكر والممارسة، هذا مع العلم أن لبنان من البلدان التي كانت تجري فيها انتخابات نيابية تنافسية كل أربع سنوات، وفيه صحافة حرة ومساحة واسعة للعمل السياسي داخل مؤسسات الدولة وخارجها. في المقابل، كانت القوى السياسية غير الحزبية أقل تشنجاً وأكثر قابلية لإيجاد تسوية من القوى الحزبية التي تعاطت العمل السياسي في منتصف السبعينات على أساس لعبة الربح الكلي والخسارة الكلية (Zero-Sum Game).

في تلك الأجواء المتشنجة في النصف الأول من السبعينات بدأت عملية عسكرة السياسة والمجتمع، وكانت الأحزاب الأداة الأكثر فاعلية في ذلك، فجنح العمل الحزبي السياسي باتجاه العمل الميليشياوي بعد أن بات واضحاً أن الدولة أصبحت عاجزة عن التدخل للدفاع عن مصالحها أو للدفاع عن الناس. الحدث الفاصل في هذا الاتجاه كان الصدام العسكري بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية في أيار ١٩٧٣ وغياب الغطاء السياسي للجيش لضبط المنظمات الفلسطينية. وهكذا بدأت الأحزاب تتسلح وعناصرها تتدرب، منها باسم إصلاح النظام والدفاع عن المقاومة وعن عروبة لبنان، ومنها باسم المصلحة اللبنانية ودفاعاً عن السيادة الوطنية.

السؤال الافتراضي في هذا السياق هو التالي: لو لم تندلع الحرب، ولو جرت الانتخابات النيابية في موعدها عام ١٩٧٦، كيف كانت ستتشكل الخارطة الحزبية؟ وهل التغيير في لبنان لم يكن متاحاً بالوسائل السلمية من خلال التنافس السياسي الديمقراطي، هذا في وقت كانت الأحزاب جميعها تشهد توسعاً سريعاً وامتداداً شعبياً ومناطقياً غير مسبوق؟ لذلك، يمكن القول إن انتخابات ١٩٧٦ كانت ستعطي الأحزاب، ولا سيما أحزاب اليسار، مجالاً لتوسيع قاعدتها التمثيلية في المجلس النيابي على حساب القوى السياسية التقليدية ضمن الطوائف جميعها.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجتمع اللبناني سجل في منتصف السبعينات

أعلى نسبة من العمل السياسي اللا طائفي منذ عهد الاستقلال[٢٧]. وكذلك وصل المجتمع اللبناني إلى أعلى نسبة من الاختلاط والتفاعل اليومي على مستوى الفئات الاجتماعية المختلفة: في العمل السياسي داخل الأحزاب وخارجها، وفي أماكن العمل والسكن وفي المدرسة والجامعة. لكن على الرغم من ذلك اندلعت الحرب، وكان الانقسام الداخلي الأعمق، وخصوصاً في جانبه الطائفي، حول الوجود الفلسطيني المسلح، إذ لم يكن متاحاً إيجاد صيغة تعايش دائمة وقابلة للحياة بين طموحات الثورة الفلسطينية وأهدافها الرامية إلى تحرير فلسطين ومقومات الحكم الفاعل في إطار مؤسسات الدولة اللبنانية السياسية والعسكرية. وهذا ما يبيّن أن للحرب أسباباً تتجاوز الشأن الداخلي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتبلغ مسائل إقليمية ارتبطت بصورة مباشرة بالنزاع العربي – الإسرائيلي – الفلسطيني وبامتداداته الإقليمية والدولية المتشعبة منذ أواخر الستينات.

(٢٧) انظر:

David R. Smock and Andrey C. Smock, *The Politics Of Pluralism: A Comparative Study of Lebanon and Ghana* (New York: Elsevier, 1975), pp. 109-151.

الفصل الثاني

الأحزاب اللبنانيّة والحرب

أولاً: الأحزاب ونظام الحرب: انخراط كامل ١٩٧٥ - ١٩٩٠

شهدت سنوات الحرب، طوال خمس عشرة سنة، تبدلات جذرية في تطور النزاع وفي تصاعد وتيرته. فمع كل مرحلة من مراحل الحرب ازداد النزاع المسلح عنفاً وتعقيداً في جوانبه الداخلية والخارجية، بدءاً بحرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، مروراً بالاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وصولاً إلى الحروب المتعددة الأطراف في النصف الثاني من الثمانينات[١]. ولقد كان لكل مرحلة خصوصيتها، سواء لجهة هوية أطراف النزاع وطروحاتهم أم لجهة دينامية النزاع المسلح وأهدافه المباشرة.

مثّلت الأحزاب السياسية الأداة التنفيذية الأساسية للحرب العسكرية، وكانت المحرك الأول على المستوى الشعبي للحرب السياسية الموازية. أما الدور الأهم

---

(١) حول سنوات الحرب انظر على سبيل المثال:

Theodor Hanf, *Coexistence in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation* (London: The Centre for Lebanese Studies, and I.B.Tauris, 1993), and William Harris, *Faces of Lebanon: Sects, Wars, and Global Extensions* (Princeton: Markus Wiener Publishers, 1997).

للأحزاب فكان تحولها إلى الأداة الأفعل لاستمرار النزاع المسلح والعنف العشوائي الذي شمل أرواح المدنيين وممتلكاتهم. وهذا يعود إلى قدرات الأحزاب التنظيمية والتعبوية والإعلامية، إضافة إلى وجودها القوي في العاصمة وضواحيها، ساحة الحرب المركزية للأطراف كافة، لبنانيين وغير لبنانيين. كما أن الاقتتال امتد إلى جميع المناطق التي وجدت فيها الميليشيات. غير أن انخراط الأحزاب في الحرب لا يعني بالضرورة ضلوع القادة الحزبيين والمحازبين جميعهم في النزاع المسلح. فقد عارض عدد من القادة الحزبيين توجهات أحزابهم السياسية وخياراتها العسكرية خلال سنوات الحرب، ومنهم من ترك الحزب أو أنه لم يعد ناشطاً. القادة الذين كانوا في موقع القرار سيّروا شؤون أحزابهم في أثناء الحرب وأثروا في خياراتها.

أبرز المتغيرات التي أحدثتها الحرب بالنسبة إلى الأحزاب ودورها في النزاع في شقيه السياسي والعسكري هي التالية:

١ - انتقال معظم الأحزاب السياسية التي كانت ناشطة عشية اندلاع الحرب من العمل السياسي إلى العمل العسكري، فأكملت الصراع السياسي القائم بالوسائل العسكرية. الأحزاب الرئيسية، وتحديداً تلك التي لها قواعد شعبية، تسلحت وأنشأت ميليشيات، كل على قياسه وبحسب إمكاناته، باستثناء حزب الكتلة الوطنية بزعامة ريمون إده الذي رفض عسكرة الحزب وغادر البلاد إلى باريس عام ١٩٧٦ بعد تعرضه لمحاولة اغتيال. وكما أشرنا أعلاه، بدأت عسكرة الأحزاب في السبعينات وانتقلت إلى المجتمع، وتحولت «الماكينة» السياسية والتنظيمية للأحزاب إلى «ماكينة» عسكرية. فالحزب الذي كان أكثر تنظيماً في زمن السلم أصبح الأكثر تنظيماً وفاعلية في زمن الحرب. وعلى هذا النحو تحولت الطروحات السياسية إلى طروحات قتالية هدفها تحقيق الانتصارات العسكرية على محاور القتال. فتراجع العمل السياسي لتحل محله المتاريس التي من خلالها «تحاور» المتحاربون.

٢ - بروز تقاطع مصالح الأحزاب/ الميليشيات بحيث إن مواقعها السياسية

ومصالحها المادية باتت مرتبطة عضوياً بآلية الحرب وباستمرارها. الأحزاب التي شاركت في الحرب استفادت من مغانمها ومن الفوضى التي أنتجتها. فالحرب كانت الوسيلة الفضلى لكي تحافظ الأحزاب على مواقعها السياسية والعسكرية ولكي تحافظ قياداتها على سلطتها داخل الحزب وعلى نفوذها ضمن المناطق التي كانت تحت سيطرة ميليشيا الحزب. كما أن التقاء المصالح هذا كان مسألة مربحة مالياً، جلب ثروات مالية ضخمة لعدد كبير من القيادات الميليشياوية. الواقع أن الأحزاب/ الميليشيات شكلت «اللوبي» (Lobby) الأكثر فاعلية لإبقاء حالة الحرب وللتنظير لها ولمردودها الإيجابي سواء باسم الدفاع عن الذات أو باسم النضال من أجل القضية. وقد اتخذ «لوبي الحرب» الحزبي شكلاً مؤسسياً، إذا جاز التعبير، في الثمانينات بعد احتلال الأحزاب/ الميليشيات الرئيسية الأربعة - القوات اللبنانية في المناطق المسيحية، حركة أمل وحزب الله في المناطق الشيعية، والحزب التقدمي الاشتراكي في المناطق الدرزية - مواقع ثابتة ومنظمة في إدارة الحرب وفي تقاسم السلطة، كل بحسب قدراته الذاتية وبحسب الدعم الخارجي الذي كان يتمتع به.

العمل الميليشياوي السياسي الأهم تمثل بتوقيع الاتفاق الثلاثي بين القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي في كانون الأول ١٩٨٥. وهذا الاتفاق، الذي نص على إحداث تغييرات بنيوية في النظام السياسي اللبناني وفي العلاقات اللبنانية - السورية، تمّ إقراره خارج إطار المؤسسات الدستورية، أي خارج السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (رئيسا الجمهورية والحكومة). وكانت دمشق المحرك الأساس للاتفاق الثلاثي الذي أتى كترجمة عملية للسياسة السورية في لبنان في مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. إلا أنه لم يرَ النور بسبب الانتفاضة المسلحة الذي قام بها سمير جعجع داخل القوات اللبنانية ضد الفريق الذي أيد الاتفاق بقيادة إيلي حبيقة المدعوم من سوريا[٢].

(٢) انظر: كريم بقرادوني، **لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١)، ص ٩٦-١١٣.

٣ - لا يمكن فهم تطور النزاع المسلّح في لبنان ولا دور الأحزاب فيه، من مراحله الأولى عام ١٩٧٥ حتى نهايته في ١٩٩٠، بمعزل عن النزاعات الإقليمية، وفي مقدمها النزاع العربي - الإسرائيلي - الفلسطيني في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧. اندلعت الحرب في نيسان ١٩٧٥، إلاّ أن بدايتها غير المعلنة كانت في أواخر الستينات. فمنذ ذلك الوقت، ارتبطت الأزمات السياسية الحادة على نحو عضوي بالوجود الفلسطيني المسلح: اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ بعد أزمة وزارية دامت سبعة أشهر، والأزمة الوزارية والمواجهات العسكرية عام ١٩٧٣ التي انتهت بعد توقيع اتفاق جديد مكمّل لاتفاق القاهرة (اتفاق ملكارت) بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية. ومع كل أزمة كانت تتدخل الدول العربية سواء باسم الدفاع عن الثورة الفلسطينية أو بهدف احتواء النزاع. وفي كلا الحالين، كانت النزاعات في لبنان يتم «تعريبها» فيصعب الفصل بين بعديها الداخلي والخارجي.

هذا لا ينفي طبعاً وجود مسائل نزاعية داخلية، وهي كانت بالغة التعقيد في منتصف السبعينات، إلا أن المسائل الأكثر تفجراً سياسياً وعسكرياً والأكثر صعوبة لإيجاد الحلول لها قبل اندلاع الحرب ارتبطت بالوجود الفلسطيني المسلح. وخلال سنوات الحرب، ما من نزاع سياسي أو عسكري كان محصوراً بالأطراف اللبنانية. حرب السنتين، من بدايتها إلى نهايتها، كانت حرباً داخلية وإقليمية في آن معاً. بدأت المواجهات العسكرية في بيروت بين فريق لبناني والفصائل الفلسطينية وانتهت بحسم عسكري أدواته الأساسية طرفان غير لبنانيين (فلسطيني وسوري) في أواخر ١٩٧٦. دخلت إسرائيل الحرب بصورة مباشرة في أوائل الثمانينات وأثرت في مجرى النزاع بشقيه الداخلي والخارجي، وتبعتها إيران التي دخلت الحرب لا كطرف سياسي وعسكري فحسب بل بطرح إسلامي أيضاً. الأحزاب/ الميليشيات كانت الأداة الأساسية في النزاع الداخلي إما نيابة عن أطراف الخارج أو بالتنسيق المباشر معها أو بدعم عسكري ومادي منها. وقد كانت تبعية بعض الأحزاب خلال سنوات الحرب لأطراف الخارج شبه كاملة.

٤ - معظم الأحزاب التي شاركت في الحرب شهدت انقسامات داخلية تمّ التعامل معها بوسائل عنفية. عاملان أساسيان شكّلا المحرك الأول للانقسامات الداخلية: العامل الأول هو الصراع على السلطة بين القيادات الحزبية، وخصوصاً بعد عسكرة العمل الحزبي على يد قيادات ميليشياوية «انقلبت» على القيادة التاريخية الحزبية واستطاعت أن تسيطر على القرار الحزبي من خلال تحكّمها بالتنظيم العسكري للحزب. لعل المثل الأبرز لهذا التحول كان خروج القوات اللبنانية عن خط القيادة «المدنية» لحزب الكتائب في مرحلة أولى وسيطرتها فيما بعد على الحزب مع تزايد نفوذ بشير الجميل في أوائل الثمانينات. وهذا ما حصل أيضاً، ولو بأشكال مختلفة، داخل حركة أمل بعد «تغييب» الإمام موسى الصدر في آب ١٩٧٨، وهو يقوم بزيارة رسمية إلى ليبيا، وكذلك داخل أحزاب أخرى كالحزب القومي الذي شهد انقسامات حادة في منتصف الثمانينات. أما العامل الثاني فكان الصراع على السيطرة على الحزب وتنظيمه العسكري من قبل أطراف الخارج المشاركين في الحرب. وهذه السيطرة اتخذت منحى سياسياً وعسكرياً، ما ساعد على تزايد نفوذ القيادة الميليشياوية على حساب القيادة السياسية. الأحزاب اليسارية والقومية كانت عرضة للتأثير المباشر، وخصوصاً من المنظمات الفلسطينية وسوريا والعراق وليبيا في مختلف مراحل الحرب، وكذلك كانت القوات اللبنانية، وخصوصاً في النصف الأول من الثمانينات، عرضة للتأثير المباشر من إسرائيل. وفي بعض الحالات انتقلت السيطرة على الحزب من فريق خارجي إلى آخر مناوئ له وذلك بحسب التبدلات التي كانت تطرأ على موازين القوى الإقليمية ولا سيما النزاع بين نظامي الحكم البعثي في سوريا والعراق.

٥ - أعمال العنف التي حصلت بين أحزاب الصف الواحد و«القضية المشتركة» أساءت إلى الأحزاب وإلى البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الحزب، أي إلى الجماعة التي يرفع الحزب لواء الدفاع عنها وحمايتها من الأعداء. فما من منطقة نفوذ حزبية إلا وشهدت صدامات عسكرية استعملت فيها جميع أنواع

الأسلحة داخل الأحياء السكنية في مدن لبنان وقراه. هذا فضلاً عن تنظيم حملات «تأديبية» عنيفة ضد من خرج عن الأهداف والمبادئ المشتركة التي يحددها الفريق العسكري الأقوى. هذا ما حصل في «المنطقة الشرقية» بين حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار عام ١٩٨١ وبين حزب الكتائب «وقوات المردة» في بلدة إهدن الشمالية، عرين آل فرنجية، عام ١٩٧٨، فضلاً عن الانتفاضات المتتالية داخل القوات اللبنانية في الثمانينات. وكذلك وقعت صدامات مسلحة في «المنطقة الغربية» حيث تقاتلت أحزاب الحركة الوطنية فيما بينها. وفي منتصف الثمانينات اندلعت «حرب المخيمات» بين أمل المدعومة من سوريا وبين الفلسطينيين الموالين لعرفات، وجرت تصفية منظمة المرابطون عام ١٩٨٥، المدعومة من فتح، على يد حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، كما حصلت معارك طاحنة داخل أحياء بيروت الغربية بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب القومي والحزب الشيوعي عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧. وفي الجنوب جرت مواجهات عسكرية واسعة بين حركة أمل وحزب الله في أواخر الثمانينات. وشهدت طرابلس أيضاً نزاعات مسلحة بين حركة التوحيد الإسلامية والحزب الشيوعي، شاركت فيها الفصائل الفلسطينية.

وشهدت سنوات الحرب أيضاً نشوء أحزاب سياسية جديدة وغياب أخرى. التغير الأهم حصل داخل الطائفة الشيعية مع بروز حزب الله في منتصف الثمانينات كقوة سياسية وعسكرية منافسة لحركة أمل. أحزاب وتنظيمات أخرى لم تعد قائمة لأسباب عسكرية أو سياسية، ومنها المرابطون و«حركة ٢٤ تشرين» في المناطق السنية، وفي مراحل الحرب الأخيرة حزب حراس الأرز في المناطق المسيحية. حزبان آخران كانا ناشطين قبل الحرب وبعدها، أصبحا مجمدين: منظمة العمل الشيوعي و«التنظيم» الذي شارك في سنوات الحرب الأولى، إضافة إلى عدد من التنظيمات الناصرية المحلية.

من الناحية التنظيمية، استطاعت بعض الميليشيات أن تنشئ هيكلية تنظيمية

موازية لإدارات الدولة، فكانت عملياً القوة الفعلية والمرجع «الشرعي» (de facto) في مناطق وجودها. واستأثرت الميليشيات بموارد الدولة المالية وبممتلكاتها وفرضت الضرائب والرسوم على الأفراد والمؤسسات، كما ان بعضها أنشأ مؤسسات إعلامية واجتماعية وخدماتية ناجحة كالقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله[٣].

وأخيراً، خلال سنوات الحرب لم يعارض أي من الأحزاب الرئيسية نظام الحرب أو حاول الخروج منه، ولم يسعَ أي حزب بجد إلى إنهاء النزاع بوسائل أخرى، وخصوصاً بعد أن تكررت الصدامات العسكرية بين الأحزاب في الثمانينات وأدخلت البلاد في دوامة من العنف العبثي. فباستثناء حرب السنتين التي شارك فيها عدد كبير من المقاتلين غير الحزبيين من خلال الأحزاب أو تنظيمات محلية إما دفاعاً عن النفس أو عن قضية معينة، تحولت مراحل الحرب اللاحقة إلى أعمال عسكرية منظمة وأصبحت الميليشيات جيوشاً صغيرة يتقاضى أفرادها رواتب منتظمة.

ثانياً: الأحزاب في لبنان ما بعد الحرب

انتهت الحرب عام ١٩٩٠ بطريقة غير متوقعة بالنسبة إلى القوى السياسية الفاعلة، الحزبية وغير الحزبية. فقد بدأ العد العكسي لمراحل الحرب الأخيرة في إثر الصدام العسكري المباشر بين وحدات الجيش اللبناني الموالية للعماد ميشال عون وبين الجيش السوري في صيف ١٩٨٩. التسوية السياسية التي تبعت تلك التطورات تمثلت بوثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) التي أقرها النواب اللبنانيون المجتمعون في مدينة الطائف السعودية في تشرين الأول ١٩٨٩. انقسم اللبنانيون

(٣) انظر:

Judith Harik, *The Public and Social Services of the Lebanese Militias* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1994).

حول اتفاق الطائف، أيّده فريق وعارضه فريق آخر. المعارضة الأبرز لاتفاق الطائف قادها العماد عون الذي عُيّن رئيساً لحكومة انتقالية في ربع الساعة الأخير من ولاية الرئيس أمين الجميل في أيلول ١٩٨٨. ففي حين كانت القوى السياسية في «المنطقة الغربية» تدور في الفلك السوري، وبالتالي كان من الممكن ضبطها، انحصر الشرخ السياسي الأعمق الذي أحدثه اتفاق الطائف في «المنطقة الشرقية»، حيث يوجد طرفان مسلحان: العماد عون على رأس الجيش اللبناني والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع. وحصلت مواجهات عسكرية عنيفة بين الطرفين عام ١٩٩٠، إلا أنها لم تحسم لمصلحة أي منهما، ما أدى إلى هدنة مفروضة دامت بضعة أشهر.

في تلك الأثناء أقر مجلس النواب اتفاق الطائف وانتخب رينيه معوض رئيساً للجمهورية واغتيل بعد أيام قليلة على انتخابه. وبدأت التحضيرات الجدية لتنفيذ اتفاق الطائف، وهذا يعني عملياً إزالة العوائق السياسية والعسكرية التي تعترض التنفيذ. لذلك وجب إزاحة عون من السلطة وإنهاء الحالة الشعبية المؤيدة له والمناهضة للطائف. فبعد تأمين الغطاء السياسي الإقليمي (العربي والإسرائيلي) والدولي، دخل الجيش السوري المناطق التي كان يسيطر عليها عون، تؤازره وحدات من الجيش اللبناني موالية لرئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة سليم الحص[٤]. وتمّ إنهاء «حالة التمرد» في ما بات يعرف بعملية ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ التي أطاحت بعون، واستعادت السلطة التي انبثقت من اتفاق الطائف سيطرتها على القصر الجمهوري ووزارة الدفاع وتمركز الجيش السوري في المناطق المسيحية، وهي الوحيدة التي لم يكن للجيش السوري وجود فيها أو نفوذ مباشر (باستثناء المنطقة الجنوبية المحتلة من إسرائيل).

انتهت الحرب في مطلع التسعينات ومعظم الأحزاب في أعلى درجات

(٤) انظر: سركيس نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم** (بيروت: نشر المؤلف، ١٩٩٢).

تراجعها الشعبي والمعنوي قياساً على الموقع المؤثر التي وصلت إليه قبل اندلاع الحرب في منتصف السبعينات. إنهاء الحرب أوجب على الأحزاب/ الميليشيات أن تتأقلم مع هذا الوضع الجديد في ضوء التوازنات السياسية التي فرضتها القوى العسكرية على الأرض. لم تشهد الأحزاب مرحلة انتقالية تمهد للتغيرات المطلوبة، السياسية والتنظيمية، للعبور من حالة الحرب إلى حالة السلم إن على مستوى القيادة الحزبية أو على مستوى القاعدة، إذ بين ليلة وضحاها كان على الميليشيات أن تتحول إلى أحزاب غير معسكرة وتمتهن العمل السياسي وتزيل آثار الحرب.

فإذا كانت الأحزاب المستفيد الأول من الحرب، فهي كانت الخاسر الأكبر من إنهاء الحرب ونظامها. إن إنهاء الحرب بعملية عسكرية وليس بمصالحة وطنية أو بمؤتمر سلام يجمع الأطراف المتقاتلة مثّل تهديداً لمصالح الأحزاب المرتبطة بنظام الحرب وأدخلها في تسوية غير مضمونة النتائج، كما يشير الديبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، منسق اللجنة الثلاثية العربية والوسيط بين الأطراف اللبنانية في مرحلة الإعداد لاتفاق الطائف. عن لقاءاته مع قادة الميليشيات يقول الإبراهيمي: «قابلت كل قادة الميليشيات المعنية بالأزمة... كل منهم كان أمامه متراس والكل يتكلم عن وضعه ووجهة نظره وحاجاته لليوم وليس غداً. وكان واضحاً أن الجميع يرتبط بصلات خارجية قوية وهذا طبيعي... وهكذا فان المستفيدين من حال الحرب في لبنان كانوا كثراً سواء من كانوا يهربون السلاح أو يهربون أشياء أخرى، ولا شك أن الميليشيات كان لها صلة بهؤلاء... أنت تدعوهم إلى شيء إسمه سلم إلا أن هذا عنوان لا يعرفونه، فكيف يخرجون من وضع يعرفونه جيداً ووجدوا فيه حيثيات لهم». ويتابع الإبراهيمي: «كنت أشعر خلال لقاءاتي وقادة الميليشيات كما لو أن بعضهم يسألني أنت تذهب بنا إلى المجهول الذي اسمه السلم، ماذا سيكون وضعي فيه، تقول لنا شاركوا في الانتخابات وهذا مجهول أكبر. طبعاً لا أذكر أن أحداً قال هذا الكلام بحرفيته، لكن كنت أستنتج هذا الموقف بوضوح لدى البعض، وهذه حال لا تقتصر على لبنان وحسب، بل

هذا ما نراه في الكونغو أو أنغولا وأفغانستان، وكل الدول التي تمر في ظروف مماثلة»(٥).

ثالثاً: تأثيرات الحرب في الأحزاب

ثمة نوعان من تأثيرات الحرب في الأحزاب: تأثيرات خارجية، أي خارج الإطار الحزبي، مصدرها الدولة والمجتمع، وأخرى داخلية مصدرها الحزب نفسه. في التأثيرات الخارجية، يأتي في بادئ الأمر النظام السياسي والممارسة السياسية في لبنان ما بعد الحرب. التأثير المباشر الذي أحدثته الحرب يكمن في إدخال بعض جوانب نظام الحرب في السياسة اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب، وذلك من خلال القيادات الحزبية/ الميليشياوية التي اتخذت لها مواقع أساسية في النظام السياسي. فرئيس حركة أمل نبيه بري أصبح رئيساً لمجلس النواب بعد انتخابات ١٩٩٢، ووليد جنبلاط شارك في الحكومات الخمس التي تألفت بعد انتهاء الحرب، وكذلك الأحزاب التي تربطها علاقات وثيقة مع سوريا كالحزب القومي وحركة أمل وحزب البعث، إضافة إلى بعض رموز الحرب المعروفة التي ارتبطت بأعمال عنف واسعة النطاق (أنظر الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

نواب أحزاب شاركت في الحرب

في مجالس ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠

١٩٩٢		١٩٩٦		٢٠٠٠	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٣٠	٢٣,٤٣	٣١	٢٤,٢١	٣٠	٢٣,٤٣

(٥) حديث مع الأخضر الإبراهيمي، **المستقبل**، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

أما القوات اللبنانية، وهي الطرف الرئيسي المؤيد لاتفاق الطائف في المناطق المسيحية، فقد تمّ حلّها وزج قائدها سمير جعجع في السجن بعد حادثة تفجير كنيسة في ذوق مكايل في شباط ١٩٩٤ أدى إلى مقتل وجرح عدد من الأشخاص. ولكن على الرغم من تبرئة جعجع من عملية التفجير فإن محاكمته في مسائل أخرى لا تزال مستمرة وصدرت عدة أحكام إعدام في حقه. إن فتح ملفات الحرب على نحو انتقائي وإدخال بعض رموز الحرب في السلطة ومحاكمة آخرين يعكس واقع السياسة المعلبة في مرحلة ما بعد الحرب(٦). أما كلمة السر الفاصلة بين الخطأ والصواب في الشأن السياسي فهي إما «الإنخراط الكامل» في المسار العام للسياسة والتسليم بواقع الاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، أو دفع ثمن الممانعة والاعتراض.

ومن المسائل التي لا تقبل الاعتراض على خروج السلطة المدعومة من سوريا عن اتفاق الطائف في نصه وروحه، فلا الإصلاح تحقق ولا إعادة تمركز القوات السورية في مناطق محددة تمّت في موعدها عام ١٩٩٢، كما ينص اتفاق الطائف. ليس هنا المجال للدخول في موضوع الانتهاكات المتواصلة لاتفاق الطائف ولا في أسبابها وانعكاساتها السلبية على الوفاق الوطني. وكذلك لن ندخل في ممارسات أهل الحكم سواء ضمن تركيبة «الترويكا» (الرئاسات الثلاث) أو خارجها، ولا في تفاصيل الشرخ الداخلي العميق الذي أحدثته الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٩٢. سنقول فقط إن الكلام عن الأحزاب السياسية في مرحلة ما بعد الحرب لا يختلف عن الكلام عن السياسة بوجه عام. الأحزاب، كما السياسة، بما هي من حركة تنافسية ذات مضمون بين حكم ومعارضة، وبما هي من أداة تأثير في صنع القرار، هي في حالة تراجع لا بل في شبه غيبوبة. فالحكم لا يمارس

(٦) انظر: وضاح شرارة، «توقيف جعجع وحل قواته: الغلط ... جريمة»، **الحياة**، ٢٩/٤/١٩٩٤.

الحكم والمعارضة لا تعارض، كما كان يحصل في لبنان ما قبل الحرب وكما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية. وفي حال قوي صوت المعارضة وأصبحت مؤثرة، فأي حكم سيستجيب، ما دام الحكم نفسه غير قادر على اتخاذ القرار في المسائل الأساسية، حتى ولو وجدت النية في بعض الأحيان في الاستجابة.

على صعيد المجتمع تواجه الأحزاب مشكلة الصورة السلبية التي طبعتها الحرب في أذهان الناس العاديين غير الحزبيين، المسيّسين وغير المسيّسين. فالأحزاب/ الميليشيات فقدت الكثير من مصداقيتها ومن دورها كتنظيم تغييري حديث يتميز عن الزعامات السياسية التقليدية. الأحزاب جميعها، بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها السياسية والعقائدية، في أزمة: أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، الأحزاب الطائفية وغير الطائفية. ولن يكون سهلاً على الأحزاب أن تستعيد دورها التغييري وتحسين صورتها ما دامت القيادات الميليشياوية الأكثر انخراطاً في أعمال العنف خلال الحرب دخلت المجلس النيابي وشاركت في الحكومات التي تألفت منذ انتهاء الحرب. وهؤلاء الأشخاص يتمتعون بنفوذ كبير داخل أحزابهم على الرغم من حصول بعض التعديلات الشكلية في بعض المواقع الحزبية، وهم اليوم أكثر «شرعية» من قبل بسبب موقعهم الرسمي في السلطة.

لعل المشكلة الأبرز التي تواجهها الأحزاب في المرحلة الحاضرة تكمن في عدم قدرتها على تجديد قواعدها وذلك من خلال استقطاب جيل جديد من الشباب الحزبي. الشباب، وهم عادةً الأكثر ميلاً إلى الانخراط في العمل السياسي الملتزم، هم اليوم الأكثر ابتعاداً من الأحزاب التي كانت ناشطة في مرحلة السلم. الاستثناءان اللافتان للنظر في استقطاب الشباب هما التيار المؤيد للعماد ميشال عون في الأوساط المسيحية وحزب الله في الأوساط الإسلامية، هذا مع العلم أن طروحات هذه القوى السياسية تختلف اختلافاً جذرياً وكذلك أسباب التأييد لها. المفارقة أن يكون التيار السياسي القادر على استقطاب التأييد مستهدفاً من السلطة وأن يكون قائده العماد عون في المنفى. الأسباب السياسية لهذا الواقع معروفة،

لكن العبرة واضحة: الخط المعارض الأبرز للأداء السياسي العام في البلاد لا يزال قادراً على جذب الشباب.

أما حزب الله فيتميز بمصداقية عالية في وسطه الطبيعي وبعمل حزبي منظم وبحركة ناشطة عمادها المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، وهو حزب مدعوم سياسياً وعسكرياً ليس فقط من السلطة اللبنانية بل من سوريا وإيران أيضاً. لا بل يمكن القول إن حزب الله يدور في فلك تنظيمي سياسي وأمني وعسكري خاص به في ما يخص عمل المقاومة ضد إسرائيل في الجنوب. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنّ حزب الله منخرط في السياسة اللبنانية التقليدية كحزب ذات قاعدة شيعية، شأنه شأن الأحزاب الأخرى الممثّلة لقاعدتها الشعبية والمدافعة عن مصالحها. ويتجلى هذا الدور لحزب الله خصوصاً في الانتخابات النيابية وتحالفاتها البعيدة كل البعد من الأيديولوجيا والمواقف السياسية الجامدة. هكذا فإنّ الوجهين والوظيفتين ضمن الحزب الواحد يميزان حزب الله عن سائر الأحزاب اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب.

غير أن أزمة الإلتزام بالعمل الحزبي واستقطاب التأييد للأحزاب تطاول جميع شرائح المجتمع. ففي استطلاع للرأي أجري عام ١٩٩٥ تبين أن نسبة التزام اللبنانيين الراشدين المقيمين في وسط المدن بالأحزاب والجمعيات والنقابات العاملة في لبنان لا تتخطى الـ ١٠ في المئة، كما أن ٦٢ في المئة يرفضون الأحزاب[٧]. أما بالنسبة إلى قدرة الأحزاب على تقديم الحل الفعال للمشاكل التي تواجه المجتمع، فإن ٦٩ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع رأوا أن الأحزاب تزيد من المشاكل تعقيداً، كما أن ٥١ في المئة أعربوا عن شكهم في ما يتعلق

(٧) عبدو قاعي، «الالتزام السياسي ودور الأحزاب في لبنان،» في: أنطوان مسرة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان. التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل** (بيروت: منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ١٩٩٦)، ص ١٠٠.

بقدرة الأحزاب على تعزيز الديمقراطية والتضامن في مجتمع يتميّز بالحداثة[٨].

بصورة عامة، الأحزاب الناشطة في لبنان اليوم تستقطب التأييد بالوراثة، شأنها شأن القوى السياسية التقليدية. لعل العامل الأهم في استمرارية القواعد الشعبية للأحزاب هو ارتباطها بالتركيبة المجتمعية التقليدية - العائلة، القرية، المنطقة - وليس قدرة الأحزاب على استقطاب جيل جديد من الحزبيين. هذا «التكاثر البيولوجي»، على حد تعبير شوكت اشتي[٩]، ينطبق على القاعدة وعلى القيادة الحزبية التي لم تتجدد إلاّ في بعض الحالات القليلة، وكأن الحزب بات أشبه بناد مغلق.

التأثير الآخر المباشر الذي أحدثته الحرب هو على المستوى الداخلي للأحزاب. لا يقتصر الجمود فقط على الحركة السياسية والقرار بل يشمل أيضاً الخطاب السياسي والفكري للأحزاب. ثمة أحزاب شرعت في إجراء مراجعة نقدية لتجربتها خلال سنوات الحرب كحزب الكتائب والحزب الشيوعي[١٠]. هذا العمل، على أهميته، وفي حال عدم تطويره والبناء عليه، ليس كافياً لانتشال الأحزاب من حالة الجمود العام. المطلوب إصلاح حقيقي، لا بل انطلاقة جديدة على أسس واضحة، وليس فقط التأقلم المصلحي مع ما استجد من تطورات على الساحة السياسية كي تحافظ الأحزاب على بعض مواقعها أو لتنال حصة في السلطة فلا يسبقها «القطار الماشي»، كما يردد المسؤولون، مع الركاب أو بدونهم، على السكة أو خارجها.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٩) شوكت اشتي، «الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتائب والحزب الشيوعي،» في: جوزف باحوط وشوقي الدويهي (إشراف)، **الحياة العامة في لبنان. تغيرات السياسي وتشكيلاته** (بيروت: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ١٩٩٧)، ص ٧٧.

(١٠) انظر على سبيل المثال: **الوطن الصعب، الدولة المستحيلة**، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة أدارها طانيوس دعيبس (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٥).

تساؤلات كثيرة تواجه الأحزاب في لبنان ما بعد الحرب، أين موقع الأحزاب من طروحاتها المعروفة، وما الرابط بقواعدها التقليدية؟ أين موقع حزب الكتائب، مثلاً، ضمن بيئته المسيحية وأين موقعه من الشعارات التي على أساسها خاض الحرب؟ أين موقع الحزب الشيوعي من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رفع لواءها؟ أين الأحزاب القومية من أهدافها التوحيدية، فضلاً عن الاشتراكية والحرية؟ أين الحزب التقدمي الاشتراكي من اشتراكيته ومن تطلعاته الوطنية التي باتت اليوم مفصلة على قياس الزعامة الجنبلاطية؟ أين قوى التغيير الديمقراطي والإصلاح في المجتمع اللبناني داخل الأحزاب وخارجها؟

في المقارنة مع قوى المجتمع المدني الناشطة التي ترعاها مؤسسات الطوائف والهيئات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، نرى أن الأحزاب محدودة النشاط والمبادرة. فمنذ انتهاء الحرب تواجه الأحزاب استحقاق إعادة تأهيلها كقوى سياسية قادرة على القيام بدور تغييري إيجابي وفاعل في المجتمع. التحدي الأكبر يكمن في كيفية تأمين آلية انتقال منتظمة من الحالة الميليشياوية التسلطية في العمل السياسي إلى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وخارجه.

الفصل الثالث

الأحزاب السّياسيّة وتجربة الدّيمقراطيّة في لبنان

أولاً: أحزاب لبنان من منظار مقارن

على الرغم من تعدد الأحزاب وتجربتها الطويلة، لم ينشأ في لبنان نظام حزبي (Party System)، كما في الأنظمة الديمقراطية حيث التنافس السياسي يتم على أساس حزبي. التجربة الحزبية في لبنان ما قبل الحرب تلتقي في بعض جوانبها مع تجربة الأحزاب في الدول الديمقراطية، لكنها تختلف عن التجربة الحزبية في العالم العربي.

بما أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات حديثة في العمل السياسي المنظم فإن انخراطها في الحياة السياسية في لبنان ودول الجوار العربي كان بمثابة جسر عبور إلى الدولة. غير أن نمط التغيير الذي طرأ على الحياة السياسية مع سيطرة الدولة السلطوية في العالم العربي وفي معظم بلدان العالم الثالث، ضيّق مساحة العمل السياسي التنافسي وخنق الحريات السياسية، ما أدى إلى فرز بين أحزاب مرغوب فيها تدور في فلك الدولة وحزبها الحاكم وبين أحزاب محظورة أو ناشطة بصفة سرية. ولفهم التجربة الحزبية في لبنان وتقييم مسار تطورها، يجب وضعها في إطارها الإقليمي المقارن وإبراز عناصر تمايزها في علاقتها مع الدولة والمجتمع.

١ - لم تنشأ في لبنان دولة سلطوية على غرار النمط السائد في معظم الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال. إن مجيء العسكر إلى الحكم عن طريق الانقلاب قلب الموازين السياسية والاقتصادية القائمة رأساً على عقب. فمن خلال العسكر سعت الدولة السلطوية إلى اختزال المجتمع وفرزت نخباً سياسية على صورتها، تدين بالولاء الكامل للحاكم. هذا في الأنظمة الجمهورية التي تدّعي الديمقراطية، والآتية بالأساس إلى السلطة باسم الشعب ودفاعاً عن مصالحه. أما في الأنظمة الملكية، فالأحزاب السياسية غائبة عن الخارطة السياسية أو هي غير فاعلة. على نقيض الحالة العربية، لم يعرف لبنان تجربة الحزب الواحد، ولم تنشأ أحزاب تعمل في أُطر جبهوية وتدين بالولاء للنظام القائم. ففي لبنان الثقافة السياسية تسووية في زمن السلم، نزاعية في أوقات الأزمات الحادة المرتبطة بالنظام الإقليمي، إلا أنها منافية لمنطق التغيير المفروض بالقوة وسيطرة الحزب الحاكم والعقيدة السياسية الواحدة.

٢ - لعل أبرز ما يميز لبنان عن محيطه العربي والأنظمة السياسية السائدة تكمن في وجود مساحة ثابتة للحريات السياسية والاجتماعية. وهذه المساحة شهدت توسعاً مضطرداً منذ الاستقلال حتى اندلاع الحرب في منتصف السبعينات. ففي لبنان تقليد قديم لصحافة حرة ومنفتحة على العالم الخارجي، شرقاً وغرباً، وثقافة متنوعة عميقة الجذور. فالانتخابات النيابية والرئاسية كانت تُجرى في مواعيدها الدستورية ويتم تداول السلطة على نحو سلمي. إن ثبات الحريات وتوسعها أعطيا الأحزاب هامشاً واسعاً من الحرية في العمل السياسي والتنافس والتنظيم، حتى للأحزاب التي كانت محظورة في بعض الفترات.

٣ - خصوصية أخرى يتميز بها لبنان وهو غياب نص قانون يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية. فالقانون الذي يرعى الأحزاب هو قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩ في زمن السلطنة العثمانية. وبحسب هذا القانون على الأحزاب أن تعلم

وزارة الداخلية بإنشائها من خلال «علم وخبر» وأن تتوافر فيها الشروط المطلوبة لقانون الجمعيات. هذا القانون، على الرغم من قدمه و«عثمانيته» هو في واقع التطبيق ليبرالي، إذ يخضع لضوابط محدودة. كما أن الدستور اللبناني لم يشر إلى موضوع الأحزاب السياسية، غير أنه أوضح في مقدمة الدستور أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد...»، كما تنص المادة ١٣ من الفصل الثاني من الدستور على أن «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون». إن غياب قانون خاص للأحزاب في لبنان، وخصوصاً في المرحلة الحاضرة، يمثّل ضمانة لعدم تدخل السلطة في الشؤون الداخلية للأحزاب من خلال القانون. إن مسألة إقرار قانون جديد للأحزاب مطروحة سياسياً وإعلامياً، إلا أنها لا تلاقي التأييد نظراً إلى أن إقرار قانون جديد للأحزاب في ظل الظروف الحالية سيؤدي في الممارسة إلى تقليص هامش الحريات المتاح للأحزاب وسيفرض تركيبة حزبية مصطنعة بحجة محاربة الطائفية وتدعيم الوحدة الوطنية.

٤ - شهد لبنان ما قبل الحرب مجتمعاً أهلياً ومدنياً ناشطاً ومؤثراً في الشأن العام[1]. فإضافة إلى الأحزاب السياسية كانت النقابات العمالية والجمعيات الثقافية والهيئات الأهلية ناشطة ومؤثرة في مجال عملها. فثقافة المجتمع المدني لها جذورها وتأثيرها في لبنان، وهذا يعود جزئياً إلى دور القطاع الخاص وحجمه في الاقتصاد اللبناني وفي القطاعات التربوية والطبية والاجتماعية وسواها من مجالات

(١) حول المجتمع المدني، انظر: احمد الامين، «المجتمع المدني: مساره في الفكر الغربي والتباسه في الفكر العربي،» **النهار**؛
John Keane, *Civil Society and the State* (London: Verso Press, 1988), and Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Perspective,» *International Social Science Journal,* 43 (August, 1991), pp. 495-510.

الحركة والتأثير على الصعيد الشعبي في زمن كان النمط السائد في العالم الثالث احتكار الدولة لتلك الأنشطة باسم عقائد ونظريات متعددة.

٥ - يتميز العمل الحزبي في لبنان عن دول المحيط العربي بأنه لازم الدولة منذ نشوئها ولم يشهد انقطاعاً قسرياً مفروضاً من السلطة، كما حصل في عدد من الدول العربية، ولا سيما في مصر وسوريا والعراق في حقبات مختلفة. وشهد لبنان، قبل الاستقلال وبعده، بروز أحزاب جديدة وعلى نحو متواصل. والأحزاب كانت تعكس في توجهاتها الحالة السياسية والفكرية والعقائدية السائدة في العالم العربي وفي الغرب، وهي أدّت أدواراً مؤثرة في الحياة السياسية في البلاد: في الانتخابات وفي التشريع، أو من خلال السلطة التنفيذية، أو على المستوى الشعبي. حتى الأحزاب المحظورة في فترات معينة كانت ناشطة، فلم تُزج قياداتها في السجون، باستثناء الحزب القومي بعد إعلانه الثورة عام ١٩٤٩ ضد النظام وبعد انقلابه الفاشل عام ١٩٦١، إلا أنه عاد إلى ممارسة نشاطه في الخمسينات وفيما بعد في السبعينات.

٦ - عامل آخر تفردت به تجربة الأحزاب في لبنان: عسكرة الأحزاب وتحولها إلى ميليشيات ومن ثم انخراطها مجدداً في العمل السياسي «المدني» بعد انتهاء الحرب عام ١٩٩٠. وقد حصل هذا التحول للمرة الأولى ولفترة وجيزة لم تتجاوز الستة أشهر في أزمة عام ١٩٥٨ التي انتهت بتسوية سياسية ناجحة. لكن عسكرة الأحزاب والمجتمع وصلت إلى الذروة، سياسياً وتنظيمياً، في الحرب الأخيرة.

ثانياً: تصنيف الأحزاب في لبنان

على الرغم من خصوصيات المشهد الحزبي في لبنان، فإنه يتلاقى مع التصنيف (Typology) المألوف للأحزاب السياسية في العالم. مصادر نشوء الأحزاب في لبنان شبيهة بالنمطين المعتمدين في أدبيات العلوم السياسية حول

الأحزاب. فمثلاً لابالومبارا ووينر يحددان نمطين لنشوء الأحزاب[٢]. النمط الأول داخلي (Internal) أو مؤسسي (Institutional)، أي أن الأحزاب تنشأ من داخل المؤسسات الدستورية، كالمجلس النيابي (اللجان البرلمانية، التكتلات)، أو من خلال العملية الانتخابية وتوسع قاعدة المقترعين. النمط الثاني خارجي (External)، أي أن الأحزاب تنشأ من خارج مؤسسات الدولة وتكون انعكاساً للتغيرات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية (تيارات دينية، علمانية، قومية) التي تشهدها البلاد. أما صمويل هانتنغتون فيميز بين ثلاثة أنماط لنشوء الأحزاب: (١) أحزاب تنشأ من داخل النظام القائم؛ (٢) وأحزاب غير مرغوب بها أو محظورة (Excluded) تدخل النظام في مرحلة معينة؛ (٣) وأحزاب ضد النظام (Anti-System) تدخل النظام عنوة من خلال حركات تحرر ضد الاستعمار أو حركات ثورية[٣].

ويمكن وضع هذه التصنيفات في إطار ثلاث نظريات عامة: النظريات المؤسسية (Institutional Theories)، والنظريات التاريخية - الوضعية (Historical-Situation)، والنظريات التنموية أو التطورية (Developmental). النظريات المؤسسية والتاريخية هي الأقرب إلى تصنيفي داخل النظام وخارجه، والنظرية التطورية تربط نشوء الأحزاب بمسار التغيير والعصرنة (Modernization) (دخول المرأة في الشأن العام، القضايا البيئية... الخ).

نشوء الأحزاب في لبنان يتطابق مع الأنماط والنظريات التي أشرنا إليها.

---

(٢) انظر:

Joseph Lapalombara and Myron Weiner (eds.), *Political Parties and Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1966), pp. 3-42.

(٣) انظر:

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 397-420.

وأبرز الأحزاب التي نشأت من داخل النظام، وتحديداً في إطار التكتلات داخل المجلس النيابي والتنافس في الانتخابات هي: حزب الكتلة الدستورية، حزب الكتلة الوطنية، وحزب الوطنيين الأحرار. أما الحزب التقدمي الاشتراكي فهو يجمع في نشوئه وتطوره بين التكتل البرلماني من داخل النظام وبين الاشتراكية من خارجه. وحزب الكتائب نشأ على تخوم الداخل والخارج، أما الحزب القومي والحزب الشيوعي فنشآ خارج النظام وكانا مناهضين له. الأحزاب الإسلامية ذات القواعد السنية (عباد الرحمن/ الجماعة الإسلامية) نشأت خارج مؤسسات النظام، إلا أنها كانت غير مؤثرة. أحزاب إسلامية سنية أخرى نشأت خلال الحرب، أبرزها حركة التوحيد الإسلامية بقيادة الشيخ سعيد شعبان. حركة أمل هي الأقرب في ظروف نشوئها من النظرية التاريخية - الوضعية لجهة كونها تعبيراً عن حالة مطلبية ضمن الطائفة الشيعية. وهكذا هي الحال بالنسبة إلى حزب الله الذي تأسس خلال الحرب في منتصف الثمانينات وكان له ارتباطات بحزب الدعوة العراقي ولاقى الدعم المباشر من إيران.

في دراسة علمية شاملة حول الأحزاب السياسية في لبنان في منتصف الستينات يصنف مخايل سليمان الأحزاب في أربع فئات: أحزاب قومية/ أممية غير عربية، وأخرى عربية، وأحزاب طائفية وإثنية، وأحزاب لبنانية، ذات قواعد مسيحية وإسلامية[٤]. ويبرز سليمان خصوصية الأحزاب في لبنان ووظائفها، بالمقارنة مع الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية. فالأحزاب في لبنان تعكس الانقسام الطائفي داخل المجتمع[٥]. ثمة تصنيف آخر للخارطة الحزبية في لبنان، يميز فيه شوكت اشتي بين الأحزاب الكيانية ذات الاتجاه الإصلاحي أو التغييري والأحزاب

(٤) انظر:
Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture* (Ithaca: Cornell University Press, 1967).

(٥) Ibid., p. 288.

الوحدوية التي تتضمن أربعة اتجاهات (قومية عربية، سورية، إسلامية، ماركسية)[٦].

كما أنه يمكن وضع الأحزاب في لبنان في خانة ما يسميه موريس دوفرجيه الأحزاب الصغيرة (petits partis)، أي أحزاب تتمتع بتمثيل عددي محدود في المجلس النيابي وهي غير قادرة أن تؤدي دوراً فاعلاً في سياسة الحكم أو المعارضة. ويميز دوفرجيه بين نوعين من الأحزاب الصغيرة: «أحزاب الشخصيات» (partis de personnalités) وأحزاب «الأقليات الدائمة» (partis de minorités permanentes)[٧].

الحقيقة انه ليس من السهل إيجاد تصنيف واضح للأحزاب في لبنان لا بسبب تنوع توجهاتها السياسية فحسب بل بسبب طبيعة النظام السياسي من جهة والتركيبة المجتمعية من جهة أخرى. هناك التصنيف الكلاسيكي الذي يميز الأحزاب بين اليسار واليمين والوسط، والأحزاب القومية (العربية والسورية) والأحزاب الأممية والأحزاب الإسلامية، كما أشرنا أعلاه. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى جانب مهم من الاختلاف بين الأحزاب السياسية في لبنان، يتجاوز الشأن السياسي والأيديولوجي ليبلغ موقع الأحزاب وموقفها المبدئي من الكيان والدولة. والتمييز هنا هو بين نوعين من الأحزاب: **أولاً**، الأحزاب الراديكالية التي تطرح في صلب عقيدتها ليس شكل النظام السياسي فقط بل وجود الدولة بكيانها القائم أيضاً. وهذا ينطبق على الأحزاب القومية (Nationalist Parties) (العربية والسورية) والأحزاب الإسلامية؛ **ثانياً**، الأحزاب المحلية (Localist)، أي تلك

(٦) شوكت سليم اشتي، **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧)، ص ٤٤٨-٤٧٣.

(٧) انظر:
Maurice Duverger, *Les Partis Politiques* (Paris: Librairie Armand Colin, 1961), pp.322-332.

التي لا تطرح في عقيدتها أو في خطابها السياسي مسائل كيانية وتشارك في الحياة السياسية ضمن قواعد اللعبة السياسية القائمة. من هذه الأحزاب، حزب الكتائب اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتلة الوطنية، وأحزاب أخرى أصغر حجماً وأقل تأثيراً.

وتجدر الإشارة إلى خصوصية الأحزاب الأرمنية الثلاثة (الطاشناق، الهنشاق، الرمغافار)، التي شاركت في الانتخابات النيابية منذ الاستقلال، وخصوصاً حزب الطاشناق اليميني وحزب الهنشاق اليساري. وحزب الطاشناق، وهو الأكثر قدرة على التعبئة، أوصل محازبيه ومناصريه إلى المجلس النيابي. هذه الأحزاب تستقطب الأرمن فقط وتعكس الاهتمامات والنزاعات السياسية الأرمنية في لبنان وامتداداتها في بلدان الانتشار الأرمني، ولا سيما في أرمينيا والولايات المتحدة الأميركية. وغالباً ما كان لحزب الطاشناق دور محوري في التحالفات الانتخابية مع الأطراف السياسية النافذة في المناطق التي توجد فيها كثافة أرمنية، وخصوصاً في بيروت والمتن الشمالي.

ثمة أحزاب صغيرة نخبوية شاركت في الحياة السياسية، غير أنها كانت تتمتع بقاعدة محدودة، منها على سبيل المثال حزب النداء القومي برئاسة كاظم الصلح وحزب الهيئة الوطنية. وهي أحزاب لم تعد ناشطة. وهناك أحزاب أنشأتها قيادات سياسية نافذة مفصلة على قياسها، كالحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي أسسه كامل الأسعد، وسواه من التشكيلات الحزبية الزعامية.

ثالثاً: المعارضة الحزبية في سقوفها المتحركة

ثمة مقاربة أخرى لتصنيف الأحزاب تميز بين أحزاب اليسار وأحزاب اليمين. لكن لهذا التصنيف خصوصية في الحالة اللبنانية. المعياران المتبعان للتمييز بين أحزاب اليمين واليسار في الأنظمة الديمقراطية هما المعيار السياسي والاقتصادي - الاجتماعي. وفي لبنان هذان المعياران لا يعكسان بالضرورة واقع التمايز الحزبي بين يمين ويسار.

أشار أنطوان مسرة في مؤلفه حول البنية الاجتماعية للمجالس النيابية في لبنان إلى وجود نوعين من اليمين واليسار في لبنان: اليسار الذي ينادي باعتماد الاشتراكية واليسار القومي (العربي أو السوري)، واليمين الإصلاحي بقاعدتيه المسيحية والإسلامية[٨]. غير أن الواقع الحزبي في لبنان أكثر تعقيداً. فإذا اعتمدنا التصنيف الكلاسيكي الذي يميز بين يسار يدعو إلى التغيير ويمين محافظ، نرى صعوبة التصنيف في الحالة اللبنانية. فحزب الكتائب اللبنانية، مثلاً، هو حزب تغييري وإصلاحي لكن ضمن بيئته المسيحية. غير أن تصنيفه يأتي في خانة الرجعية والانعزال بالنسبة إلى الأحزاب اليسارية والقومية، إذ إنه، بحسب مقياس تلك الأحزاب، لا يكتمل التقدم والتغيير إلا من خلال الدعوة إلى الوحدة على الأساس القومي أو من خلال اعتماد الاشتراكية. لكن، بالمقابل، يلتقي حزب الكتائب وأحزاب اليسار حول اعتماد العلمانية، إلا أنهم متباعدون حول مسائل ترتبط بالتوجهات السياسية العربية، الناصرية في الخمسينات والمقاومة الفلسطينية في السبعينات. وقد يكون حزب الكتائب أقرب بمواقفه من قضايا التغيير من بعض أحزاب اليسار أكثر من قرب أحزاب اليسار من بعض حلفائهم من الأحزاب الناصرية والأحزاب الأخرى ذات القواعد الإسلامية. من هنا تبرز إشكالية المعارضة والتغيير في لبنان، وتحديداً في النصف الأول من السبعينات. والسؤال يتمحور حول مضمون التغيير وعن الجهة المستهدفة من التغيير. هل يطاول التغيير سياسة الدولة في قضايا سياسية واقتصادية محددة، أم النظام السياسي القائم، أم الدولة بكيانها؟

في الأدبيات السياسية، المعارضة قائمة على ثلاثة مستويات: المستوى الأول

---

(٨) انظر:
Antoine Nasri Messarra, *La structure sociale du parlement libanais (1920-1970)* (Beyrouth: publications du centre de recherches, institut des sciences sociales, université libanaise, 1977), pp. 66-68.

يتناول نمط المعارضة المتبع في الأنظمة الديمقراطية، حيث المعارضة تستهدف سياسة الحكومة في مسائل سياسية واقتصادية واجتماعية محددة؛ والمستوى الثاني يشمل النظام السياسي القائم والمطالبة بإلغائه أو بإدخال تغييرات جذرية عليه. في لبنان هذا النوع من المعارضة يندرج في إطار المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية. أما المستوى الثالث فهو في مداه الأقصى الأكثر راديكالية ورفضاً لا لسياسة الحكومة في الشأنين الداخلي أو الخارجي فحسب ولا حتى للنظام السياسي، بل لوجود الدولة بحدودها القائمة والمعترف بها من المجتمع الدولي.

في لبنان، المعارضة ربما لا يحدها سقف، وهي لا تقتصر على شؤون تهم الناس أو على محاسبة الحكومة في أدائها السياسي بل تتناول المستويات الثلاثة: السياسة، النظام، والكيان. هذا الأمر ينطبق بصورة خاصة على الأحزاب القومية، فهي مبدئياً في موقع المعارضة المتواصلة، حتى ولو تمّ إدخال تغييرات جذرية على النظام السياسي، ذلك أن هدفها الاستراتيجي ضم لبنان إلى الدولة الأكبر في إطار الوحدة القومية المنشودة. وفي حال وصولها إلى السلطة فهي ستدخل في صراع مع الحزب القومي الحاكم في دول الجوار. هكذا كانت حال حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق، فانقسم الحزب بين تيار القيادة المدنية وتيار العسكر بعد وصوله إلى الحكم في القطرين الشقيقين المجاورين[٩]. والمفارقة هنا أنّ دعاة الوحدة أنفسهم قد يكونون الأكثر تضرراً منها، في حال حصولها، إذ لا بدّ من أن تأتي على حساب نفوذهم ومصالحهم في السلطة التي ستتغير مضامينها ومواقعها بعد تحقيق الوحدة. لعل المثل الأبرز على ذلك ما حدث من خلافات وانقسامات حول مسائل السلطة والنفوذ على المستوى القطري في زمن الوحدة بين مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١.

---

(٩) انظر: سامي الجندي، **البعث** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩)، و
Eberhard Kienle, *Ba'th V Ba'th. The Conflict Between Syria and Iraq 1968-1989* (London: I.B. Tauris, 1990).

إشكالية المعارضة هذه مطروحة كذلك على مستوى النظام الإقليمي العربي. أحزاب القومية العربية والحركات القومية الأخرى تصادمت فيما بينها ومع أحزاب أخرى، محلية أو إقليمية التوجه، قبل بروز الدولة السلطوية بحزبها الواحد. ففي أي بلد عربي ذي نظام سياسي مفتوح سيكون التنافس على أشده إلى أن يستأثر الحزب الأقوى بالسلطة ويقضي على التعددية الحزبية وعلى أي معارضة قد تشكل خطراً عليه. والطريق إلى السلطة في أنظمة الحكم العربية كانت عادةً من خلال الانقلاب والعنف السياسي المنظم[١٠]، كما كانت الحال في سوريا والعراق. وحده لبنان خالف القاعدة العربية، فلم يحكمه القائد «المنتخب» بأصوات الأكثرية الساحقة. ففي لبنان، وتحديداً في مرحلة ما قبل الحرب، حيث الحريات السياسية متاحة، تبرز تناقضات الواقع الحزبي العربي وواقع الأنظمة السلطوية التي تأخذ من الحزب ستاراً للتدخل في شؤون الدول الأخرى ولضرب المعارضة في الداخل.

الغائب الأكبر في الطروحات الحزبية كافة هي الديمقراطية. ما من مسألة نزاعية إلا وهي مطروحة على نحو تصادمي ما عدا مسألة التنافس السياسي الديمقراطي والممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. مسألة الديمقراطية والحريات العامة لم تلاق اهتماماً جدياً من معظم الأحزاب السياسية بمختلف انتماءاتها السياسية والعقائدية.

رابعاً: الأحزاب في الممارسة السياسية في زمن السلم

في مرحلة السلم في لبنان، شهد التمثيل الحزبي في المجلس النيابي تزايداً متواصلاً. فمن نحو ٢٠ في المئة من التمثيل الحزبي في المجلس النيابي في أوائل الخمسينات، ارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ٣٠ في المئة في مجلس

---

(١٠) انظر: حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

عام١٩٧٢[١١]. وفي انتخابات ما بعد الحرب تدنّت نسبة التمثيل الحزبي إلى نحو ٢٩ في المئة عام ١٩٩٢ ونحو ٢٧ في المئة عام ١٩٩٦ وقاربت ٢٥ في المئة عام ٢٠٠٠، إلا أن أحزاباً جديدة دخلت المجلس النيابي وخرجت أحزاب أخرى، وخصوصاً الأحزاب ذات القواعد المسيحية التي قاطعت الانتخابات[١٢] (أنظر الجدولين رقم (٢) و(٣)).

وقد شاركت الأحزاب السياسية جميعها، حتى تلك التي كانت محظورة في فترات معينة، وإن على نحو غير منتظم، في الانتخابات النيابية قبل الاستقلال وبعده. شارك الحزب الشيوعي اللبناني في الانتخابات النيابية للمرة الأولى في انتخابات مرحلة الانتداب عام ١٩٣٧ بثلاثة مرشحين، ثم بأربعة مرشحين في دورات ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥٣ و١٩٦٤، وبستة مرشحين عام ١٩٥١ وبمرشحين عام ١٩٧٢[١٣]. إلا أنه لم يتمكن من إيصال أي من مرشحيه إلى المجلس النيابي. كما أن أي من مرشحي الحزب لم يفز في انتخابات عام ١٩٩٢. ولم يحالف الحظ أمينه العام جورج حاوي حتى في التعيينات التي جرت عام ١٩٩١ لملء المقاعد الشاغرة في مجلس عام ١٩٧٢.

في الخمسينات فاز مرشح الحزب السوري القومي الاجتماعي أسد الأشقر في انتخابات عام ١٩٥٧ بدعم من الرئيس شمعون. وشارك الحزب القومي في انتخابات عام ١٩٧٢ بخمسة مرشحين، لم يفز منهم أحد. وفي انتخابات عام ١٩٩٢ تمثل الحزب بستة نواب، ثم بخمسة في انتخابات عام ١٩٩٦. وقد ساعدت المقاطعة،

---

(١١) انظر: فريد الخازن، «متاريس الديمقراطية الجديدة،» في: فريد الخازن وبول سالم (إشراف)، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣)، ص ٨١ - ٨٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٣) انظر: Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenges of a Fragmented Political Culture*, pp. 67-71.

وخصوصاً في المناطق المسيحية، على دخول عدد من نواب الحزب المجلس النيابي نظراً إلى عدم وجود منافسة شديدة، وخصوصاً في بيروت وجبل لبنان.

جدول رقم (٢)

الأحزاب في المجلس النيابي (١٩٧٢ - ٢٠٠٠)

(العدد والنسبة المئوية)

	١٩٧٢	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
حزب الوطنيين الأحرار	١١	-	-	-
حزب الكتائب اللبنانية	٧	-	-	٢
الحزب التقدمي الاشتراكي	٥	٥	٥	٥
حزب الكتلة الوطنية	٣	-	-	-
حركة أمل	-	٥	٨	٧
حزب الله	-	٨	٨	٩
الحزب السوري القومي الاجتماعي	-	٦	٥	٤
حزب البعث	١	٢	٢	٣
الجماعة الإسلامية	-	٣	١	-
جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية	-	١	-	-
حزب الوعد	-	٢	٢	-
حزب الطاشناق	٤	١	١	١
حزب الهنشاق	-	١	١	-
حزب الرمغافار	-	-	١	١
التنظيم الشعبي الناصري	-	١	١	١
رابطة الشغيلة	-	١	١	-
الحزب العربي الديمقراطي	-	١	١	-
المجموع	٣١ (من أصل ٩٩)	٣٧ (من أصل ١٢٨)	٣٥ (من أصل ١٢٨)	٣٣ (من أصل ١٢٨)
النسبة المئوية	٣١,٣١	٢٨,٩٠	٢٧,٣٤	٢٥

جدول رقم (٣)

النواب الأعضاء في أحزاب سياسية حسب الطائفة (١٩٧٢ - ٢٠٠٠)

(العدد والنسبة المئوية)

	١٩٧٢			١٩٩٢-٢٠٠٠	١٩٩٢		١٩٩٦		٢٠٠٠	
	عدد المقاعد	عدد الحزبيين	في المئة	عدد المقاعد	عدد الحزبيين	في المئة	عدد الحزبيين	في المئة	عدد الحزبيين	في المئة
ماروني	٣٠	١٣	٤٣,٣٣	٣٤	٥	١٤,٧٠	٥	١٤,٧٠	٣	٨,٨
روم أورثوذكس	١١	١	٩,٠٠	١٤	٣	١٤,٢٨	٢	١٤,٢٨	٢	١٤,٢٨
روم كاثوليك	٦	١	١٦,٦٦	٨	–	–	١	١٢,٥٠	١	١٢,٥٠
أرمن أورثوذكس	٤	٢	٥٠,٠٠	٥	٢	٦٠,٠٠	٢	٤٠,٠٠	١	٢٠,٠٠
أرمن كاثوليك	١	١	١٠٠,٠٠	١	–	١٠٠,٠٠	–	–	١	١٠٠,٠٠
إنجيلي	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–
أقليات	١	١	١٠٠,٠٠	١	–	–	–	–	–	–
سني	٢٠	٤	٢٠,٠٠	٢٧	٧	٢٢,٢٢	٤	١٤,٨١	٢	٧,٤٠
شيعي	١٩	٥	٢٦,٣١	٢٧	١٥	٤٤,٤٤	١٦	٥٩,٢٥	١٧	٦٢,٩٦
درزي	٦	٢	٣٣,٣٣	٨	٤	٥٠,٠٠	٤	٥٠,٠٠	٤	٥٠,٠٠
علوي	–	–	–	٢	١	٥٠,٠٠	١	٥٠,٠٠	١	٥٠,٠٠
المجموع	٩٩	٣٠	٣٠,٣٠	١٢٨	٣٧	٢٦,٥٦	٣٥	٢٧,٣٤	٣٢	٢٥,٠٠

شارك حزب البعث العربي الاشتراكي بمرشحين مدعومين من الحزب في الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٥٧. وفي انتخابات عام ١٩٧٢، فاز مرشح الحزب (جناح العراق) عبد المجيد الرافعي في دائرة طرابلس الانتخابية. وكذلك كان للتيار الناصري مناصرون في المجلس، إلا أن الإنجاز الانتخابي اللافت كان فوز نجاح واكيم في دائرة بيروت الثالثة عام ١٩٧٢. الأحزاب الأخرى التي كان لها نشاط سياسي وقواعد شعبية سجلت تزايداً كبيراً في عدد أعضائها وتوسعاً في انتشارها المناطقي، وفي تأثيرها في العمل السياسي داخل البرلمان وخارجه. من هذه الأحزاب الحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الكتائب اللبنانية، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتلة الوطنية.

ثمة ثلاث تجارب حزبية لافتة في العمل الحزبي في مرحلة السلم: حزب الكتائب اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الوطنيين الأحرار. سجل حزب الكتائب توسعاً ملحوظاً في الستينات والسبعينات بعد أزمة عام ١٩٥٨. وكان للحزب عدد كبير من المرشحين في المحافظات الخمس وكتلة نيابية متراصة في المجلس وصل عددها إلى تسعة نواب في مجلس عام ١٩٦٨ وانخفض إلى سبعة في مجلس عام ١٩٧٢. إلا أن قاعدة الحزب الشعبية، إضافة إلى مرشحيه ونوابه، هي من طوائف مسيحية متعددة، لكن بأكثرية مارونية.

أما الحزب التقدمي الاشتراكي، الذي تمثل في انتخابات عام ١٩٧٢ بخمسة نواب، فتوسّع تمثيله المناطقي وتنوع تمثيله الطائفي. إلا أنه اعتمد أساساً على الكتلة النيابية التي كان يتزعمها جنبلاط في دائرة الشوف الانتخابية. أما حزب الوطنيين الأحرار، فاستطاع أن يوسع نفوذه وانتشاره، وخصوصاً في مناطق جبل لبنان. وقد أوصل إلى المجلس ثمانية نواب في انتخابات عام ١٩٦٨ وأحد عشر نائباً في انتخابات عام ١٩٧٢، وكان من أكبر الكتل البرلمانية الحزبية من طوائف مختلفة في تاريخ المجلس النيابي. لكن الحزب افتقد إلى التنظيم الداخلي المطلوب ليواكب امتداده الشعبي المتنوع طائفياً ومناطقياً.

ونشير أيضاً إلى تجربة حزبية غير تقليدية وهي تجربة الحزب الديمقراطي الذي أسسه جوزيف مغيزل وباسم الجسر وإميل البيطار وسواهم من أهل الاختصاص المعروفين بالنزاهة في العمل السياسي والمهني. نشط الحزب في النصف الأول من السبعينات وشرع في تأسيس هيكليته التنظيمية واستقطب النخبة من مختلف الطوائف اللبنانية. ودخل الوزارة ممثل الحزب الدكتور إميل البيطار في حكومة صائب سلام الأولى في عهد سليمان فرنجية، إلا أنه استقال بعد فشل محاولته تنظيم استيراد الدواء بعيداً من احتكار المستوردين. وقد توقف نشاط الحزب الديمقراطي مع اندلاع الحرب.

مفارقة العمل الحزبي في لبنان تكمن في أن الأحزاب لا تحكم كأحزاب، فلا هي أحزاب تتمتع بأكثرية في المجلس ولا هي قادرة على التحالف مع أحزاب أخرى لتأليف الحكومة، مثلما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية القائمة على النظام الحزبي. معظم رؤساء الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي في لبنان لم يكونوا حزبيين، والذين وصلوا إلى الحكم لم يختاروا بسبب انتمائهم الحزبي أو لأن حزبهم يمثّل أكثرية عددية في المجلس النيابي، مثلما هي الحال في أنظمة الحكم البرلمانية.

للأحزاب في لبنان مساهمات إيجابية في العمل السياسي في زمن السلم. من تلك المساهمات تجديد الحياة السياسية وتحديثها عن طريق إبراز نخب سياسية جديدة. الوجود الفاعل للأحزاب على المستوى الشعبي يبرز عادة في الانتخابات النيابية، حيث تجيّش الأحزاب قدراتها التنظيمية والتعبوية. لكن في عملها الداخلي أو في تحركها كمجموعة قوى سياسية متنافسة لم تساهم الأحزاب في تدعيم الممارسة الديمقراطية، كما أن التثقيف الديمقراطي في العمل السياسي داخل الحزب لم يكن من أولوياتها.

إذا استثنينا الفارق الشكلي بين الأحزاب والقوى السياسية غير الحزبية، نرى

أن «استزلام» الفرد الحزبي للحزب ولرئيسه لا يختلف عن «استزلام» الفرد غير الحزبي للزعيم الذي يؤيده. بوجه عام، لم تكن مرتكزات النظام «الديمقراطي الطائفي» في لبنان ما قبل الحرب قائمة على وجود أحزاب سياسية منظمة بقدر ما كانت مرتبطة بتركيبته الطائفية حيث لكل طائفة حصة مضمونة في النظام. وفي السياق عينه، قد تكون الأحزاب غير التقليدية في طرحها وفي طريقة عملها أكثر ديمقراطية من الأحزاب التقليدية، لكن هذا لا يعني أنها أكثر ديمقراطية في ممارسة السلطة داخل الإطار الحزبي.

مساهمات الأحزاب أتت في مجالات أخرى. فلكل حزب «اختصاصه»، يتميز به عن سواه من الأحزاب. الأحزاب العقائدية رفعت لواء محاربة الطائفية وأدخلت الأيديولوجيا في خطها السياسي. كما أنها استقطبت محازبين من الطوائف اللبنانية كافة ومن فئات اجتماعية وثقافية متنوعة. غير أن تأثيرها في الحياة السياسية في المجلس النيابي وخارجه كان محدوداً قياساً على الأحزاب الأخرى.

الأحزاب التي تمثلت في البرلمان ساهمت في إغناء النقاش السياسي وفي تفعيل دور المجلس في التشريع والرقابة، وثمة شخصيات حزبية كانت لها مساهمات أساسية في التشريع، منها موريس الجميل وجوزيف شادر من حزب الكتائب، وقادة حزبيين كريمون إده وكمال جنبلاط. أحزاب أخرى تميزت بأقطابها أكثر مما تميزت بعملها الحزبي، وعلى رأس تلك الأحزاب أسماء رنانة: كميل شمعون وحزب الوطنيين الأحرار، وكمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي، وريمون إده وحزب الكتلة الوطنية. أما حزب الكتائب اللبنانية فإضافة إلى الدور القيادي الكبير الذي أدّاه رئيس الحزب بيار الجميل، اشتهر حزب الكتائب بفاعلية «ماكينته» الانتخابية. وسعى حزب الكتائب أكثر من سواه إلى إيجاد مقومات حزب حديث منظم. لعل إنجاز الكتائب الأهم يكمن في إبراز نخب سياسية جديدة داخل الطوائف المسيحية، وخصوصاً داخل الطائفة المارونية. فباستثناء القيادة العائلية للحزب المتمثلة بآل الجميل، فإن معظم النخب الحزبية الأخرى هي نخب

جديدة ومن فئات اجتماعية متوسطة. وقد كان للحزب دور محوري في إيصالها إلى المجلس النيابي وإلى مراكز أخرى في السلطة.

معظم الأحزاب في لبنان تعيش «عقدة» ملازمة لنشوئها، ألا وهي عقدة الرئيس المؤسس. فما من حزب، تقليدي أو تقدمي، طائفي أو غير طائفي، يساري أو يميني، إلا وواجه مشكلة انتقال السلطة بعد غياب المؤسس. والتحدي يكمن في كيفية تأمين استمرارية الحزب موحداً والتقيّد بالخط السياسي أو الأيديولوجي الذي رسمه المؤسس. أنماط ثلاثة ميزت عملية الانتقال الصعبة: الانتقال بالوراثة ضمن أفراد العائلة الواحدة، والانتقال إلى التشرذم الحزبي، أو الانتقال إلى الاثنين معاً. والأمثلة عديدة في هذا المجال وتشمل معظم الأحزاب اللبنانية القديمة. المعيار الأساس للحزب السياسي الحديث في الأنظمة الديمقراطية يكمن في قدرته على الاستمرار بعد غياب المؤسس. الأحزاب في لبنان لا تزال عاجزة عن إيجاد الحل العملي لهذه «العقدة». والحل لا يكمن في إطلاق الشعارات الرنانة بل في التعامل المرن مع الواقع المجتمعي والعمل على إيجاد شرعية للزعامة السياسية الحزبية خارج الإطار التقليدي. وهذا يعني اعتماد ممارسة ديمقراطية حقيقية داخل الحزب ووضوحاً في الرؤية والأهداف.

خامساً: الأحزاب والديمقراطية: «المجتمع المدني» و«المجتمع الحزبي»

في ضوء ما تقدم في عرضنا لتجربة الأحزاب في لبنان إن لجهة تمايزها عن التجارب الحزبية في العالم العربي أو لجهة العوامل التي تجمعها مع التجارب الحزبية في الأنظمة الديمقراطية، يتبين أن الممارسة الديمقراطية لم تكن من المسائل التي استأثرت باهتمام الأحزاب. لم تعمل الأحزاب على إدخال الديمقراطية في تنظيمها الداخلي ولم تناضل من أجلها خارج الإطار الحزبي.

رأت أحزاب اليسار (الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والقومية العربية) أن

الديمقراطية ملازمة لعقيدتها الاشتراكية واتبعت في تنظيمها الديمقراطية المركزية، وهذا النهج، من منظار تلك الأحزاب، يجسّد الديمقراطية الصحيحة. وبما أنها أحزاب ثورية، فهي تسعى إلى بناء الأنظمة السياسية والمجتمع على أسس مختلفة، بعيداً من هيمنة الطبقة البرجوازية والاحتكار الرأسمالي. لكن في الممارسة العملية، الأمور مختلفة، ذلك أن هذه الأحزاب، يقول جورج طرابيشي «لم تستبعد الديمقراطية من برامجها ومن ممارستها فحسب، بل قامت أيضاً في نمط اشتغالها بالذات وفي نمط تعقلها لذاتها ولدورها في تغيير الواقع على أساس نافٍ للديمقراطية. ولا يحتاج المرء إلى كبير جهد ليتحقق، من خلال استقراء الوقائع النظرية لتلك الحركات والأحزاب، كيف غسلت جميعها بلا استثناء أيديها من الديمقراطية من خلال التلاعب اللفظي بمفهوم الديمقراطية بالذات، تارة تحت غطاء «الديمقراطية الصحيحة» أو«ديمقراطية الشعب العام» نظير ما فعل الحزب الناصري، أو تحت غطاء «الديمقراطية الاجتماعية» نظير ما فعل الحزب السوري القومي، أو تحت غطاء «الديمقراطية الثورية» نظير ما فعلت الأحزاب الشيوعية، أو تحت غطاء «الحرية» نظير ما فعل حزب البعث. وعلى رغم عمق الخلافات الأيديولوجية التي كانت - ولا تزال - قائمة بين جميع هذه الحركات والأحزاب، فقد جمع بينها رفضها المشترك لما أسمته: «الديمقراطية الليبرالية» أو «الديمقراطية البرجوازية» أو «الديمقراطية الغربية»، أي عملياً للديمقراطية بما هي كذلك، نظراً إلى ان الشكل التاريخي الوحيد الذي تجلت فيه الديمقراطية حتى الآن لا يخرج عن أن يكون ليبرالياً أو برجوازياً أو غربياً»[١٤].

وظلت هذه المقولات الفكرية والسياسية سائدة في أوساط أحزاب اليسار

---

(١٤) جورج طرابيشي، «الأيديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية،» في: **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، مؤلف جماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٧٢.

ومنظريها في لبنان والعالم العربي حتى مطلع التسعينات إلى أن تفكك الاتحاد السوفياتي وسقط النموذج السياسي والاقتصادي الذي مثّله. قبل ذلك التحول الكبير، لم تسمع أصوات حزبية تدعو إلى إعادة نظر جدية بمبادئ الديمقراطية وأسسها الفكرية بحسب النموذج القومي أو الماركسي. أما الأحزاب غير الأيديولوجية، فدعت في خطابها السياسي إلى الالتزام بالديمقراطية وصون الحريات، غير أنها، خلافاً للأحزاب العقائدية، لم تتبنّ نظريات معينة حول طبيعة النظام الديمقراطي المطلوب أو حول كيفية العمل على تحقيقه، ولم تتخذ موقفاً معادياً للأنظمة الديمقراطية المعمول بها في الغرب.

في مرحلة السلم مارست أحزاب لبنان الديمقراطية في العمل السياسي لكن خارج الإطار الحزبي، أي في المجتمع المدني وليس في «المجتمع الحزبي». الحريات السياسية التي شهدها لبنان على مستوى المجتمع والنظام السياسي، أتاحت الممارسة الديمقراطية من خلال التنافس السياسي بين الأحزاب وبينها وبين قوى سياسية غير حزبية. التعبير العملي لهذا التنافس برز بوجه خاص في الانتخابات النيابية، إذ سجل الأداء السياسي العام في لبنان، وخصوصاً في الانتخابات، تحسناً متواصلاً منذ الاستقلال حتى اندلاع الحرب. فانتخابات الخمسينات كانت بوجه عام أكثر نزاهة وحرية من انتخابات الأربعينات، وانتخابات الستينات كانت أفضل من انتخابات الخمسينات، وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة التي جرت قبل اندلاع الحرب عام ١٩٧٢ التي كانت أكثر تنافسية ونزاهة عن سابقاتها. والأمر نفسه ينطبق على الانتخابات الرئاسية التي انتظمت في مواعيدها وأصبحت أكثر تنافسية في الستينات من العقدين السابقين، وأدت إلى خسارة التيار السياسي الموالي للرئيس السابق فؤاد شهاب والمدعوم من الجيش في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠.

المفارقة اللافتة تكمن في أن توسع هامش الديمقراطية في الممارسة العملية في النظام السياسي لم يقابله توسع مواز في الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب.

أفادت الأحزاب من التنافس السياسي الحر والنظام الديمقراطي، على الرغم من الشوائب التي كانت تعترضه، إلا أنها لم تعمل على تحسينه أو تطويره. ثمة أحزاب تعاملت معه كمعطى وأحزاب أخرى اعتبرت أن النظام السياسي الطائفي مناقض للديمقراطية، لذا وجب العمل على إلغائه واستبداله بنظام علماني إما عن طريق الانقلاب أو من دون تحديد آلية الانتقال إذ لم يكن واضحاً كيف أن العلمانية بحد ذاتها ستؤدي إلى تحصين الحريات وإلى إنتاج ممارسة ديمقراطية صحيحة. والأمثلة على أنظمة حكم اتبعت علمانية مفروضة من الدولة عديدة، فكانت النتيجة أن سادت العلمانية في الشعارات وغابت الديمقراطية في الممارسة. وتعاملت أحزاب أخرى مع النظام السياسي كوسيلة للوصول إلى أهداف تتجاوز النظام والكيان. فالمشاركة السياسية من خلال الانتخابات كان ينظر إليها كمرحلة تحضيرية للانقلابات الثورية. فالممنوع في أنظمة الجوار العربي كان مسموحاً في لبنان «الساحة»، إما لتصفية الحسابات أو للنضال في سبيل التغيير بالوسائل المتاحة، سياسية كانت أم عسكرية.

إن أسباب وجود نظام سياسي ديمقراطي ومفتوح في لبنان تختلف تماماً عن الأسباب التي تؤدي إلى تفعيل الديمقراطية الحزبية في ظل غياب الرابط العضوي بين الاثنين، على عكس العلاقة العضوية بين النظام السياسي الديمقراطي والأحزاب في المجتمعات الغربية المعاصرة. هنا تكمن إشكالية الديمقراطية في لبنان على المستوى الحزبي من جهة وعلى المستوى المجتمعي - السياسي من جهة أخرى، فالعوامل التي تنمّي الديمقراطية وتطورها في النظام السياسي وفي المجتمع تختلف عن تلك التي تؤدي إلى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب.

فمنذ الاستقلال حتى منتصف السبعينات، شهدت الهوة الفاصلة بين المجتمع المدني و«المجتمع الحزبي» اتساعاً باتجاه المزيد من الديمقراطية والحريات في المجتمع المدني يقابلها تراجعاً في الديمقراطية داخل الأحزاب. أحزاب السبعينات كانت أكثر مركزية في طريقة صنع قراراتها، كما أن القيادة السياسية كانت أكثر

تسلطاً والعقيدة أكثر جموداً من أحزاب مرحلة الانتداب، وفيما بعد أحزاب الخمسينات والستينات. وهذا الواقع ينطبق أيضاً على الأحزاب السياسية في الدول العربية. فالجيل الثاني أو الثالث من الأحزاب العقائدية، وخصوصاً مع مجيء العسكر إلى الحكم وسيطرته الكاملة على الحزب الحاكم، كان أكثر تشدداً وجموداً وعنفاً من الجيل الحزبي الأول.

في لبنان ما بعد الحرب تبدو المشكلة مزدوجة: تراجع متزايد في الحريات والديمقراطية على مستوى المجتمع المدني وفي النظام السياسي، يقابله تراجع مماثل في الممارسة الديمقراطية داخل معظم الأحزاب مقابلة بالمراحل السابقة. إذا اعتبرنا أن الحريات تمثّل المضمون في التعبير السياسي والديمقراطية هي الأداة والشكل، فإن التراجع الحقيقي اليوم يشمل المضمون، على الرغم من المراعاة المصطنعة للشكل. فالديمقراطية لجهة الشكل الخارجي مؤمنة في لبنان في حدّها الأدنى. ومن أبرز مظاهرها إجراء انتخابات نيابية، حركة معارضة ناشطة توجه الانتقاد إلى الحكم في جلسات المجلس النيابي وخارجها، إضافة إلى وجود وسائل إعلام صحافية ومرئية ومسموعة تعكس تلك السجالات المتواصلة. ديمقراطية الشكل هذه قد توحي بالتغيير والتأثير، إلا أنها محدودة الفاعلية، لا تغير شيئاً في السياسة المرسومة ولا في القرار الذي غالباً ما يأتي معلباً وجاهزاً للتنفيذ. وكما يقول المثل: إنها حركة بلا بركة.

كثيرة هي الأمثلة على واقع السياسة المضبوطة. على المستوى الرسمي، صدر مرسوم عن وزارة الداخلية في ١٥ شباط ١٩٩٢ قضى بحل ١٣٣ جمعية اجتماعية خيرية وسياسية بحجة عدم إعلام الوزارة عن أي من نشاطاتها خلال مدة تزيد على عشر سنوات. ومن أبرز الأحزاب التي شملها الحل حزب البعث الموالي للعراق.

إلا أن المؤشر الأكثر دلالة على تراجع الديمقراطية هو العملية الانتخابية

بجميع مراحلها. جرت الانتخابات النيابية أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ في ظل قوانين صدرت قبل أسابيع أو أشهر قليلة من يوم الاقتراع وجاءت الدوائر الانتخابية على قياس أهل الحكم وبعض النافذين. وقد اعتبر المجلس الدستوري، الذي أنشئ عام ١٩٩٣، قانون ١٩٩٦ مخالفاً للدستور، حيث الفارق في عدد المقاعد بين الدائرة الأصغر (٣ مقاعد) والأكبر (٢٨ مقعداً) ٢٥ مقعداً. غير أنه تمّ إقراره في مجلس النواب على أساس انه سيعتمد «لمرة واحدة استثنائية فقط»، تماماً كما حصل عند إقرار قانون الانتخاب عام ١٩٩٢. وشهدت الانتخابات تأليف لوائح بحسب تحالفات مفروضة في غير دائرة انتخابية، لعل أبرزها «تحالف» حركة أمل مع حزب الله في انتخابات ١٩٩٦ في دائرتي الجنوب والنبطية قبل أيام قليلة من يوم الاقتراع، في وقت كان حزب الله على وشك إعلان لائحته المنافسة لحركة أمل[١٥]. وهناك أمثلة أخرى مشابهة لتحالفات انتخابية مصطنعة في لوائح تضم ما بين ١٩ و٢٨ مرشحاً في غير دائرة انتخابية. بإيجاز، لائحتان أو أكثر تتنافسان في معظم الدوائر الانتخابية، إلا أن شيئاً لا يتغير في المضمون[١٦]. فالجميع تحت «سقف» المعادلة السياسية القائمة وعلى مسافة واحدة من سوريا، يدورون في الفلك السياسي العام الذي نشأ بعد الحرب، ويعرفون قواعد اللعبة والضوابط التي تحدّها. فباستثناء الأحزاب المحظورة أو المعارضة للمعادلة القائمة، كانت الأحزاب الأكثر تأييداً للانتخابات وقانونها والأكثر انخراطاً في عملية «توزيع» المقاعد الحزبية بين الدوائر الانتخابية.

المشهد نفسه يتكرر في مناقشات مجلس النواب الصاخبة على مدى أيام

(١٥) انظر: نقولا ناصيف وروزانا بو منصف، **المسرح والكواليس: انتخابات ٩٦ في فصولها** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، ص ١٨١-١٩٦.

(١٦) انظر: فريد الخازن، «انتخابات ١٩٩٦: تمديد الخلل عبر الانتخاب،» في: **الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان**، مؤلف جماعي (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨)، ص ٢٦٩-٣٠٦.

عديدة بين الحكومة والمعارضة، وقد يتخللها اتهامات فضائحية لأهل الحكم، لكن الحكومة تنال الثقة ويعود كل طرف إلى موقعه. وإذا أخذنا الحملات الكلامية العنيفة التي يشنها أركان الحكم أنفسهم على بعضهم البعض على محمل الجد، فلا بدّ من أن ينتج منها سلسلة فضائح سياسية وإدارية ومالية تؤدي إلى سقوط الحكومة واستقالة رموز العهد. لكن ما من قوة تسقط الحكومة وتزعزع مواقع أركان السلطة سوى القوة التي جاءت بالطاقم السياسي إلى الحكم. وقد بات معلوماً أن سوريا هي صاحبة الكلمة الفصل في لبنان في شؤون الحكم وشجونه، وليس الرأي العام أو المعارضة أو آلية النظام البرلماني، مثلما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية[١٧].

القوى السياسية، وبصورة خاصة الأحزاب السياسية، هي أدوات طيّعة في اللعبة السياسية السائدة بتحالفاتها وتوازناتها المفروضة. لعل المثل الأبرز على ذلك الحملة التي خاضتها الأحزاب ومعظم القوى السياسية الأخرى ضد التمديد لرئيس الجمهورية لولاية ثانية عام ١٩٩٥، ومن ثم رجوعها عن مواقفها وإقرارها تعديلاً للدستور يسمح بالتمديد لثلاث سنوات. فجأة هبط «الوحي» على المجلس في إثر كلام للرئيس الأسد مؤيد للتمديد، ورد في سياق حديث أجرته معه صحيفة **الأهرام** المصرية.

هذا الواقع ينسحب أيضاً على هامش الحريات السياسية المتاح في البلاد. ممارسات جديدة دخلت الحياة السياسية في لبنان، إذ لم يحصل أن اتخذت السلطة قرارات تمنع سياسيين بارزين لهم قواعد شعبية ثابتة من ممارسة أنشطة سياسية لأسباب هي موضع خلاف عميق بين اللبنانيين. فبمعزل عن الإجراءات

(١٧) انظر: ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ١٠١-٢٢٩، و
Habib C. Malik, *Between Damascus and Jerusalem: Lebanon and Middle East Peace* (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1997), pp. 25-45.

القانونية المتخذة بحق سمير جعجع المسجون منذ عام ١٩٩٤، والعماد ميشال عون المقيم في باريس والملاحق من السلطات اللبنانية منذ عام ١٩٩١، فإن سبب استهداف عدد من السياسيين، بالنسبة إلى مناصريهم وإلى شريحة واسعة من الرأي العام هو بالدرجة الأولى سياسي. فمن الصعب أن يقتنع الناس أنه لم يعثر إلاّ على «مجرم حرب» واحد في حروب لبنان الطويلة، وأن من يهدد الأمن القومي والاستقرار العام في البلاد هم بعض السياسيين المسيحيين. هذه «المحاكمة السياسية»، كما تراها شريحة واسعة من الرأي العام، تساهم في ضبط الحركة السياسية ليس فقط في أوساط سياسية معينة بل في البلاد أيضاً. هذا فضلاً عن التوقيفات والملاحقات المتكررة التي تستهدف أنصار العماد عون والقوات اللبنانية المنحلة من طلاب الجامعات، إضافة إلى انتهاكات متزايدة لحقوق الإنسان، لم يعرف لبنان مثيلاً لها في مرحلة ما قبل الحرب.

هذا الفرز السياسي يعكس بوضوح حالة الجنوح العام باتجاه ممارسات تقوم بها عادة الدولة السلطوية. والأحزاب كقوى سياسية منظمة هي شريكة أساسية في تظهير سمات الدولة السلطوية وضحيتها في آن واحد. سلوك الأحزاب في الشأن السياسي العام، في السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي الانتخابات النيابية، لا يختلف عن سلوك القوى السياسية غير الحزبية. فأحزاب السلطة منخرطة في سياسة الاستهداف التي تمارسها الدولة إما مباشرة أو بالواسطة لتحافظ على مواقعها، مع علمها المسبق بحدود دورها. فمن يقبل بقواعد اللعبة وشروطها يدخل جنة السلطة والمنافع والخدمات، ومن يرفض أو يتحفظ يهلك. أما الأحزاب الأخرى فإما هي محظورة بقرار رسمي أو هي مغيّبة بحكم الأمر الواقع، أو أنها خارج مفاصل السلطة كلها، وبالتالي فإن همومها وأولوياتها تختلف عن الأحزاب التي تدور في فلك السلطة.

إزاء هذا التعطيل المبرمج لآلية الممارسة الديمقراطية في إطار النظام البرلماني، ومع تراجع الحريات على مستوى النظام السياسي والمجتمع، نصل إلى

السؤال الأساس: من سيبادر إلى تفعيل الديمقراطية وتوسيع هامش الحريات، وما دور الأحزاب في ذلك؟ هل الأحزاب قادرة على القيام بهذا الدور، وهل هي تسعى فعلاً إلى القيام به؟ لكن قبل التطرق إلى هذه الإشكالية، لا بدّ من التوقف عند واقع حال الأحزاب والنظر في مدى توافر شروط الديمقراطية داخل الأحزاب كي تصلح أن تكون النموذج الذي يجب أن يحتذى به فيعمّم على مستوى المجتمع المدني؟ للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من التطرق إلى العوامل التي تدفع عادة بالأحزاب إلى التزام الديمقراطية في عملها الداخلي ومقارنتها بالعوامل التي جعلت الأحزاب في المجتمعات الغربية تسير باتجاه ممارسة الديمقراطية داخل الحزب وفي علاقاتها بأحزاب أخرى.

سادساً: الديمقراطية والأحزاب في الغرب

ثمة تجربتان مميزتان في الغرب: التجربة الأميركية والتجربة الأوروبية[١٨].

التجربة الأميركية في دمقرطة (Democratization) الأحزاب بدأت في النصف الأول من هذا القرن وتواصلت فيما بعد. ومن أهم مرتكزاتها الحد من سيطرة القيادة الحزبية في إدارة الحزب وفي اختيار المرشحين الحزبيين في الانتخابات النيابية (الكونغرس) والرئاسية. حركة الإصلاح الحزبية، كما تسميها الأدبيات السياسية الأميركية، فتحت مجال اختيار مرشحين من الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي والجمهوري) ليس فقط أمام القاعدة الحزبية بل أمام جميع الناخبين المسجلين الذين يحق لهم الاقتراع. وبذلك تأتي الأحزاب الأميركية ، بحسب آلان وير (Alan Ware)، في طليعة الأحزاب الديمقراطية في العالم، تليها الأحزاب الأوروبية[١٩].

---

(١٨) انظر: Alan Ware, *Political Parties and Party Systems* (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 257-288, and Richard Katz and Peter Mair (eds.), *Party Organizations* (London: Sage, 1992).

(١٩) Ibid., p. 269.

في أوروبا الغربية، مرّت الأحزاب بمرحلتين في تطورها الديمقراطي. في المرحلة الأولى، الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، عرف عدد من بلدان أوروبا الغربية أنظمة ديمقراطية وتعددية حزبية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. إلاّ أن الأحزاب لم تلتزم الديمقراطية، لا داخل الأحزاب ولا في تعاطيها السياسي، وجنح بعضها باتجاه التوتاليتارية واستأثر بالسلطة بالقوة. والمثلان البارزان هما الحزب النازي في ألمانيا الذي وضع حداً لجمهورية وايمر (Weimar) التي تميزت بمستوى عال من الليبرالية والتعددية الحزبية، والحزب الفاشي في إيطاليا في إثر وصوله إلى الحكم واحتكاره السلطة.

غير ان التجربة التي تعنينا هي تلك التي بدأت وتطورت في مرحلة لاحقة بعد الحرب العالمية الثانية. فمنذ ذلك الوقت وأحزاب أوروبا الغربية تعتمد ديمقراطية حقيقية في تنظيمها الداخلي وتتقيد بقواعد اللعبة السياسية في إطار أنظمتها البرلمانية أو نصف الرئاسية، كما في فرنسا في الجمهورية الخامسة منذ أواخر الخمسينات. والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية هي الأخرى، خرجت عن النموذج السوفياتي (باستثناء الحزب الشيوعي الفرنسي) واتبعت نهجاً خاصاً بها (Eurocommunism)، وكان الحزب الشيوعي الإيطالي مبادراً في اتباع هذا التوجه. وتعتبر الأحزاب الألمانية النموذج الأكثر ديمقراطية في التنظيم الحزبي الداخلي وفي اختيار المرشحين، وخصوصاً حزب الخضر الذي يفرض المداورة في السلطة داخل الحزب[٢٠].

إن تحول الأحزاب إلى الديمقراطية مثّل تناقضاً مع نظرية روبرت ميتشلز (Robert Michels) المتشائمة لواقع الأحزاب الاشتراكية الأوروبية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وهذه النظرية المعروفة بـ«القانون الحديدي للأوليغاركية» تقول إن الحزب، مهما كانت المبادئ التي يعتنقها فهو سيقع تحت

---

(٢٠) Ibid., p. 281.

سيطرة قادة الحزب الذين يسعون إلى المحافظة على مصالحهم وليس على مصالح إعضاء الحزب والفئات الاجتماعية التي يدعي الحزب تمثيلها والدفاع عنها[٢١].

عاملان آخران ساهما في تفعيل الديمقراطية وفي إعطائها المناعة المطلوبة: نظام القيم الليبرالي الذي ساد المجتمعات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وتوطيد التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية من خلال إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وفيما بعد الاتحاد الأوروبي. هذه العوامل أوجدت المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي المساعد لصون الديمقراطية من انتكاسات مرحلية قد تعترضها ولتطويرها على المستويين الرسمي والشعبي. وهذا ما ساهم في إيجاد الأجواء الداخلية والإقليمية المؤاتية لآلية العمل الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية. فلو لم تكن بلدان أوروبا الشمالية ديمقراطية لكان من الصعب أن تتحول بلدان أوروبا الجنوبية، أي إسبانيا بعد فرانكو والبرتغال واليونان بعد حكم العسكر في السبعينات، من أنظمة حكم سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية. وعامل الجذب الديمقراطي نفسه ساهم في إحداث التحولات الأخيرة في التسعينات باتجاه الديمقراطية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد بات من الصعب اليوم ان تتأسس أحزاب سياسية في أوروبا الغربية تنادي بنظام قيم غير ليبرالي أو بنظام سياسي مغاير للمعايير المتعارف عليها. من هنا الانتقاد الشديد التي تتعرض له أحزاب متهمة بالعنصرية والتطرف كحزب الجبهة الوطنية بزعامة لوبن (Lepen) في فرنسا والأحزاب النيونازية (Neo-Nazist) والنيوفاشية (Neo-Fascist) في ألمانيا وإيطاليا والنمسا.

باختصار، إن بروز الأحزاب الديمقراطية في الغرب والتراكم في الاختبار الديمقراطي طوال خمسة عقود يعود إلى جملة عوامل سياسية وإصلاحية، مثلما

---

(٢١) انظر: Robert Michels, *Political Parties* (New York: Free Press, 1949).

هي الحال في التجربة الأميركية. أما في أوروبا الغربية فالعوامل السياسية مضافاً إليها التغيرات المجتمعية تعكس نظام قيم ثابتاً يستمد شرعيته من قاعدة شعبية عريضة وأنظمة سياسية تنافسية في إطار نظام إقليمي متجانس ضمن أنظمة حكم ديمقراطية وليبرالية. هذه المتغيرات، التي حصلت خارج الإطار الحزبي، أدت إلى التغيير داخل الأحزاب: في إدارة الحزب وتنظيمه وفي ممارسة السلطة على نحو ديمقراطي.

الفصل الرابع

قراءة نقديّة لبعض التجارب الحزبيّة في لبنان

الفصل الرابع

قراءة نقديّة لبعض التجارب الحزبيّة في لبنان

في ضوء هذا العرض الموجز للتجارب الحزبية في أنظمة ديمقراطية معاصرة، يأتي السؤال: أين أحزاب لبنان (والعالم العربي) من تلك التجارب؟ هل ثمة دوافع لإحداث تغيير ديمقراطي حقيقي داخل الأحزاب وخارجها؟ على مستوى النظام السياسي، كما أشرنا أعلاه، يشهد لبنان منذ انتهاء الحرب تراجعاً في الحريات والديمقراطية، فالنظام السياسي في أزمة والمجتمع المدني بات اليوم حامي الحريات الأخير. وهذا يعني أن العوامل التي قد تؤثر في تفعيل الديمقراطية داخل الأحزاب والآتية من النظام السياسي والمجتمع في تراجع متواصل منذ انتهاء الحرب. لذلك تبرز أهمية استكشاف دوافع التغيير الديمقراطي وحوافزه داخل الأحزاب، في حال وجودها.

في الخطاب السياسي العام، تشدد الأحزاب على وجوب اعتماد الديمقراطية في العمل الحزبي وعلى الحاجة إلى تطويرها[1]. لكن هذا الكلام المؤيد

---

(١) طوني جورج عطاالله، «استقصاء حول الأحزاب في لبنان. مقدمات واستنتاجات،» في: أنطوان مسرة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل** (بيروت: منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ١٩٩٦)، ص ١٢٤- ١٢٥. انظر أيضاً: «ملف لقاء الأحزاب في البريستول،» **نداء الوطن** ١٦، ٢٢، ٢٩، ٣٠/ ٩/ ١٩٩٧ و٦، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، و١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

للديمقراطية لا يقابله محاولات جدية داخل الأحزاب في الاتجاه الديمقراطي المطلوب. فمن أصل نحو عشرين حزباً أو تنظيماً سياسياً ناشطاً في لبنان منذ انتهاء الحرب، حزبان فقط - حزب الكتائب والحزب الشيوعي - قاما بمراجعة نقدية لطروحاتهما السياسية والفكرية خلال سنوات الحرب، وطرحا مسألة طبيعة السلطة داخل الحزب وطريقة ممارستها. أما في ما عدا ذلك، فالأحزاب، كما يقول نهاد حشيشو، تسودها حالة من «الرضى عن الذات»، وهي في «وضع محير يلغي النقاش ويمنع حتى البحث في السلبيات الداخلية، فيما الجميع يعلم أن معظم الأحزاب في لبنان تعاني من أزمة قيادة وأن منظماتها الحزبية تخوض صراعات مع الذات من أجل توضيح الرؤى والتعبير عن المكنونات المتعلقة بالوجود والاستقرار السياسي والاجتماعي والمصير»[٢].

أولاً: الحزب الشيوعي اللبناني: إحباط التغيير

إن تجربة الحزب الشيوعي في محاولات التغيير في السنوات الأخيرة جديرة بالاهتمام، لأن الحزب، خلافاً لمعظم الأحزاب اللبنانية القديمة (أي التي أنشئت منذ ما يزيد على نصف قرن)، سعى إلى القيام بمراجعة نقدية لتوجهاته الفكرية وبإعادة النظر في تنظيمه وفي تراتبية السلطة الحزبية. والهدف من محاولة التجديد انتشال الحزب من الأزمات التي يواجهها بعد أن شارك في جميع مراحل الحرب وعلى مختلف جبهاتها، وانخرط في تحالفاتها السياسية والعسكرية.

حدثان محوريان حتّما إعادة النظر ببعض المسلمات الفكرية والسياسية التي ارتبطت بالحزب الشيوعي منذ تأسيسه قبل نحو ٧٥ سنة. الحدث الأول كان انتهاء الحرب في لبنان وبروز موازين قوى جديدة وضعت الحزب الشيوعي خارج مواقع السلطة كلها على الرغم من تحالف الحزب مع سوريا وتأييده لسياستها منذ خروج

(٢) نهاد حشيشو، **الأحزاب في لبنان** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٩.

المنظمات الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢. والحدث الثاني كان تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار النموذج السياسي والفكري الذي كان يمثله بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية في العالم، ومنها الحزب الشيوعي اللبناني. ومع تفكك المركز السوفياتي، انهارت الأطراف في المعسكر الاشتراكي، وخصوصاً في أوروبا، ساحة الصراع الأساسية في حقبة الحرب الباردة.

اعتمد الحزب الشيوعي المركزية الديمقراطية في نظامه الداخلي منذ عام ١٩٦٨ على أساس هرمية محكمة. وبحسب شوكت اشتي إن فكرة الحزب قائمة «على مفهوم الحزب «التآمري» الذي يتحين الفرصة التاريخية للانقضاض على السلطة. فالحزب يصبح كـ «الجيش المنظم» الموحد تنفيذاً والتزاماً. من هنا فان مجمل عناصر المركزية الديمقراطية غير قادرة على تحقيق توازن طبيعي بين قطبيها: المركزية والديمقراطية. لذلك تبقى الكفة راجحة لمصلحة المركزية في البناء التنظيمي على حساب الديمقراطية. فحرية النقاش التي كفلتها المركزية الديمقراطية في مختلف المستويات انحصرت «على أساس المبادئ المحددة» في النظام الداخلي. وبالتالي فإن حدود المعارضة وإمكانية الاختلاف ومجالات التعبير عن الرأي الآخر تبدو ضعيفة أو تكاد تكون معدومة، وخصوصاً أن النظام الداخلي ينفي إمكانية وجود أي تجمع لرأي معارض ويعتبره مظهراً «تكتلياً» انقسامياً له منحى تخريبي. وعليه فان أطر البناء التنظيمي لا تسمح بتلاقي الآراء المختلفة أو المتعارضة مع آراء القيادة. ورغم أن حدود الانتقاد مسموحة في دائرة الاجتماع غير أنها محصورة... في حدود ضيقة وضمن الدائرة المحددة في النظام الداخلي، الأمر الذي لا يفسح أي مجال لإقامة تواصل بين الآراء أو تفاعل بين وجهات النظر المتعارضة مع السائد في الحزب. فرأي القيادة هو الرأي المعمول به باعتباره رأي الأكثرية»[٣].

(٣) شوكت اشتي، **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧)، ص ١٧١.

هكذا بدت حالة الحزب الشيوعي في تنظيمه الشديد المركزية في مرحلة السلم في لبنان. بعد انتهاء الحرب، كانت الحاجة ملحة لإعادة النظر في التنظيم الداخلي للحزب. بدأت محاولات التغيير في المؤتمر السادس للحزب الذي انعقد في مطلع عام ١٩٩٢ وتتابعت في المؤتمر السابع عام ١٩٩٣ الذي انعقد استثنائياً بعد استقالة الأمين العام للحزب جورج حاوي عام ١٩٩٢ في إثر نزاع داخلي في الحزب ولا سيما بعد فشل حاوي بدخول المجلس النيابي عن طريق التعيين عام ١٩٩١ ومن ثم عن طريق الانتخاب عام ١٩٩٢، وانتخب نائبه فاروق دحروج أميناً عاماً. وقد شغل حاوي منصب الأمانة العامة منذ عام ١٩٧٢ وكان من أبرز الذين عملوا على بلورة التوجهات السياسية الجديدة التي برزت في مؤتمري الحزب الثاني والثالث عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢. وابتعد حاوي من مزاولة العمل الحزبي والسياسي منذ عام ١٩٩٢، غير انه عاد إلى مزاولة العمل الحزبي في المؤتمر الثامن الذي انعقد في مطلع عام ١٩٩٩.

سعى التيار التغييري داخل الحزب الشيوعي إلى إحداث عملية إصلاح داخلية في تنظيم الحزب على أسس ديمقراطية تواكبها حركة لتطوير برنامج الحزب وفكره عبر إعادة الاعتبار للمنهج الماركسي في نقد الرأسمالية. في المؤتمرين السادس والسابع تم إقرار المبادئ التالية: مبدأ «الاختلاف بالرأي» وحق الأقلية بأن تعبر عن نفسها، مبدأ النسبية في انتخاب القيادة، مبدأ المحاسبة ومبدأ فصل السلطات، حق الترشيح على أساس برنامج، وتم إلغاء لجان الترشيح. وهذا يعني الإقرار بتعددية التيارات داخل الحزب وحرية التعبير عن آرائها وحرية نشرها، أي أنه تم «وضع أسس ومضامين للممارسة الديمقراطية الحزبية تتجاوز حق الكلام»[٤].

وبحسب كريم مروة، عضو المكتب السياسي للحزب، «إن للممارسة الديمقراطية الحقيقية والصحيحة شرطين أساسيين هما: الوعي بضرورتها

(٤) مقابلة مع الياس عطا الله، ١٧ آب ١٩٩٩.

والمسؤولية العالية خلال الممارسة»[٥]. إذاً المطلوب، يتابع مروة، «يقظة دائمة وتدابير وقائية، ومرونة، ونفساً طويلاً، واستعداداً لتحمل ثمن الممارسات الخاطئة، إلى أن تستقر الديمقراطية وتترسخ في وعي الشيوعيين، وتأخذ شكلها الصحيح. وهذه الشروط تمثلت في المؤتمرين السادس والسابع بالمبادئ التالية: أ- حق المشاركة في اتخاذ القرار وما يتطلبه ذلك من ضمان حرية النقاش وديمقراطيته داخل الهيئات الحزبية، وضرورات تأمين الإعلام المسبق وتبادل المعطيات التي لا يستقيم القرار من دونها؛ ب- حرية الرأي الآخر وحقه في أن يحظى بالاحترام وبكل الضمانات لإبدائه وإيصاله إلى قواعد الحزب، قبل اتخاذ القرار وبعده بما في ذلك في وسائل الإعلام؛ ج- التزام جميع الأعضاء بتنفيذ القرارات التي تتخذ، وفق الشروط المشار إليها، بما في ذلك من قبل أصحاب الرأي الأقلي، وذلك من أجل المحافظة على وحدة الحزب وتأمين سير عمله وعمل هيئاته وأعضائه بشكل سليم؛ د- اعتماد قواعد للمراقبة تؤمن الانتظام في العلاقة بين هيئات الحزب على اختلافها، الهيئات القيادية وهيئات القاعدة؛ هـ- اعتماد الديمقراطية الكاملة في اختيار الهيئات القيادية على مختلف المستويات وذلك بواسطة الانتخاب الحر، وتحديد مهل تولي المسؤوليات التنفيذية، والتجديد الدائم في القيادة»[٦].

لكن بين المؤتمرين السابع والثامن، الذي تأجل شهوراً عدّة إلى أن انعقد في ٢٨ - ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٩، أخذ النزاع مجراه وتشكل في ثلاثة تيارات: تيار المتشددين والملتزمين النظرية الماركسية والمركزية الديمقراطية، الذي يرى أن المؤتمر السابع خرج عن المبادئ الأساسية للحزب وتوجهاته النظرية، و«تيار اليسار الديمقراطي» المنظم والفاعل داخل الحزب، و«تيار الوسط»، القريب من تيار

(٥) كريم مروة، «الحزب الشيوعي اللبناني»، مقابلة أجراها طوني عطا الله، في: مسرة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**، ص ٢٤٣.
(٦) المصدر نفسه.

اليسار الديمقراطي، والذي «يطالب بتطبيق مبدأ فصل السلطات للحد من هيمنة الهيئة التنفيذية وسيطرة الأمين العام ومن ثم انتخاب المؤتمر العام للمجلس الوطني على قاعدة النسبية، كما أنه يدعو إلى انتخاب الأمين العام مباشرة وليس من المكتب السياسي»(٧).

في الوثيقة السياسية المقدمة إلى المؤتمر الثامن للحزب، يعرض «تيار اليسار الديمقراطي» مشروع الإصلاح في إطار المعارضة الديمقراطية «ليس فقط من أجل استعادة ثقة الناس [بالأحزاب] بل كذلك من أجل تنظيم الحياة السياسية وإعطائها زخماً وحيوية مفقودين. وإعادة الاعتبار تتطلب... مراجعة نقدية تهدف إلى تحديد أخطاء الماضي لتتجاوزها وإلى تقديم صورتها بشكل مغاير أمام الرأي العام... ولعل من أهم الدروس التي على الجميع التسليم بها الإقلاع عن التفكير بعملية التغيير بأسلوب عنفي وتبني الأسلوب الديمقراطي السلمي في الحوار والنضال واحترام الرأي الآخر والإقرار بمبدأ التغيير التدريجي المعبر عن نسبة القوى في المجتمع أساساً»(٨).

«إن برنامج الإصلاح الديمقراطي»، تضيف الوثيقة السياسية، «يجب أن يتضمن مفهومنا للديمقراطية الاجتماعية.. من أجل الوصول إلى الاشتراكية الديمقراطية.. وهذا يستلزم.. خطاباً جديداً يضع أسساً جديدة للعلاقة بين الأيديولوجية والسياسة»(٩). وتتابع الوثيقة: «إن مهمة الإصلاح الديمقراطي للنظام اللبناني لا يمكن أن تقوم بها إلا قوى تتمتع هي بهذه المواصفات وتشكل نقيضاً للقوى السائدة. إن حزبنا يعيش أزمة في هذا المجال، وبعض مظاهر الأزمة في الحزب يمكن إدراجها بما يلي: أولاً، عدم احترام النظام الداخلي وعدم التقيد

(٧) **النهار**، ٦/٥/١٩٩٨.

(٨) **وثيقة سياسية مقدمة إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اللبناني**، تيار اليسار الديمقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ص ٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩.

بنصوصه ومواده خصوصاً من هيئات الحزب القيادية. والأمثلة كثيرة، من تعطيل نشرة حياة الحزب الداخلية، إلى عدم عقد المؤتمرات في المواعيد المنصوص عليها، إلى عدم احترام مبدأ فصل السلطات حيث يختصر المكتب السياسي عمل المجلس الوطني ويصادر دور هيئات الرقابة المركزية التنظيمية والمالية؛ ثانياً، الخلل في علاقة الهيئة القيادية بالهيئات الأدنى حيث تتسم بانقطاع متماد وبغياب لأية صلات وتفاعل وتنظيم ومشاركة؛ ثالثاً، الظاهرة الأهم والأخطر تكمن في استمرار النزف والخروج من الحزب حيث تقول التقديرات إن هناك ما لا يقل عن ثمانين في المئة من الشيوعيين هم خارج التنظيم ولا توجد أية روابط تنظيمية معهم...»(١٠).

وتتابع الوثيقة: «إن التجربة الديمقراطية داخل حزبنا التي بدأت مع المؤتمر السادس هي باب الحل، وعلينا أن نفكر بتعميقها وتكريسها... فمعاناتنا أساسها عدم الاقتناع وقلة الانسجام بين ما نقول في الديمقراطية وما نمارس. المشكلة ليست في الديمقراطية، المشكلة في قلة الديمقراطية وعدم تطبيقها. إن تعميق الديمقراطية في الحزب شرط ضروري لاستعادة دورنا وحيويتنا ومصداقيتنا». وتعدد الوثيقة المبادئ والأسس الديمقراطية المطلوبة، نشير إلى بعضها: «(١) احترام النصوص التي أنتجها المؤتمر السادس والتقيد بأحكامها وبما تم الاتفاق عليه؛ (٢) تعميق الحوار والنقاش وتشجيعه واحترام الرأي الآخر وإعطاؤه كافة السبل الممكنة ليعبر عن نفسه داخل أطر الحزب وخارجها؛ (٣) إيجاد أطر تمثيل تسمح بالتعدد وذلك باعتماد مبدأ التمثيل النسبي في هيئة الحزب المركزية المجلس الوطني؛ (٤) تطبيق ما أقره المؤتمر السادس من استحداث أطر تنظيمية وأساليب عمل تنظيمية أكثر مرونة وأكثر استجابة لمتطلبات العمل الديمقراطي بإعطاء حرية المبادرة

(١٠) **وثيقة سياسية مقدمة إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اللبناني**، تيار اليسار الديمقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ص ٨.

الذاتية الحقيقية للمنظمات لوضع برامجها التفصيلية والعمل على تحقيقها. . .الخ»[١١].

طروحات «تيار اليسار الديمقراطي» التفصيلية والشاملة شكلت برنامج عمل متكاملاً لوثبة حزبية جديدة باتجاه الإصلاح الداخلي على أسس ديمقراطية. وجرت مناقشة هذه الطروحات في المؤتمر الثامن لكن لم يؤخذ بها واستبعدت لجان الترشيحات وحظرت التيارات وتم إلغاء انتخابات القطاعات[١٢]. جاءت قرارات المؤتمر الثامن لتعيد «استنساخ» القديم، على حد تعبير حنا صالح، عضو المكتب السياسي سابقاً[١٣]. والواقع أن المؤتمر الثامن كان انتكاسة كبيرة للتيار الإصلاحي داخل الحزب. ولقد مني التيار بخسارة كبيرة في انتخابات المؤتمر الثامن، إذ فاز التيار المحافظ بالأكثرية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني (٧٢ عضواً من أصل ٧٥).

فبحسب مقررات المؤتمر الثامن، التي تعكس وجهة نظر الفريق الحزبي المحافظ، «التغيير المنشود الحقيقي والجذري، لن يحصل دفعة واحدة، بانقلاب، بل يحصل بالتراكم وبالتدريج. . .»[١٤]. وتتابع المقررات: «إذا كان اعتماد الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية، وإفساح المجال أمام تنوع الأفكار وتعددها، من أبرز إنجازات المؤتمرين السادس والسابع لحزبنا، إلا أن التجربة الملموسة أظهرت نواقص كثيرة وتناقضات حادة سواء في فهمنا لمبدأ الديمقراطية الحزبية، أو في أشكال ممارستنا لها، في ظل أجواء هزيمة، خلقها الزلزال الكبير، وما رافقه ونتج عنه من بلبلة فكرية وارتباكات سياسية، ناهيك عن ضغوط الحرب الأهلية وتداعياتها والشعور العام بالإحباط تجاه ما انتهت إليه الحرب من نتائج

---

(١١) المصدر نفسه، ص، ١٠-١١.

(١٢) مقابلة مع الياس عطا الله، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(١٣) حنا صالح، **النهار**، ٢١/١/١٩٩٩.

(١٤) **الوثائق والقرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي اللبناني**، بيروت في ٢٨/ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، ص ١١٦.

وإفرازات. وقد أضعفت هذه النواقص وحدة الحزب، الفكرية والسياسية، وهزت تماسكه الداخلي، وعرقلت تنفيذ مهماته وحدّت من فعاليته. كما أشاعت حالات من الفوضى وعدم الثقة والتضارب في الاجتهادات والمواقف المدفوعة، في غالب الأحيان، بأغراض ذاتية فردية. . . ولعلنا لا نختلف على أننا واجهنا وشخصنا معاً ظاهرات سلبية في الممارسة جرت باسم الديمقراطية. علينا أن نتوافق بأن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم مركّب. فهو لا يعني فقط حرية إبداء الرأي، وحرية النقد، والحق في المشاركة في أخذ القرار. هو يعني كذلك، إلى جانب ذلك، الالتزام بقرار الهيئات وبقرار الأكثرية. إن هذا الفهم المركّب لمبدأ الديمقراطية والالتزام به ليس تقييداً للديمقراطية. انه تقييد للفوضى، تقييد للتفلت الفردي، ولضمان وحدة التنفيذ للقرارات المتخذة حسب الأصول التي يقررها النظام الداخلي. فإذا كان من البديهي ان الديمقراطية تتطلب التنوع والتعدد في الآراء، فمن البديهي بنفس الدرجة أنه لا يعود أي مبرر للتنوع إذا لم يقترن بالالتزام بتنفيذ القرارات. خلاف ذلك لا يعود للحزب وجود»[١٥].

ويذهب حنا صالح في نقده اللاذع إلى التأكيد أن المؤتمر الثامن جاء «معلباً» من «ألفه إلى يائه»، معروف النتائج والتوجهات حتى قبل انعقاده «الرسمي»، إذ «لم يتبقّ منه إلا الحفل الختامي وبالتحديد الفصل الأخير منه، أي فصل انتخاب القيادة الجديدة مع بعض الروتوش البسيط». . . ومنذ انتهاء المؤتمر السادس، يضيف صالح، «ومروراً بالمؤتمر السابع برزت الهوة الكبيرة بين خطاب تجديدي، وما جرى من ممارسات. لقد انعزلت القيادة عن هموم الناس والبلد، وباتت أولوياتها المطلقة مصالح ضيقة هزيلة لجهاز بيروقراطي يؤمن استمراريتها ومصالحها. . .»[١٦].

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٩؛ انظر أيضاً الحوار مع الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني فاروق دحروج، **النهار**، ٥/٧/٢٠٠٠، ص ١٣.

(١٦) حنا صالح، **النهار**، ٢١/١/١٩٩٩؛ انظر أيضاً: إبراهيم حيدر، «مؤتمر الحزب الشيوعي وحل المشكلات بالسحر»، **ملحق النهار**، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، ص ١٣

ويصف صالح التوجهات الخاطئة لقيادة الحزب فيقول: «أنجزت هذه القيادة بسنوات قليلة كل ما عجزت عنه القوى المعادية لوجود الحزب الشيوعي أساساً: أ- لقد تم قطع علاقة الحزب بالشباب والطلاب الذين شكلوا على الدوام أبرز الروافد الشعبية للحزب...؛ ب- وتمّ قطع العلاقة بالحركة النسائية. فلا رئيسة المجلس النسائي المرشحة للانتخابات عن بيروت حازت على التأييد الرسمي للحزب الشيوعي، ولا النساء المكافحات اللواتي يعملن في إطار الهيئة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة حُزنَ مجرد تأييد؛ ج- ولأن الحزب الشيوعي هو حزب العمال، فقد سجلت هذه القيادة واحدة من أبرز الكبائر، وهي إقدامها على طرد أبرز القيادات النقابية من صفوف الحزب... غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو «الإنجاز التنظيمي» الذي أقدمت عليه هذه القيادة. فبعد الإلغاء التعسفي في المؤتمر السابع لمبدأ النسبية في انتخاب القيادة تمثل الإنجاز الجديد بإلغاء الانتداب المباشر من القاعدة إلى المؤتمر الوطني، حيث انفضحت الرغبات بتزوير إرادة الشيوعيين عبر ترتيب انتخابي لتأمين غلبة معينة من المندوبين...»[١٧].

هذه الإدانة لقيادة الحزب تعكس أجواء المرارة والإحباط التي تسود أوساط عدد غير قليل من كوادر الحزب الملتزمين والناشطين الذين سعوا إلى إدخال بعض التغيير لتفعيل العمل الديمقراطي الحزبي وإعادة مدّ الجسور إلى قاعدة الحزب الشبابية وإلى المجتمع، إلا أنهم اصطدموا بواقع الجمود ومركزية القرار التي تفرضه «الطبقة» الحزبية الحاكمة. فـ «الحرس القديم» الذي استعاد سيطرته على السلطة الحزبية يرى أن حرية الرأي المفرطة قد تفقد الحزب مركز القرار. فتماسك الحزب ومركزية قراراته يتصدران اهتمامات القيادة وليس تعددية الآراء وحرية التعبير عنها. لكن بمعزل عن مضمون الطروحات التي تقدم بها هذا الفريق أو ذاك

(١٧) حنا صالح، **النهار**، ٢١/١/١٩٩٩؛ انظر أيضاً: إبراهيم حيدر، «مؤتمر الحزب الشيوعي وحل المشكلات بالسحر»، **ملحق النهار**، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، ص ١٣

والتي يمكن الدفاع عنها وتبريرها سواء باسم الإصلاح أو باسم الحفاظ على المصلحة الحزبية، هناك واقع حزبي مأزوم لا يزال قائماً قبل المؤتمر الثامن وفي أثنائه وبعده. ومن الدلائل على هذا الواقع تراجع عدد المشاركين في المؤتمر السادس للحزب من نحو ٨٥٠٠ محازب عام ١٩٩٢ إلى نحو ٣٥٠٠ في المؤتمر الثامن عام ١٩٩٨[١٨].

ثانياً: حزب الكتائب اللبنانية: «الديمقراطية كوسيلة لحل النزاع الداخلي» (موقتاً)

محاولة تغيير أخرى شهدها حزب الكتائب في التسعينات، لكن قبل التطرق إليها لا بد من إلقاء الضوء على أوضاع الحزب والتغيرات التي طرأت عليه في السنوات الأخيرة والتي لها علاقة مباشرة بأوضاع الحزب منذ انتهاء الحرب في مطلع التسعينات.

١ - من بين الأحزاب التي مارست السلطة في مناطق وجودها خلال سنوات الحرب، يمكن اعتبار حزب الكتائب بمثابة الحزب الحاكم في المناطق المسيحية، ولا سيما في بيروت الشرقية وجبل لبنان الشمالي. وقد شملت سلطة الحزب جميع الميادين السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية. وشهد الحزب توسعاً كبيراً في عدد المحازبين وفي التأييد الشعبي، بلغ أقصى مداه خلال حرب السنتين عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦. وعند فرز حزب الكتائب انبثقت القوات اللبنانية، وهي من أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تنظيماً وحركة في المجالات العسكرية وغير العسكرية. لعل الإنجاز السياسي الأهم تمثّل بإيصال بشير وأمين الجميل، نجلي مؤسس الحزب ورئيسه بيار الجميل، إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٢. ولم يكن

(١٨) مقابلة مع الياس عطا الله، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.

ذلك متاحاً إلا في ظل الأوضاع الاستثنائية التي سادت خلال الحروب الملبننة والمتعددة الأطراف والأهداف.

٢ - شهد حزب الكتائب سلسلة انشقاقات داخلية في مختلف مراحل الحرب عكست التغيرات في موازين القوى بامتداداتها الداخلية والإقليمية[١٩]. فإذا اعتبرنا أن حزب الكتائب كان عملياً الحزب الحاكم في المناطق الواقعة تحت سيطرته، فإن ما حصل داخل الحزب في زمن تعطيل مؤسسات الدولة كان أشبه بالصراع على السلطة التي شهدته الأحزاب الحاكمة في بعض الدول العربية، حيث انقلب العسكر على قيادة الحزب المدنية واستأثر بالسلطة داخل الحزب وخارجه. حصل «الانقلاب» العسكري الأول بعد حرب السنتين بعد تسلّم بشير الجميل قيادة ميليشيا الحزب. وسرعان ما أنشأ بشير الجميل تنظيماً موازياً وقيادة سياسية وعسكرية تابعة له من خلال القوات اللبنانية، يقابله الجناح السياسي داخل حزب الكتائب بزعامة والده وشقيقه أمين. وحسم النزاع في أوائل الثمانينات لمصلحة بشير الجميل الذي استطاع أن يسيطر على معظم القوى العسكرية في المنطقة الشرقية وبدأ يعدّ العدة لمعركة رئاسة الجمهورية. وترافق ذلك مع التحضيرات السياسية والعسكرية للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الذي استهدف بشكل أساس البنية العسكرية والسياسية للمنظمات الفلسطينية.

بدأت المرحلة الثانية من «الانقلابات» العسكرية في إثر اغتيال بشير الجميل في أيلول ١٩٨٢ بعد أيام قليلة على انتخابه رئيساً للجمهورية. وتبع ذلك تطورات ساهمت في فرز مراكز قوى جديدة داخل حزب الكتائب مع انتخاب أمين الجميل رئيساً للجمهورية مباشرة بعد اغتيال بشير، وفيما بعد وفاة بيار الجميل عام

(١٩) انظر: حازم صاغية، **تعريب الكتائب اللبنانية. الحزب، السلطة، الخوف** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩١)، ص ١٨١-٢١٣.

١٩٨٤[٢٠]. الثنائية الجديدة التي برزت بعد وفاة الجميل تمحورت حول حزب الكتائب برئاسة ايلي كرامه الموالي لأمين الجميل والقوات اللبنانية التي كانت تحت سيطرة سمير جعجع وإيلي حبيقه. وقد جاءت التوازنات الإقليمية في لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي في منتصف الثمانينات لمصلحة سوريا التي استطاعت أن تفرض الاتفاق الثلاثي بين الميليشيات الثلاث الرئيسية في كانون الأول ١٩٨٥. وهذا ما أدى إلى انتفاضة عسكرية داخل القوات اللبنانية في كانون الثاني ١٩٨٦ قادها جعجع بدعم من الجميل ضد حبيقه المدعوم من سوريا. وتواصلت الانتفاضات في القوات اللبنانية والصراعات على السلطة داخل المنطقة الشرقية، وكان آخرها سيطرة جعجع على القوى العسكرية الموالية لأمين الجميل بعد أيام قليلة من انتهاء ولايته الرئاسية عام ١٩٨٨.

٣ - حزب الكتائب والقوات اللبنانية كانا الطرفين الأساسيين الداعمين لاتفاق الطائف في الوسط المسيحي بمواجهة حالة الرفض الشعبية الواسعة المؤيدة للعماد عون. وكان لرئيس حزب الكتائب جورج سعادة دور محوري في إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الاجتماعات التي عقدها النواب اللبنانيون في الطائف، كما كان لجعجع دور أساسي في إعطاء الغطاء السياسي والعسكري لاتفاق الطائف في المناطق المسيحية[٢١]. وحصل الصدام العسكري بين جعجع وعون عام ١٩٩٠، ما مهّد للعملية العسكرية التي أطاحت بالعماد عون.

٤ - بعد إقرار اتفاق الطائف وبروز معادلة سياسية جديدة في البلاد محورها النفوذ السوري، عاد الصراع على حزب الكتائب مجدداً بين رئيس الحزب جورج سعادة وسمير جعجع الذي أراد استعادة السيطرة على الحزب من خلال مناصري

(٢٠) حول تلك المرحلة، انظر: جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٠٩-٤٣١.

(٢١) انظر: جورج سعادة، **قصتي مع الطائف: حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل** (بيروت: نشر المؤلف، ١٩٩٨).

القوات اللبنانية من الكتائبيين. شهدت انتخابات رئاسة الحزب عام ١٩٩٢ تنافساً حاداً وتدخلات مكثفة من عدد من الأطراف غير الحزبية، الداخلية والخارجية، وأدت إلى التجديد لسعادة، الذي كان تولى رئاسة الحزب منذ عام ١٩٨٦ بدعم من جعجع. وفي إثر انتخابات ١٩٩٢، تمّ طرد المجموعة الموالية للقوات اللبنانية بقرار من المجلس التأديبي للحزب. وبين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ حصلت تطورات مغايرة لمصالح الطرفين: مقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، ورسوب سعادة ومرشحين كتائبيين آخرين في انتخابات عام ١٩٩٦، وحلّ حزب القوات اللبنانية عام ١٩٩٤ بعد نحو سنة على تأسيسه.

منذ انتهاء الحرب، يعيش حزب الكتائب حالة غير مسبوقة من التشرذم الداخلي. ثمة ثلاث مجموعات حزبية في موقع معارض للقيادة الحالية، منها لا يزال ناشطاً في الحزب، ومنها من ترك الحزب أو لم يعد مشاركاً في النشاطات الحزبية ويعتبر انه الممثل الحقيقي للحزب وتوجهاته: مجموعة موالية لأمين الجميل، وقد تكون الأكبر حجماً، وأخرى قريبة من رئيس الحزب الأسبق إيلي كرامة وقائد القوات اللبنانية الأسبق فؤاد أبو ناصر، وثالثة تضم مناصرين للقوات اللبنانية الموالية لسمير جعجع، إضافة إلى وجود تشرذمات وتجاذبات سياسية ضمن تلك المجموعات تظهر خاصة في الانتخابات الحزبية. ولقد تراجع عدد الحزبيين في السنوات الأخيرة من نحو ٢٣٠٠٠ عام ١٩٩٢ إلى نحو ١٥٠٠٠ عام ١٩٩٩[٢٢].

لكن على الرغم من الخضّات التي أشرنا إليها، شهد الحزب محاولة تجديد تنظيمية هي الأهم منذ نشوء الكتائب في الثلاثينات. وتبلورت هذه المحاولة في

(٢٢) مقابلة مع كريم بقرادوني، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وفي العام ٢٠٠١، أي قبل الانتخابات الحزبية، تراجع عدد المنتسبين ليصل إلى نحو ٩٠٠٠. انظر: هيام القصيفي، «بقرادوني الرقم الثاني يطمح لأن يكون الرقم الأول...» **النهار**، ١٨/٩/٢٠٠١.

المؤتمر التاسع عشر للحزب الذي انعقد في ١٩ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٣ تحت شعار «من أجل ديمقراطية متجددة»[٢٣]. واتخذ المؤتمر أهمية خاصة نظراً لأنه أتى مباشرة بعد حسم النزاع حول قيادة الحزب في انتخابات عام ١٩٩٢، ولأنه المؤتمر الأول الذي يعقد بعد انتهاء الحرب (المؤتمر العام للأخير انعقد عام ١٩٨٦). وقد رسم الأمين العام للحزب كريم بقرادوني معالم الانطلاقة الجديدة للحزب مشدداً على العودة إلى العمل الجماهيري وإحياء الخلايا الاجتماعية وتفعيل الأجهزة الحزبية، وتجديد هيئات الحزب من القاعدة إلى القمة[٢٤].

لعل الخطوة الأساس في التغيير تمثلت في إقرار المكتب السياسي للحزب في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٣ «إن إرادة الكتائبيين هي مصدر كل السلطات في الحزب وتعتمد الوسائل الديمقراطية لتجسيدها على كل المستويات»[٢٥]. «وبهذا القرار»، يقول بقرادوني، «انتقلت الكتائب من الديمقراطية المحدودة إلى الديمقراطية المفتوحة. إنه إعلان ولادة كتائب جديدة ومتجددة تعتمد الديمقراطية وسيلة لانبثاق السلطة وانتقالها، مما يعني الالتزام بحل النزاعات بالوسائل السلمية، والاحتكام إلى الكتائبيين لحسم التنافس على السلطة، وإشراك القاعدة في القرار بدل الهيمنة والتفرد، وإعداد قوى تغييرية وشابة بدل الاستئثار والترهل»[٢٦]. ولهذه الغاية أقر المكتب السياسي في نيسان ١٩٩٣ نظاماً جديداً لانتخاب رؤساء الأقسام والأقاليم مباشرة من القاعدة. وقد طبق هذا النظام عام ١٩٩٤، إلا أنه أدى إلى تشرذم إداري كبير داخل الحزب بحيث إن «كل رئيس إقليم منتخب بات يتصرف

(٢٣) الكتائب اللبنانية، المؤتمر العام التاسع عشر، ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، **من أجل ديمقراطية متجددة** (بيروت: منشورات دار العمل، ١٩٩٤).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٢-٦٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٦) المصدر نفسه.

وكأنه رئيس محلي لحزب كونفدرالي»[٢٧]. لكن، كما يبدو، هذه الجرعة من الديمقراطية تحتاج إلى بعض الوقت ولكثير «من العناية لهضمها»[٢٨].

لذلك جرى تعديل نظام الانتخاب في المؤتمر العشرين للحزب الذي انعقد عام ١٩٩٥، بناء على اقتراح الأمين العام جوزيف أبو خليل الذي استحدث طريقة انتخاب غير مباشرة لمندوبين عن كل وحدة حزبية. والمندوبون المنتخبون من القاعدة، بالإضافة إلى أعضاء المجلس المركزي والمكتب السياسي، يشكلون «المؤتمر» (الهيئة الناخبة) الذي ينتخب بدوره رئيس الحزب ونائبه. وهذا يعني عملياً أن ربع الهيئة الناخبة معينة والباقون منتخبون[٢٩]. أما عدد المندوبين فهو نسبي بحسب حجم الوحدات الحزبية (إقليم، مصلحة، ندوة). وقد جرت انتخابات رئاسة الحزب ونيابة الرئاسة في ظل هذا النظام عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩.

فبينما كانت انتخابات ١٩٩٧ محسومة النتائج لمصلحة القيادة الحزبية، شهدت انتخابات ١٩٩٩، التي جرت بعد وفاة رئيس الحزب جورج سعادة، تنافساً شديداً بين طرفين قويين، وجنّد كل واحد من الطرفين إمكاناته لربح المعركة على مقعدي الرئاسة ونيابة الرئاسة وأسفرت عن فوز نائب رئيس الحزب منير الحاج بفارق ضئيل من الأصوات. وخلافاً لانتخابات حزبية سابقة جرت عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢، لم تؤد انتخابات ١٩٩٩ إلى خروج الفريق المهزوم من الحزب، كما أن النظام المعدل عام ١٩٩٥ لم ينتج منه انقسامات داخلية لا بل ارتفع عدد «اللائحة الانتخابية»، أي عدد المسجلين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات. إلا أن انتخاب المندوبين على مستوى الوحدات الحزبية جعلهم عرضة للضغوطات من خارج الحزب[٣٠].

(٢٧) مقابلة مع كريم بقرادوني، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(٢٨) **الكتائب اللبنانية من أجل ديمقراطية متجددة**، ص ٤٨.

(٢٩) عدد أعضاء «المؤتمر» يراوح بين ١٣٠ و ١٤٥. مقابلة مع كريم بقرادوني، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(٣٠) المصدر نفسه.

وإذا كانت الديمقراطية وسيلة لحل النزاعات داخل الحزب، وخصوصاً في حقبة ما بعد رئاسة بيار الجميل للحزب، كما يقول كريم بقرادوني، فإن وظيفة الديمقراطية حققت أهدافها في الانتخابات الحزبية الأخيرة[٣١]. وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية بدأت تشق طريقها على حساب نظام التعيين الذي رافق مسار الحزب منذ تأسيسه، فإن هذا التجديد الديمقراطي ليس كافياً لانتشال الحزب من أزماته. فالتوسع في الممارسة الديمقراطية في الحزب يبدو أنه علاج موقت، إذ لم يحد من التضاؤل المتزايد في عدد المحازبين ولم يؤد إلى حل النزاعات الداخلية بل ساهم فقط في تجميدها.

حول التجربة الديمقراطية يقول لويس حنينة، رئيس إقليم جزين سابقاً في حزب الكتائب، في معرض تقويمه لأوضاع الحزب ودوره في مرحلة ما بعد الحرب، إن الحزب بحاجة إلى مواجهة ثلاث مسائل: «شرعية الحزب (عصرنته وتمويله)، شرعية وجوده (شرعية تنظيمه)، وشرعية انتمائه السوسيولوجي». ويضيف حنينة: «وإذا كانت الحياة الحزبية على الصعيد الوطني أساس الحياة الديمقراطية، فإن الديمقراطية تعتبر أساس خلاص الأحزاب، أي أحزاب، في غياب كل الأنواع الأخرى من النضالات. فحزب الكتائب قام بتجربة في هذا المعنى سنة ١٩٩٣ وما لبث أن تراجع عنها وكان تراجعه خطأً مميتاً. فهو جعل يومها رؤساء الأقاليم ورؤساء المصالح الجماهيرية ينتخبون مباشرة من القاعدة... وعلى الرغم من الحدية التي اتسمت فيها انتخابات بعض الأقاليم، فإنها أعطت أملاً ودينامية لم تستطع القيادة يومها استغلالهما. بل على العكس، خافت وتراجعت وألغت مبدأ الانتخابات وعادت إلى لغة التعيين ما أفقد الحزب أي أمل في إعادة اكتساب مواقعه الشعبية. والتراجع هذا حتّم على القيادة المقبلة أن تذهب في عملية التغيير أبعد من العملية الديمقراطية اليتيمة التي نظمها الحزب في سنة

(٣١) المصدر نفسه.

١٩٩٣، إذ كان حجم العملية المتواضع يومها كافياً من أجل إضفاء الشرعية على الحزب بأكمله، وهذا القدر لم يعد كافياً اليوم لأن خسارة الموقع الماضي تحتم عملية أوسع من أجل التعويض عن المواقع الخاسرة. وإذا كانت الانتخابات داخل حزب الكتائب قد أخضع لها يومها رؤساء المصالح الجماهيرية، وبقيت رئاسة الحزب وعضوية المكتب السياسي خاضعين للاقتراع غير المباشر، فإن هذا الأمر ربما احتاج إلى إعادة نظر شاملة تجعل من الاقتراع المباشر القاعدة الوحيدة للوصول إلى رئاسة كل المواقع الجماهيرية. ولا يمكن للقيادة العتيدة الاعتماد مطلقاً على ماضي الحزب وشعاراته وإنجازاته التي سمحت له باحتلال مواقع متقدمة في الحياة السياسية اللبنانية. فحزب الكتائب اليوم، ترهّلت قياداته، لعدم قدرته على التجديد وعلى استيعاب الأجيال الشابة التي تنازعت بين القوات اللبنانية (المحظورة) وبين التيار العوني»[٣٢].

الواقع أن حزب الكتائب يواجه سلسلة أزمات تتجاوز مسألة الديمقراطية الحزبية، لعل أبرزها مشكلة مزدوجة تشمل القمة والقاعدة على السواء: النزاع القائم على رئاسة الحزب منذ رحيل المؤسس الشيخ بيار الجميل قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، والنزاع على مستوى القاعدة. ففي زمن قيادة بيار الجميل للحزب، لم تكن هذه المشاكل مطروحة، إذ إن «طبيعة السلطة ومركز القرار.. تتمركز نصاً في المكتب السياسي وتتجسد فعلاً في شخص الرئيس فتتحول إلى شخصانية - فردانية»[٣٣]. كما يبدو الانضباط الكتائبي حديدياً في طابعه العام، الأمر الذي يساهم في تعزيز فكرة الحزب - الآلة، والعضو المطيع، والحزبي المنفذ»[٣٤]. أما القاعدة فأزمتها أعمق إذ إن الحزب يواجه منذ انتهاء الحرب

(٣٢) لويس حنينة، **الحياة**، ٢٨/١٢/١٩٩٨.

(٣٣) اشتي، **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان**، ص ٣٤٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

مشكلة انتماء ضمن بيئته المسيحية، فلا هو «مسيحي» بما فيه الكفاية بالنسبة إلى البيئة التي ينتمي إليها تقليدياً، ولا هو «وطني» بما فيه الكفاية بالنسبة إلى الأطراف السياسية المعادية تاريخياً للكتائب. وإذا كان «العقل المسيحي» يرى أن لا بديل للكتائب، بحسب كريم بقرادوني، فإن «القلب المسيحي» ليس مع الكتائب[٣٥]. هذا الكلام السياسي الملطف لا يحجب عمق الأزمة التي يعاني منها حزب الكتائب. فبالنسبة إلى بعض الكتائبيين البارزين المعارضين للقيادة الحالية يمر الحزب حالياً «في عهد انحطاط وإحباط»، و«يشهد حالة إفلاس مخيفة»، إذ تحول الحزب من «كتائب» إلى «كتيبة»، على حد تعبير إيلي كرامة[٣٦].

وبين القمة والقاعدة تبرز تحديات أخرى، منها حالة الترهل التي يعاني منها الحزب والحاجة إلى إيجاد دور جديد يجسّد الشعار الكتائبي المعروف «في خدمة لبنان». والسؤال هو أي لبنان تسعى الكتائب إلى خدمته اليوم: لبنان اتفاق الطائف الذي أيده الحزب، لبنان الذي خرج عن نص الطائف وروحه والذي لاقى أيضاً التأييد الحزبي، لبنان ما قبل الطائف، أم لبنان الباحث عن دور له، شأنه في ذلك شأن حزب الكتائب. وتزداد الأمور تعقيداً عندما نتذكر أن حزب الكتائب أدّى تقليدياً دوراً مؤيداً ومدافعاً عن الدولة[٣٧]. لا بل كان يُعرف بأنه حزب الدولة، وإذ هو اليوم يحاول استرجاع هذا الدور في وقت لم تعد الدولة بحاجة إلى دعم الكتائب في وضعها المأزوم، وفي وقت تخلّت فيه الدولة عن بعض أدوارها. ففي

(٣٥) شوكت سليم اشتي، «الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتاب والحزب الشيوعي،» في: جوزف باحوط وشوقي الدويهي (إشراف)، **الحياة العامة في لبنان: تغيرات السياسي وتشكيلاته** (بيروت: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ١٩٩٧)، ص ٥٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣٧) انظر:

Frank Stoakes, «The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as Builder, Surrogate and Defender of the State,» *Middle Eastern Studies*, II (October 1975), p. 232.

هذه الحلقة المفرغة يجد حزب الكتائب نفسه بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب في وضع بالغ الصعوبة، إذ هو غير قادر على الانطلاق بثقة لاستعادة دوره التقليدي في السياسة اللبنانية أو للحد من الخسارة السياسية والمعنوية التي مني بها منذ إقرار اتفاق الطائف.

ومنذ العام ٢٠٠٠، تعرض حزب الكتائب لاهتزاز داخلي جديد إثر عودة رئيس الجمهورية الأسبق أمين الجميّل إلى لبنان بعد إقامة دامت نحو ١٢ سنة في منفاه الباريسي. مع عودة الجميّل المفاجئة، قبل أسابيع قليلة من الانتخابات النيابية في صيف ٢٠٠٠، شعر أركان الحزب، قيادة ومعارضة داخل الحزب، بالخطر، لا بل استهابوا للأمر نظراً لما يمثله الجميّل من ثقل سياسي ومعنوي داخل الحزب، أي في صفوف الحزبيين الناشطين، وخارجه، في أوساط الكتائبيين القدامى الذين إما تركوا الحزب أو شكلوا حركة معارضة خارج الإطار الحزبي ضد قيادة الحزب وسياساتها. هكذا كانت مفاعيل عودة أمين الجميّل إلى لبنان ومزاولته العمل السياسي بانفتاح ومرونة ومحاولة بناء الجسور مع أخصام الأمس، لكن مع التشديد على ثوابت الحزب التقليدية. ولقد أدى هذا الواقع الجديد إلى إعادة خلط الأوراق بالنسبة إلى جميع المعنيين بالشأن الحزبي الكتائبي وبالنسبة إلى السلطة، التي هي الأخرى اتخذت موقفاً من تداعيات عودة الجميّل ومحاولة استرجاعه المواقع السياسية التي خسرها إن بفعل الحرب أو بفعل الغياب الطويل عن الساحة السياسية المحلية.

وبعد أن مرّ الحزب بخضات داخلية وانقسامات حادة بسبب انتهاجه سياسة أبعدت القيادة عن توجهات القاعدة التقليدية وهمومها، جاء الجميّل ليصحّح المسار العام وليوظف رصيده المعنوي كرئيس جمهورية سابق وكنجل مؤسس الحزب ووالد حفيد المؤسس، بيار، الذي فاز في انتخابات ٢٠٠٠، بينما خسر رئيس الحزب منير الحاج المعركة في الدائرة الانتخابية نفسها متحالفاً مع الحزب السوري القومي الاجتماعي. سواء كان أمين الجميّل يسعى لاستعادة السيطرة على

الحزب وتجييره للقيادة العائلية، أي لمصلحته أو لمصلحة نجله، كما يقول معارضوه، أو اكتفى بتأدية دور سياسي مؤثر في الشأن الحزبي، فإنّ الصدام مع أركان الحزب، من قيادة ومعارضة حزبية لتلك القيادة، كان حتمياً. أركان الحزب يسعون لتحييد الجميّل ليس عن الصراع الداخلي فقط بل عن أي دور قيادي بقدر المستطاع، بينما الجميّل يسعى إلى استعادة مفاصل السلطة في الحزب متسلحاً بموقف سياسي من الأزمة السياسية المتفاقمة تلتقي مع توجهات القاعدة الكتائبية.

لم تنجح محاولات المصالحة بين الطرفين الذي اعتبرها أمين عام الحزب سابقاً جوزف أبو خليل، والمقرّب من الرئيس الجميّل، أنها «تكاد حكاية... تأخذ مكان حكاية «إبريق الزيت» في ذاكرة الناس: عنوان لحكاية مقتصرة على عنوانها. وكما لم يكن هناك قصة حقيقية لإبريق الزيت، فليس من قصة حقيقية أيضاً للمصالحة الكتائبية»[٣٨]. لم تدم هدنة «لمّ الشمل» طويلاً، إذ سرعان ما احتدمت المعركة فكانت المصالحة بين قطبي الحزب، رئيسه منير الحاج وخصمه في الانتخابات الحزبية الأخيرة كريم بقرادوني وليس بين الجميّل وقيادة الحزب. هذه المصالحة، المدعومة من السلطة، أوصلت كريم بقرادوني إلى رئاسة الحزب في ٤ تشرين الأول ٢٠٠١ في انتخابات جرت قبل موعدها بستة أشهر وفي ظل مقاطعة أعلنها الجميّل وإيلي كرامة. ومع انتخاب بقرادوني، وهو من أقدر الشخصيات الكتائبية على اتخاذ المبادرة السياسية وعلى الحركة الدائمة ومن أكثرهم خبرة في العمل السياسي داخل الحزب وخارجه، وقع الشرخ الكامل بين «الكتائب الجديدة» و«الكتائب الحقيقية، كتائب الرئيس المؤسس».

ويعبر كريم بقرادوني عن الواقع الحزبي الحالي ساعياً إلى إحياء «دور الكتائب الطبيعي إلى جانب السلطة»، إذ إن «ما حصل منذ الطائف أن الحزب

---

(٣٨) جوزف أبو خليل، «وجهة نظر في المصالحة الكتائبية،» **النهار**، ٢٧/٢/٢٠٠١.

خسر السلطة، ولم يربح المعارضة، فبقي خلال أعوام يعاني خللاً في علاقته مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي أسقط رئيس الحزب جورج سعادة في الانتخابات النيابية»[٣٩]. ويؤكد بقرادوني أن «الكتائب يجب أن تكون جسراً بين السلطة وبكركي، وبين سوريا والمسيحيين... وأن دورها في السلطة قوة توازن، ترفع بصوت عال المطالب المسيحية ولكن على قاعدة انضواء المسيحيين في مشروع الدولة وليس في أي مشروع آخر»[٤٠].

أما الرد على بقرادوني من وجهة نظر معارضيه المنضوين تحت لواء «القاعدة الكتائبية» فيعبر عنه جوزف أبو خليل قائلاً إن «الكتائب الجديدة» قامت على التنصل من بيار الجميل و«كتائبه»، إن لم يكن على العداء لهما معاً. وهي، في أي حال، تتشكل من ضباط بلا عسكر، على رغم كل المحاولات الرامية إلى احتضان القاعدة العريضة للكتائب التاريخية وكل أشكال التودد إليها والإقناع بالخطاب السياسي الجديد الذي لا فوارق بينه وبين الخطاب الأيديولوجي السائد. ففي «لقاء الأحزاب»[٤١] يبدو الخطاب واحداً بين حزب الكتائب وحزب البعث مثلاً. فالتلازم بين المسارين يقضي بإزالة كل الفوارق بين الأحزاب وبين اللبنانيين جميعاً. والمقابل هو الثناء على «الكتائب الجديدة» وخطابها «المتجدد» بالقدر الذي يعوضه النيابة عن بيروت بنيابة عن بعلبك والهرمل! إلا أنّ هذه «الكتائب» ليست ضرورية، لا في بعلبك ولا في الهرمل، ولا طبعاً في المتن أو كسروان. إنها رقم زائد لا لزوم له في الحسابات المتصلة بالتوازنات الداخلية اللبنانية».

وهكذا تكون تجربة التغيير الديمقراطي التي أطلقها الحزب في السنوات الأخيرة قد وصلت إلى الطريق المسدود ليحلّ محلّها الصراع على السلطة والتشرذم وإقامة المتاريس بين «حزب السلطة» و«حزب القاعدة» إلى أجل غير مسمى.

---

(٣٩) **النهار**، ١٨/٩/٢٠٠١.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) **النهار**، ٢٧/٢/٢٠٠١.

في المقابل، لا يبدو أن الحزب الشيوعي الذي سعى إلى التغيير الداخلي في وضع افضل من حزب الكتائب. إلا أن خسارته كانت أقل نسبياً قياساً إلى الخسارة الكتائبية. فلم يكن في موقع سلطة وقرار في مناطق وجوده، مثلما كانت الحالة بالنسبة إلى حزب الكتائب منذ منتصف السبعينات. كما أن الحزب الشيوعي كان مسلحاً بالخطاب الأيديولوجي وبتحالفات أعطته بعض الحماية السياسية والمعنوية، إلى أن سقطت النظريات وتبعثرت التحالفات وجرى استبعاد الحزب من مواقع السلطة في لبنان ما بعد الحرب. وهو أيضاً، كحزب الكتائب، يواجه مشكلة مزدوجة: على مستوى القمة من خلال استئثار قيادة الحزب التقليدية بالقرار وعلى مستوى القاعدة التي سرعان ما تضاءلت أعدادها.

بناءً على ما تقدم، يتبين أن أزمة التغيير الديمقراطي في العمل الحزبي هي امتداد للأزمات الأخرى التي تعاني منها الأحزاب، وهي لا تقل أهمية وصعوبة عن الحدود المرسومة للعمل الديمقراطي داخل الحزب. المحاولتان اليتيمتان اللتان قام بهما الحزب الشيوعي وحزب الكتائب ظلتا غير مكتملتين، ما يؤكد محدودية الدور التي يمكن أن تقوم به الأحزاب لتفعيل الديمقراطية وتجذيرها في المجتمع المدني في المرحلة الراهنة.

يبقى أن نلقي الضوء على تجارب الأحزاب الرئيسية الأخرى في لبنان وأوضاعها، وهي أحزاب لم تشهد محاولات تغيير داخلية مماثلة لتلك التي حصلت داخل الحزب الشيوعي وحزب الكتائب.

ثالثاً: الحزب القومي وحزب البعث

نبدأ أولاً بالأحزاب المشاركة في السلطة، أي تلك التي انخرطت بصفة كاملة في المعادلة السياسية التي نشأت بعد الحرب. هناك أولاً الحزبان القوميان: الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي لسوريا. للمرة الأولى في لبنان تمثل الحزبان في الحكومات التي تألفت منذ إقرار اتفاق الطائف، هذا مع العلم أنه سبق وتمثل الحزب القومي بأسد الأشقر في

انتخابات عام ١٩٥٧ وحزب البعث الموالي للعراق بـ عبد المجيد الرافعي في انتخابات عام ١٩٧٢. حزب البعث يأتمر بالقيادة القومية في سوريا، والحزب القومي تربطه علاقات وثيقة بدمشق منذ أوائل الثمانينات. ولقد تمّ اختيار قومي سوري (نصري الخوري) لرئاسة المجلس الأعلى اللبناني – السوري الذي أُنشئ عام ١٩٩٣.

دخل حزب البعث السلطة من الباب العريض مع تزايد النفوذ السوري في البلاد، وهو حالياً في موقع يمكّنه من تحقيق بعض الأهداف القومية والسياسية التي ينادي بها. يردّ الأمين العام السابق للحزب عبد الله الأمين أزمة العمل الحزبي في لبنان ما بعد الحرب إلى أن «التجربة الحزبية لم تنجح بسبب الحرب والخلط بين مسألتين: التدريب العسكري والتدريب الفكري. ولم تكن التجربة موفقة»[٤٢]، ويضيف: «ما زلنا في مرحلة متخلفة جداً في هذا المجال. كل الأحزاب العربية عامة تعتمد الوسائل البدائية التبشيرية التي تخطاها الزمن. أمامنا اليوم عقول جديدة علينا مخاطبتها... أنا خائف من أن نصبح أحزاباً رجعية، وأن نتحول إلى الحديث عن أحزابنا كما نتكلم عن الأحزاب المندثرة. إذا لم يتمكن المفكرون الحزبيون من إعادة صياغة فكر جديد والتوجه نحو الشباب، فهناك خطر حقيقي أن تتحول أحزابنا إلى تنظيمات رجعية. لسنا قادرين اليوم على مخاطبة الشباب لأننا لا نملك جديداً نعطيهم إياه. وإذا ما ناقشونا فهم الرابحون». لذلك فإن إخراج العمل الحزبي من واقعه المتقهقر يكون، بحسب الأمين، من خلال «الدخول في العملية التربوية وتطبيع الناشئة على الحوار وحب الممارسة الديمقراطية في المدرسة والبيت والشارع. هذه التربية تؤسس لحياة حزبية ملؤها الحيوية وترسخ السلم الأهلي»[٤٣].

(٤٢) عبد الله الأمين، «حزب البعث»، مقابلة أجراها طوني عطا الله، في: مسرة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**، ص ١٢٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٢١.

لكن على الرغم من الإقرار بالأزمة التي يواجهها العمل الحزبي والدعوة إلى تطبيع الناشئة على الممارسة الديمقراطية، فإن الممارسة الحزبية لا تزال بعيدة من الديمقراطية، كما هي بعيدة من نظام الحزب الحاكم في سوريا منذ نحو أربعة عقود، والذي يعتبره حزب البعث في لبنان نموذجاً في العمل السياسي على المستويين القطري والقومي. حزب البعث هو «حزب الانقلاب»، كما عرّف عنه مؤسسه ميشال عفلق. وهذا الحزب، الذي وصل إلى السلطة بوسيلة الانقلاب واستمر في الحكم من خلال «حركات تصحيحية» متتالية هدفها إحداث تغيير جذري في حياة الأمة، لن يقف على رأي الشعب كلما قررت قيادة الحزب «تعميق» الحالة الثورية داخل المجتمع، كي تصح فيه التسمية الديمقراطية. إن الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وخارجه (في الدولة والمجتمع) ليست من المسائل التي تحظى باهتمام حزب البعث الذي انتقل باكراً «من المدارس إلى الثكنات»، كما يقول إبراهيم سلامة، منذ تسلمه السلطة في مطلع الستينات[٤٤].

أما الحزب السوري القومي الاجتماعي فبدايته كانت في المدارس إلا أنه لم يستطع أن يمارس السلطة من الثكنات. وللحزب القومي تاريخ طويل في العمل السياسي، وغالباً ما لجأ إلى العنف لتحقيق أهدافه القومية الداعية إلى قيام الأمة السورية، وهي الكيان الموحّد للكيانات «المصطنعة» التي أنشأها الاستعمار في منطقة الهلال الخصيب التي تضم لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق، مضافاً إليها جزيرة قبرص.

بدأ التحول الفكري والسياسي الأهم في سياسة الحزب في المؤتمر الذي انعقد في فندق ملكارت في بيروت في ١٦-٣١ كانون الأول ١٩٦٩، بعد صدور العفو عن قادة الحزب وكوادره الرئيسية. لم يتخلّ الحزب عن الفكرة القومية

(٤٤) انظر: إبراهيم سلامة، **البعث، من المدارس إلى الثكنات** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩).

السورية إلا أنه حاول ربط أفكار أنطون سعادة بالماركسية وتبنى قضايا القومية العربية وأقام علاقات وثيقة مع المنظمات الفلسطينية[٤٥]. وفي الوقت عينه، شهد الحزب منذ عام ١٩٧٠ سلسلة انشقاقات داخلية حول مسائل سياسية متعددة وصراعات على السلطة. كما جرت محاكمات حزبية أدت إلى إبعاد بعض المسؤولين الحزبيين البارزين. وفي عام ١٩٧٢ اكتشفت القيادة وجود تنظيم سري يساري في الحزب متعاطف مع إنعام رعد، وبعد سنتين حدثت «ثورة المنفذين العامين» في الحزب وأسفرت عن تأليف لجنة قيادية سرعان ما تمّ الانقلاب عليها[٤٦].

دخل الحزب الحرب عام ١٩٧٥ منقسماً بين جناحي الياس جرجي قنيزح وإنعام رعد، وشارك في جميع مراحلها. وغداة انتهاء حرب السنتين وبروز معادلة سياسية جديدة، جرى توحيد الحزب عام ١٩٧٨ برئاسة يوسف الأشقر. وقد شارك الحزب في عمليات المقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلي بعد العام ١٩٨٢ وأقام علاقات وثيقة مع دمشق. وفي منتصف الثمانينات شهد الحزب صراعات داخلية دامية بلغت الذروة مع اغتيال عميد الدفاع في الحزب محمد سليم. وتواصلت النزاعات الداخلية وتخللها عمليات اغتيال لبعض الكوادر الحزبية العسكرية إلى أن حصل انشقاق حزبي جديد عام ١٩٨٧. وأدّى هذا الانشقاق إلى تأليف قيادتين: قيادة «الطوارئ» المتحالفة مع سوريا والتي تولى رئاستها عصام المحايري ومن ثم عدد من الشخصيات الحزبية، وقيادة «المجلس الأعلى» التي رأسها إنعام رعد. وفي تلك الفترة توقفت عمليات المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي ودخل الحزب في صدامات عسكرية مع حركة أمل وحزب الله.

تمثل الحزب القومي في الحكومات التي تألفت منذ انتهاء الحرب بجناح

(٤٥) حشيشو، **الاحزاب في لبنان**، ص ١٣.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

«الطوارئ» وظل الجناح الآخر في موقع أضعف. وتمثل الحزب أيضاً بستة نواب في انتخابات عام ١٩٩٢ وبخمسة في انتخابات عام ١٩٩٦. وفي إثر وفاة إنعام رعد عام ١٩٩٨ بدأ العمل الجدي لتوحيد الحزب، وأسفرت الاجتماعات بين ممثلي التنظيمين عن تأليف «هيئة طوارئ» مشتركة في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، وتضم الهيئة أكثر من ٣٠٠ عضو. وقد تمّ توحيد الحزب عبر إجراء انتخابات حزبية في العام ٢٠٠٠.

كما يتبين، الصراعات الداخلية منذ السبعينات وانخراط الحزب بالحرب وبتحالفاتها المتقلبة، أضعفت الحزب وزعزعت تماسكه الداخلي. بعد انتهاء الحرب، سعى الحزب إلى ترتيب أوضاعه الداخلية وتحديد موقعه السياسي في نظام الحكم في لبنان وفي إطار أهدافه التغييرية والقومية. وعلى هذا الأساس، برز في جناح «الطوارئ» حالتان لم يختبرهما الحزب من قبل، من موقعه المشارك في الحكم في السلطتين التنفيذية والتشريعية: حالة يعبر عنها المشاركون في السلطة، ومن أركانها أسعد حردان الذي برز كقائد عسكري أثناء الحرب وهو اليوم الرجل القوي في الحزب، وحالة أخرى تسعى إلى استعادة دور الحزب التغييري متجاوزة بذلك المنافع الآنية الناتجة من المشاركة في السلطة.

مع وصول يوسف الأشقر إلى رئاسة الحزب عام ١٩٩٢ جرت محاولة تغيير جدية، سياسية وفكرية. وهذه المحاولة انبثقت من طرح الأشقر، الذي كان ترأس الحزب للمرة الأولى عام ١٩٧٤، حول فكرة المجتمع المدني/الدولة المدنية الهادفة إلى إصلاح الحياة السياسية من خلال نقلها «من النزاعات إلى الصراع السياسي - الفكري»[٤٧]. وعن هذه الفكرة، يقول يوسف الأشقر: «لعل الموضوع الحقيقي الذي يستحق أن يكون شاغل الحياة السياسية الأول، هو موضوع الدولة

(٤٧) الحزب السوري القومي الاجتماعي، عمدة الإذاعة والإعلام، بيان رئيس الحزب الأمين يوسف الأشقر، ١٥/١٠/١٩٩٢، ص ٦.

المدنية/ المجتمع المدني. وهو يستحق أن يحصل فرز القوى المتصارعة على أساسه، بدلاً من الفرز الطائفي بين المسيحيين والمحمديين. وبدلاً من الفرز على أساس الشعار الأيديولوجي بين يمين ويسار لا دليل لهما ولا دليل عليهما. ولا بأس عندها، بل من الطبيعي ومن المطلوب أن تنقسم القوى السياسية إلى جبهتين: جبهة العاملين للدولة المدنية والمجتمع المدني وجبهة المناهضين لهما. وفي حالتنا، يتمثل ذلك في جبهة الدولة والمجتمع الواحد والتوحيديين، وجبهة التقسيم والتقسيميين. جبهة السلم المجتمعي بعد السلم الأهلي، وجبهة الذين يحنون إلى الحرب الأهلية. عندها يكون صراع مكشوف لأطراف مكشوفة، بمنطلقات مكشوفة ولأهداف سافرة. الصراع يرغم المتصارعين على الكشف عن وجوههم في مبارزة صريحة، بينما مسرح النزاعات لا يعرف غير الأقنعة والمقنعين، كما على حواجز القتل على الهوية»[48].

هذا الفرز بين الجبهتين سيؤدي، بحسب الأشقر، إلى إبراز المواطنة الصحيحة «والحرية والعدالة والخير والمساواة والسيادة» التي «لا وجود لها أبداً في غياب المجتمع المدني»[49]. إذاً، المجتمع المدني هو «أداة الإنقاذ فضلاً عن أنه موضوع الإنقاذ». أما الديمقراطية فعلى المجتمع المدني أن يكون حاضراً فيها، في «البيئة الاجتماعية، وفي الحياة السياسية وعند أطرافها»[50].

هذا الكلام المبدئي في المجتمع المدني، اللا طائفي والموحِّد للمجتمع وبالتالي للأمة، ينطلق من مسلمة نظرية حول المجتمع المدني ويفترض أنه مفتاح التغيير الشامل في الدولة والمجتمع، وصولاً إلى الأهداف الأخرى المنشودة، ومنها الديمقراطية. وعن آلية التغيير، يدعو الأشقر إلى ممارسة الديمقراطية داخل

(٤٨) الحزب السوري القومي الاجتماعي، عمدة الإذاعة والإعلام، بيان رئيس الحزب الأمين يوسف الأشقر، ١٥/١٠/١٩٩٢، ص ٧.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

الحزب ويقول: «إن موضوع مصدر السلطات في الحزب وموضوع آلية المجيء بالسلطة والذهاب بها وتغييرها، وموضوع فصل السلطات، ومواضيع التمثيل والتعبير وآلية المصافي، كلها موضوعات مطروحة للنقاش والحوار في ضوء المرحلة التاريخية والحزبية التي نحن فيها. وثمة آراء واتجاهات متباينة في هذه الموضوعات، وهي كلها ستكون متمثلة في اللجان المختصة وفي الندوات التي ستكون مخصصة لهذا الشأن. ونحن حريصون على إبعاد هذه الأبحاث عن أجواء الشعارات ووضعها في سياق مؤسساتي عقلاني مسؤول»[51].

جهد الأشقر في شرح أفكاره لقيادة الحزب وكوادره وفي الدفاع عنها من خلال ربطها بفكر أنطون سعادة وبالعقيدة الحزبية التي هي بنظره «نور يضيء معالم الطريق وليست بحد ذاتها صاحبة قضية»[52]، إلا أنه لم يصل إلى النتيجة المتوخاة. وهذا ما حمله على الاستقالة في مطلع عام ١٩٩٤، أي بعد أقل من سنتين على توليه رئاسة الحزب. الواقع أن محاولة «إخضاع الحزب لوظيفة في المجتمع»، كما يصف يوسف الأشقر مشروعه[53]، وبالتالي تجديد دوره من خلال تعميم أفكاره ومبادئه داخل المجتمع بانفتاح ومرونة، لم يلاق التأييد الحزبي المطلوب. لا بل لاقى المشروع معارضة على مستوى القيادة «إما لعدم فهم أبعاد المشروع عند بعضهم، وإما لعدم الرغبة في الفهم عند البعض الآخر، وإما لتغلب نوع من الذاتية الحزبية الضيقة على ذاتية الحزب الرسولية الأصلية، عند بعض ثالث، اصطدام المشروع بهذه العقبات وبغيرها مما لا مجال للتبسط فيه الآن، صدمني بالفعل، لأنني رأيت فيه دليل ظاهرة خطيرة عززت قناعتي بالحاجة الكبيرة إلى عملية إصلاحية جذرية في الحزب، وفي الحياة الحزبية في لبنان وربما في

(٥١) يوسف الأشقر، «المجتمع المدني، مشروع تحصين لمواجهة السلم الإسرائيلي،» حديث نشر في مجلة **الشعلة** (٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ١٧.

(٥٢) مقابلة مع يوسف الأشقر، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(٥٣) المصدر نفسه.

العالم العربي كله، لا سيما في مستوى القيادات وفي التنشئة الحزبية»[٥٤]. وبكلام أوضح، يرد الأشقر أسباب تعثر المشروع إلى: (١) التربية الحزبية الجامدة التي ترى الأشياء منقسمة بين نور وظلمة؛ (٢) خروج الحزب من الحرب ودخوله في مغانم السلطة؛ (٣) عصبية الحزب التقليدية التي تشدد على أولوية التماسك الداخلي؛ (٤) إعطاء الحزبيين أهمية للشكل أكثر من الجوهر (تسمية المجتمع المدني وفهمه وكأنه مغاير للقومية)؛ (٥) تصوير المشروع وكأنه انتقاص من دور النضال العسكري الذي خاضه الحزب في أثناء الحرب[٥٥].

من الواضح أن الحزب القومي لم يكن مهيئاً لعملية تغيير في فكره وفي نهج عمله داخل المجتمع الحزبي أولاً، ومن ثم في المجتمع المدني. فبالاضافة إلى المعارضة المبدئية لطرح الأشقر لأسباب سياسية وعقائدية في صفوف الحرس الحزبي القديم، هناك أيضاً المعارضون لأسباب مصلحية، إذ إن التغيير، في حال نجاحه، سيؤدي إلى إضعاف مواقعهم داخل الحزب، ولا سيما أولئك الذين استأثروا بالسلطة الحزبية أثناء الحرب وهم اليوم في موقع نفوذ كبير بمواجهة «القيادة المدنية».

إن إعادة النظر في أولويات الحزب وفي أسلوب عمله على مستوى المجتمع المدني اصطدمت بواقع الجمود الطاغي على الحزب، فلا مراجعة نقدية لمسار الحزب في العقدين الأخيرين، ولا إعادة نظر في توجهاته السياسية في ظل التطورات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، ولا تغيير في الهيكلية التنظيمية التي تتحكم بها القيادة على نحو كامل. لذلك فالديمقراطية ليست من المسائل التي تستأثر باهتمامات الحزب، إذ إن همومه قومية وحدوية، مع تركيز في خطابه السياسي على محاربة الطائفية وعلى «الصراع المتواصل مع اليهود». أما

(٥٤) مقابلة مع يوسف الأشقر، **الديار**، ١/٨/١٩٩٩.

(٥٥) مقابلة مع يوسف الأشقر، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

العقيدة فهي منزلة لا تمس على الرغم مما حصل من تحولات جذرية في التاريخ والجغرافيا وفي النظامين العالمي والإقليمي منذ كلام سعادة في السياسة والتاريخ قبل نصف قرن. «حزبنا»، يقول حنا الناشف عميد الإذاعة والإعلام في الحزب، «هو حزب وحدوي. ونحن لسنا مع وحدة اللبنانيين فحسب بل مع وحدة السوريين بأكملهم»[٥٦]. هذا مع العلم أن الحزب لم يُنجز أي تقدم ملموس باتجاه تحقيق أهدافه القومية منذ تأسيسه، وهو محظور منذ الخمسينات في جميع كيانات «الأمة السورية» باستثناء لبنان.

ويرى الحزب القومي أنه المكوّن لنواة المجتمع السوري الذي عليه أن يتنظم ويتطور لإنضاج الحالة القومية فيصبح المجتمع على شاكلة الحزب - المجتمع. ويتميز الحزب، كما أشار عدد من الباحثين، بمركزية شديدة وبدرجة عالية من الانضباط، ويدعو إلى التغيير بأساليب العنف والانقلاب[٥٧]. فمنذ تأسيسه لم تكن الممارسة الديمقراطية في الحزب أو مسألة السلطة من صلب اهتماماته لا في زمن سعادة ولا بعده، لذلك فإن نظرة الحزب إلى دوره في المجتمع المدني تختلف عن نظرة الأحزاب لدورها في مجتمعاتها، وخصوصاً في الأنظمة الديمقراطية. فالحزب يعتبر نفسه النموذج الأفضل للمجتمع، وبالتالي على المجتمع أن يتقيد بمبادئ الحزب وفكره وليس العكس.

ولأن الحزب يلتزم العلمانية، فإنه يعتبر نفسه متقدماً على مجتمع لبنان ونظامه الطائفي. وبما أن وحدة الأمة هي الهدف المنشود، فهي تبدأ بالمجتمع

(٥٦) حنا الناشف، مقابلة أجراها طوني عطا الله في: مسرة (إشراف)، **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**، ص ٢١١.

(٥٧) انظر:
Labib Zuwiyya-Yamak, *The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis* (Cambridge: Harvard University Press, 1966), pp. 111-146, and Michael Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of Fragmented Political Culture* (Ithaca: Cornell University Press, 1967), pp.103-114.

حيث يوجد الحزب لتصل إلى الأمة. غير أن عملية الانتقال هذه غالباً ما يعبّر عنها بشعارات ونظريات مغايرة للواقع، فتتحول العلمانية عملياً إلى مقولة نظرية ويتأجل الكلام عن الديمقراطية، إذ إن الاعتقاد السائد يجعل من العلمانية شرطاً أساسياً للوصول إلى الديمقراطية الصحيحة.

والمفارقة أن الحزب القومي المتحالف مع سوريا يتمتع بحرية الحركة السياسية والإعلام والتنظيم الشعبي في لبنان ذي النظام الطائفي بينما هو محظور في سوريا ذي النظام العلماني. هذا الواقع المليء بالتناقضات يضع الحزب أمام تساؤلات كبيرة لا بد من أن يواجهها في هذا الزمن من التحولات الكبيرة التي أطاحت بمقدسات عقائدية وفكرية في العالم، ومنها المنطقة التي تنتمي إليها «الأمة السورية».

رابعاً: الحزب التقدمي الاشتراكي

خلافاً للحزب القومي، تميّز الحزب التقدمي الاشتراكي بقدرة عالية على التأقلم مع تقلبات موازين القوى أثناء الحرب وبعدها. مع تسلم وليد جنبلاط قيادة الحزب بعد اغتيال والده عام ١٩٧٧، تحول الحزب تدريجاً إلى تنظيم محلي، غالبية كوادره وأعضائه ينتمون إلى الطائفة الدرزية. وانحصر نشاط الحزب في المنطقة الجنوبية من جبل لبنان حيث يتواجد العدد الأكبر من دروز لبنان. وفي مرحلة سابقة، انحسر وجود الحزب العسكري في بيروت اثر المواجهات العسكرية التي خاضها مع حركة أمل في النصف الثاني من الثمانينات.

لم يشهد الحزب الاشتراكي حركات تمرد أو انشقاق منذ تأسيسه، ولم تظهر أية حركة تغيير داخل الحزب أو مراجعة نقدية لتوجهاته السياسية والفكرية باستثناء ما يصدر من رئيس الحزب وليد جنبلاط من وقت إلى آخر من مواقف علنية داعية إلى إعادة النظر في توجهات الحزب وفي المسلمات التي ارتكز عليها منذ نشوئه. ولقد باتت صورة الحزب ودوره السياسي ملازمة لشخص رئيسه. كما أن قاعدة الحزب وكوادره هي اليوم من أكثر القواعد والكوادر ولاء لرئيس الحزب، بالمقارنة

مع الأحزاب الأخرى. فمهما تغيرت مواقف وليد جنبلاط وتبدلت تحالفاته، وبمعزل عن أسباب تلك التحولات، فإن نفوذه الحزبي لا يتأثر، فلا محاسبة حزبية لسياسته المتقلبة ولا مساءلة جدية لقراراته. الواقع أن الحزب هو أداة طيّعة بيد جنبلاط، الزعيم الأكثر نفوذاً ضمن الطائفة الدرزية.

هذا الموقع المؤثر لرئيس الحزب يؤمنه أيضاً جهاز الحزب الذي «ينسجم مع موقع رئيسه وأبرز مؤسسيه، كمال جنبلاط، إذ يراعي زعامته السياسة في إيلاء الرئاسة موقعاً هاماً بين هيئات الحزب الأخرى، ويراعي حزبيته التقليدية التي تقر بالزعامة وبالتالي تقر له بالرئاسة عندما تصبح في عداد حزبيته الجديدة»...[٥٨] ويضيف فارس اشتي: «لكن ما يقترن بمركزية السلطة في الحزب الدور المعطى للرئاسة في الدستور والحجم الكبير الذي شغله جنبلاط في هذا المنصب، بحيث انحصرت السلطة بشخصه أو كادت تنحصر، وأصبحت القرارات المتخذة في القيادة تحمل طابعه، إذ قلما صدر قرار لم يكن جنبلاط موافقاً عليه، أو غير معترض عليه على الأقل... لجنبلاط دور محوري في العملية القيادية إلى الدرجة التي حدت بالبعض إلى القول إن الحزب التقدمي الاشتراكي هو حزب كمال جنبلاط ودفع البعض لاتهام جنبلاط بالتفرد، وبأنه الحزب، وساد انطباع عام بأن القيادة هي جنبلاط»[٥٩]. فإذا كانت تلك هي الحال في زمن رئاسة كمال جنبلاط للحزب، حيث كان للحزب طابع وطني واهتمامات وتحالفات سياسية واسعة تتجاوز الطائفة الدرزية ومصالحها، فكم بالحري اليوم في زمن انحسار الحزب على المستوى الوطني وحصر اهتماماته بالشأن الدرزي، وبعد أن بلغت سيطرة وليد جنبلاط على الحزب درجة غير مسبوقة.

(٥٨) فارس اشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥** (المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٩)، ص ٦٠٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦١٦-٦١٧.

شارك جنبلاط في الحكومات التي تألفت منذ انتهاء الحرب واستطاع أن يتحكم إلى حد كبير بمجرى الانتخابات النيابية وبنتائجها منذ عام ١٩٩٢، فأوصل محازبيه ومناصريه من الدروز ومن طوائف أخرى إلى المجلس النيابي في دائرتي الشوف وعاليه، منطقة النفوذ الرئيسية للزعامة الجنبلاطية. ومن موقعه كوزير للمهجرين في عدد من الحكومات، استطاع أن يحافظ على زعامته المناطقية من خلال عملية إرجاع المهجرين إلى قراهم والتي كلفت الخزينة ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار أميركي.

خامساً: حركة أمل وحزب الله

يمكن تصنيف حركة أمل وحزب الله في خانة مستقلة عن الأحزاب الأخرى، إذ انهما تنظيمان مسلحان يقومان بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. فبينما حركة أمل قامت بعمليات عسكرية محدودة لجهة عددها وفاعليتها، فإن حزب الله أنشأ تنظيماً عسكرياً متكاملاً موازياً للتنظيم السياسي الحزبي. ويتم تدريب القوى العسكرية وتحريكها بسرية تامة وبتنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية. ولحزب الله والقوى العسكرية التابعة له ارتباطات عسكرية وأمنية وثيقة مع سوريا، ويتلقى الحزب الدعم العسكري والمالي من إيران المتحالفة مع سوريا. ويتميز الحزبان بأنهما التنظيمان السياسيان المتنافسان داخل الطائفة الشيعية. والتنافس في مرحلة الحرب أدى إلى صدامات عسكرية بين الطرفين في أواخر الثمانينات، تمّ وضع حد لها بعد تدخل سوريا وإيران.

و يتميز الحزبان أيضاً بأنهما تأسسا حديثاً بالمقارنة مع الأحزاب اللبنانية الأخرى وتشكلا كقوى سياسية خلال سنوات الحرب[٦٠]. فحركة أمل، المنبثقة

(٦٠) حول حركة أمل وحزب الله، انظر: توفيق المديني، **أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

من حركة المحرومين التي أسسها الإمام موسى الصدر في منتصف السبعينات، تزامن نشوؤها مع اندلاع الحرب. وبعد غياب الصدر عام ١٩٧٨ ترأس حركة أمل حسين الحسيني (رئيس المجلس النيابي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٢) ومن ثم نبيه بري منذ عام ١٩٨٠. أما حزب الله فنشأ في منتصف الثمانينات، غير أن جذوره تعود إلى حزب الدعوة في العراق وإلى التأثير المباشر للثورة الإسلامية في إيران[٦١]. ولقد انضم عدد من الكوادر السياسية والعسكرية في حركة أمل إلى حزب الله في الثمانينات لأسباب متعددة.

مع تولي رئيس حركة أمل نبيه بري رئاسة مجلس النواب باتت حركة أمل أشبه بـ «الحزب الحاكم» داخل الطائفة الشيعية وأصبح حزب الله في موقع الحزب المعارض. شارك الحزبان في الانتخابات النيابية وحصلا على عدد غير قليل من المقاعد (٨ مقاعد لحزب الله و ٥ لحركة أمل في انتخابات ١٩٩٢ و ٧ لحزب الله و ٨ لحركة أمل في انتخابات عام ١٩٩٦ و٧ لحركة أمل و ٩ لحزب الله في انتخابات عام ٢٠٠٠). إلا أن حركة أمل تمثلت في الحكومات التي تألفت منذ انتهاء الحرب وفي عدد من التعيينات الإدارية الأساسية، بينما بقي حزب الله خارج السلطة التنفيذية. لكن على الرغم من وجود قواعد شعبية ثابتة للطرفين، تمكن حزب الله في السنوات الأخيرة من توسيع رقعة انتشاره ونفوذه على حساب حركة أمل، وخصوصاً في الجنوب، وبات يتقاسم المرجعية السياسية الشيعية مع حركة أمل. وهذا واضح من نتائج الانتخابات النيابية والبلدية عام ١٩٩٨ في البلدات والقرى حيث يوجد كثافة شيعية.

(٦١) انظر: وضاح شرارة، **دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، ص ١٩٥-٣٠٨. انظر أيضاً: Augustus Richard Norton, *Hizballah of Lebanon: Extremist Ideals vs Mundane Politics* (NewYork: Council on Foreign Relations, 1999); Magnus Ranstrop, *Hizb'Allah in Lebanon: The Politics of the Western Hostage Crisis* (London: Macmillan Press LTD, 1997), and Amal Saad - Ghorayeb, *Hizbullah: Politics and Religion* (London: Pluto Press, 2002).

في المؤتمر العام التاسع لحركة أمل الذي انعقد في ١٨ - ١٩ أيلول ١٩٩٨، سعت الحركة إلى معالجة عدد من المسائل: غياب الخطاب السياسي الموحد، الانتقال إلى مرحلة جديدة في العمل السياسي على المستوى الوطني، وإيجاد هيكلية تنظيمية، إضافة إلى إدخال وجوه جديدة إلى الحركة[٦٢]. لكن ما أفضى إليه المؤتمر هو غير ذلك. وفي هذا الصدد يقول إبراهيم بيرم، نقلاً عن بعض المشاركين، إن المؤتمر تميز بأمور ثلاثة: «أولها غياب وجهات النظر القاعدية المحاسبة والمسائلة لقيادة الحركة طوال السنوات الست التي انقضت على آخر مؤتمر عام. والثاني أن هذه الحركة هي رئيسها نبيه بري والرئيس بري هو الحركة. والثالث هو الإعجاب الضمني الذي يكنه بري لمنافسه الأساسي حزب الله تنظيماً وعملاً... إن العمل السياسي اللافت في هذا المؤتمر كان تلاوة الوثيقة السياسية والاعتراض على بعض مضامينها... والملاحظ أن المعترضين والمعارضين أنفسهم لم يكونوا على غرار ما يحصل في الأحزاب والتنظيمات ذات العراقة في العمل الحزبي، يحملون أوراقاً ووثائق تتضمن في شكل منهجي مآخذهم على آلية العمل الحركي وعلى ممارسات القيادة وأدائها. واللافت أيضاً أن هؤلاء كانوا المبادرين إلى رفع أصواتهم بالتكبير والصلوات عندما جاء أوان اقتراح التفويض إلى رئيس الحركة صلاحية اختيار كل الصف القيادي في الأطر القيادية المحدثة والقديمة. وفي هذا دلالة واضحة على أن الجسم المتقدم في أمل صار خلواً من أي تيارات تحمل آراء متنوعة تحت سقف التوجه العام للحركة»[٦٣].

مع إقرار الوثيقة السياسية في المؤتمر التاسع تبقى أسئلة مطروحة حول إمكانية تطبيقها. تدعو الوثيقة إلى ضرورة قيام تغيير تنظيمي شامل لمواكبة البرنامج السياسي، وهي تؤكد على التزام الديمقراطية والشفافية والمحاسبة وبناء المؤسسات

---

(٦٢) محمد شقير، **الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٨.

(٦٣) إبراهيم بيرم، **النهار**، ٢٢/٩/١٩٩٨.

السياسية والتنظيمية الفاعلة ومد الجسور مع القاعدة والخروج من عقلية الخدمات الفردية والمحسوبيات[٦٤]. وقد أعطت الوثيقة صلاحيات واسعة لرئيس الحركة لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لترتيب البنية الداخلية. والتبديلات، التي شملت عدداً من المسؤولين، عكست التفويض الكامل الذي منحه المؤتمر للرئيس، «ما أفسح في المجال أمام تحكم الاعتبارات الشخصية والولائية، وحصر القيادة المتنفذة في الحركة بأشخاص موالين بالكامل للرئيس بري في مقابل إقصاء الذين يعترضون على عدد من السياسات المتبعة سواء في داخل الحركة أو ممن يتولون الوظائف العامة في الدولة»[٦٥].

إن حركة أمل اليوم في وضع شبيه في بعض جوانبه بوضع حزب الكتائب في منتصف السبعينات: رئيس قوي وقادر أن يحسم الأمور داخل الحركة بالشكل والمضمون الذي يراه مناسباً، موقع فاعل في الحكم يمكن استخدامه لتقديم شتى أنواع الخدمات لأعضاء الحركة، وغياب أي محاسبة جدية للقيادة الموالية للرئيس. فالحركة التي تعتبر أنها خرجت من الحرب منتصرة، ترى أنها حققت إنجازات كبيرة بالنسبة إلى الطائفة الشيعية وذلك عبر وصول رئيسها إلى رئاسة مجلس النواب وإنجازها مشاريع تنموية في المناطق الشيعية، وخصوصاً من خلال سيطرتها على «مجلس الجنوب».

الواقع أن أهداف الحركة وتنظيمها وأولوياتها مفصلة على قياس رئيسها، وهي تتلخص بالحفاظ على مواقعها في الحكم والإدارة العامة وعلى نفوذها ضمن الطائفة الشيعية. المسائل الأخرى كالديمقراطية داخل الحزب وإصلاح الحركة من الداخل ليست في سلّم أولويات الحركة في المرحلة الحاضرة. وفي ما يخص الديمقراطية، تعتبر حركة أمل أن النظام الطائفي مناقض للديمقراطية، من هنا

---

(٦٤) علي الأمين، **النهار**، ٦/٧/١٩٩٩.

(٦٥) علي الأمين، **النهار**، ٦/٧/١٩٩٩.

مطالبتها بإلغاء الطائفية السياسية، فيكون «نظام العدالة بديلاً من النظام الطائفي»[66]. هذا المفهوم التبسيطي للديمقراطية في مجتمع منقسم كالمجتمع اللبناني والصادر عن حزب طائفي بقاعدته وكوادره واهتماماته، لا يلقى آذاناً صاغية خارج إطار حركة أمل ومناصريها ضمن بيئتها الشيعية.

على نقيض حركة أمل، يتميز حزب الله بأنه من أكثر الأحزاب اللبنانية تنظيماً وانضباطاً، وهو «حزب ديني سياسي بكل ما للكلمة من معنى»، كما يقول نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم[67]. يتمتع حزب الله بوضع مميز بسبب تنظيمه العسكري الفاعل الذي من خلاله استطاع أن يُلحق خسائر بشرية جسيمة في الجيش الإسرائيلي وفي صفوف حليفه «جيش لبنان الجنوبي»، ما أجبر إسرائيل على الانسحاب من الجنوب في أيار ٢٠٠٠. انخرط حزب الله في اللعبة السياسية منذ انتهاء الحرب، وخصوصاً منذ انتخابات عام ١٩٩٢، بمرونة سياسية وواقعية لافتة، وهو اليوم التنظيم السياسي الأكبر داخل الطائفة الشيعية.

مبادئ حزب الله يلخصها الشيخ نعيم قاسم بالتالي: «نحن حزب يحمل الإسلام كعقيدة وشريعة ويعتبر منهجاً صالحاً بل المنهج الأصلح للحياة»[68]. ويتابع قاسم: «نحن حركة فكرية إسلامية جهادية سياسية اجتماعية تعمل في كل ما يهم الإنسان ليكون عزيزاً ومستقلاً»[69]. كما يدعو حزب الله إلى قيام دولة إسلامية في لبنان، إذ «لا تعارض»، بحسب قاسم، «بين ما ورد في مقدمة الدستور اللبناني وبين طرحنا للجمهورية الإسلامية، لأننا نعتبر أن المنطقة إذا كانت

(٦٦) أيوب حميّد، مقابلة أجراها طوني عطا الله، في: مسرة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**، ص ٢٦٨.

(٦٧) الشيخ نعيم قاسم، المصدر نفسه، ص ١٩٩. انظر أيضاً: توفيق المديني، **أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية** (دمشق: الأهالي للنشر، ١٩٩٩).

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

مقسمة بالطريقة التي هي عليها الآن... كنتيجة من نتائج الاستعمار...»[70].

«أما طرحنا للدولة الإسلامية»، يتابع قاسم، «فهو طرح مبني على قناعتنا الفكرية وهو مثل أي طرح فكري آخر لأي جماعة تنظّر له وتعمل له إذا وجدت أكثرية تؤمن بهذا الطرح... ما هو المانع أن تؤمن الأكثرية الساحقة بنظام إسلامي في لبنان أو تؤمن الأكثرية الساحقة بآراء وبأنظمة أخرى... فلماذا لا يسلم الآخرون بفكرتنا إذا كانت سليمة وصحيحة وأيدتها الأكثرية الساحقة من اللبنانيين؟»[71].

وللتمهيد للدولة الإسلامية، يسعى حزب الله إلى بناء مجتمع إسلامي، وتحديداً في بيئته الشيعية. أما النموذج للمجتمع والدولة فهو الجمهورية الإسلامية في إيران، المرجع الروحي والسياسي لحزب الله. فإذا استطاع حزب الله أن يقيم الدولة الإسلامية في لبنان يكون قد حقق هدفه الأسمى، وإلا فإنه سيكتفي بما يمكن أن يحققه ضمن بيئته. فالحركة الإسلامية الخمينية، يقول وضاح شرارة، لا تخفي مقصدها، «وهو إنشاء مجتمع يقوم من المجتمع القائم محل النقيض. ولما نمت الحركة على أطراف المجتمعات اللبنانية القائمة والمستقرة بعض الاستقرار... أمكنها الزعم بأنها تنشئ كل شيء إنشاء جديداً، ولا تدين لما سبقها، ولمن سبقها بشيء. وأمكنها أن تذهب إلى مثل هذا القول، من غير أن تظهر بمظهر من يدعي دعوى باطلة ولا سند لها من حقيقة وواقع»[72].

من الواضح أن النموذج في العمل السياسي الديمقراطي الذي ينادي به الحزب، سواء في ظل الدولة الإسلامية أو في غيابها، مغاير للنموذج المتعارف عليه في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في الغرب أو للنظام الديمقراطي التعددي على الأساس الطائفي (Consensual Democracy) المعمول به في لبنان. ثمة هوة فاصلة بين حزب الله والمجتمع المدني على المستويات السياسية والفكرية والطائفية. فهو بالنسبة إلى

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٧١) الشيخ نعيم قاسم، المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٧٢) شرارة، **دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً**، ص ٢١٩.

المسيحيين حزب ديني، وبالنسبة إلى المسلمين من غير الشيعة حزب شيعي، وبالنسبة إلى الشيعة من غير مناصريه حزب متشدد، وبالنسبة إلى الأحزاب اليسارية حزب أصولي «رجعي». لذلك فإن مجتمع حزب الله بطروحاته ومعاييره يمثل نقيضاً «لمجتمعات» لبنان الأخرى الضيقة وللمجتمع المدني الأوسع.

في مؤتمر حزب الله الخامس الذي انعقد في أواخر تموز ١٩٩٨، تمّ التجديد للأمين العام السيد حسن نصر الله للمرة الثالثة بعد تعديل المادة في النظام الداخلي التي تنص على وجوب عدم التمديد للأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين. ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن ثمة تركيزاً في موقع القرار يصب في خانة «تعزيز موقعية الأمين العام على حساب مؤسسات الحزب الأخرى بحيث بدأت ظاهرة معاوني ومستشاري الأمين العام تبرز أكثر فأكثر، والتي يطاول اهتمامهم شتى الشؤون التي يرعاها وتهتم بها مؤسسات الحزب»[٧٣]. وهذا يعني عملياً أن حزب الله، الذي تميز في انطلاقته بنمط عمل ضمن قيادة جماعية، بدأ في الجنوح باتجاه مركزية القرار والشخصنة.

لحزب الله موقع خاص على الخارطة السياسية في لبنان ما بعد الحرب، إذ هو المستفيد الأول من تقاطع مصالح ونزاعات إقليمية تتجاوز السياسة اللبنانية وأطرها التقليدية. والحرب التي خاضها حزب الله في الجنوب هي امتداد للنزاع العربي - الإسرائيلي، وهي الجبهة الوحيدة المشتعلة في حقبة المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل، بقدر ما هي حرب مقاومة وتحرير. هذه المعادلة تضع حزب الله في حالة خاصة تميزه عن سواه من الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية. غير أن خصوصية الحالة هي بطبيعتها مرحلية، لذا يتحتم على حزب الله أن يتهيأ «لتطبيع» وضعه في مجرى السياسة الداخلية. «الرسالة المفتوحة» التي أعلنها الحزب في شباط ١٩٨٥ والتي حدد فيها رؤيته السياسية في الشأن اللبناني وفي

(٧٣) علي الأمين، **النهار**، ٢٤/٧/١٩٩٨.

الصراع مع إسرائيل تجاوزتها تطورات الداخل والخارج. والخطاب السياسي العام لحزب الله في الشأن الداخلي حول رفض النظام الطائفي والمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية لا يمكن أن يشكل بديلاً من رؤية سياسية تنطلق من واقع البلد السياسي والاجتماعي وحدود إمكاناته للوصول إلى الممكن بدل سلوك طريق المستحيل.

سادساً: الأحزاب الإسلامية الأخرى

الكلام نفسه يصح في الأحزاب الإسلامية الأخرى: الجماعة الإسلامية، حركة التوحيد الإسلامية، وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش). هذه الأحزاب الأصولية السنية لا تؤيد الواقع السياسي والفكري «اللاشرعي» للدولة غير الإسلامية في لبنان، ولا سيما بالنسبة إلى حركة التوحيد الإسلامية المتطرفة التي أسسها الشيخ سعيد شعبان عام ١٩٨٢ وقادها حتى وفاته عام ١٩٩٨[٧٤].

تأسست جمعية المشاريع قبل نحو خمسين سنة، وقد اغتيل رئيسها الشيخ نزار الحلبي عام ١٩٩٥ وتم توجيه الاتهام إلى جماعة أبو محجن الفلسطينية، كما أن الجمعية في نزاع مع دار الفتوى الإسلامية حول سيطرتها على بعض المساجد في بيروت ومناطق أخرى. وبحسب رئيس الجمعية الشيخ حسام قراقيرة، الذي تولى القيادة بعد الحلبي، إن «جماعة الأخوان المسلمين فاسقون لأن مفهومهم الديني فاسق وتاريخهم أسود»[٧٥]. وللجمعية علاقات وثيقة مع سوريا، ولقد اشتهرت بتنظيم احتفالات شعبية في السنوات الأخيرة بمناسبة عيد الجيشين اللبناني

(٧٤) حول الحركات الإسلامية، انظر: رضوان عقيل وإبراهيم بيرم، **النهار**، ٤/٤/١٩٩٧؛ خضر طالب، **السفير**، ١٤/٧/١٩٩٩؛ نهاد حشيشو، **الأحزاب في لبنان**، ص ٥١ ـ ٥٨؛ غسان علم الدين، «قراءة في الحركات الإسلامية في طرابلس، جند الله نموذجاً،» **النهار**، ٥/١٢/٢٠٠١.

(٧٥) حشيشو، **الأحزاب في لبنان**، ص ٥٦. انظر أيضاً: A. Nizar Hamzeh and R. Hrair Dekmejian, «A Sufi Response to Political Islamism: Al - Ahbash of Lebanon,» *International Journal of Middle East Studies*, 28 (1996), pp. 217 - 229.

والسوري. وتمثلت الجمعية بنائب واحد في انتخابات ١٩٩٢، ولم تفز بأي مقعد نيابي في انتخابات عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠. أما الجماعة الإسلامية، التي تأسست عام ١٩٦٤، فهي تنادي بالدولة الإسلامية، كما أنها في نزاع عقائدي وتنافس سياسي شديد لا يخلو من العنف مع جمعية المشاريع. وتمثلت الجماعة الإسلامية بثلاثة نواب في انتخابات ١٩٩٢ وبنائب واحد في انتخابات ١٩٩٦ ولم تتمكن من إيصال أي من مرشحيها في انتخابات ٢٠٠٠.

لم تطرح هذه التنظيمات مسألة ممارسة السلطة والديمقراطية الحزبية، إذ إنها لا تدخل في صلب اهتماماتها السياسية والدينية. وفي حال طرحت ولاقت الاهتمام خارج الإطار الحزبي، فنموذج الدولة الإسلامية التي تنادي به تلك الأحزاب والتي تعتبره أكثر تمثيلاً للشعب، وبالتالي أكثر شرعية وعدالة من النظام الديمقراطي «المستورد» من الغرب، لا يلقى الاستحسان والتأييد خارج الأوساط السنية لأسباب متعددة، سياسية واجتماعية وطائفية.

سابعاً: الأحزاب المحظورة أو المقيدة

الأحزاب والتنظيمات المحظورة بقرار من السلطة هي حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر المؤيد للعماد ميشال عون، وهما ناشطان، وحزب البعث الموالي للعراق. أما حزب الوطنيين الأحرار فهو مقيد في حركته ومستهدف من قبل السلطة، بينما حزب الكتلة الوطنية ناشط على نحو محدود. باستثناء حزب البعث الموالي للعراق، فإنّ الجامع بين تلك القوى قاعدتها المسيحية وموقفها الرافض للأوضاع السياسية التي تسود البلاد منذ انتهاء الحرب، إذ ترى أن المشكلة الأساس تكمن في غياب السيادة الوطنية وتعتبر أن مسار العلاقات اللبنانية - السورية في السنوات التي تلت الحرب أتى على حساب المصلحة اللبنانية.

هموم الأحزاب المحظورة والمقيدة تختلف عن هموم الأحزاب الأخرى واهتماماتها. فمنها من لم يشارك في الحرب كحزب الكتلة الوطنية الذي وقف ضد

دخول القوات السورية إلى لبنان منذ عام ١٩٧٦ وضد سيطرة الميليشيات، كما أنه عارض اتفاق الطائف. ويشارك حزب الكتلة الوطنية في موقفه من الطائف والوجود السوري حزب الوطنيين الأحرار والتيار الوطني الحر. حزب القوات اللبنانية في موقع مختلف، إذ تمّ حلّه عام ١٩٩٤، وزج قائده سمير جعجع في السجن على الرغم من أن القوات اللبنانية أيدت اتفاق الطائف وأمّنت له الغطاء السياسي في المناطق المسيحية وخاضت معارك عسكرية طاحنة من أجل تمريره. والقوات اللبنانية هي التنظيم الوحيد الذي تمّ تفكيكه سياسياً وعسكرياً في مرحلة ما بعد الحرب.

التيار المؤيد للعماد عون غير منظم في إطار حزبي، وهو خارج اللعبة السياسية التقليدية، وهو يرى أن لبنان يرزح تحت السيطرة السورية الكاملة، وأن الحكم لا يملك القدرة على اتخاذ القرار في الشؤون الداخلية والخارجية. والتيار العوني، الناشط خصوصاً في صفوف الشباب والطلاب، شهد بعض التشرذمات الداخلية المحدودة. وثمة أصوات داخل التيار طالبت بإنشاء تنظيم حزبي والمشاركة السياسية من موقع المعارضة[٧٦]، إلا أنها لم تلقَ التأييد من قاعدة التيار ومن العماد عون.

تعرض حزب الوطنيين الأحرار لانتكاسة كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب في إثر اغتيال رئيسه داني شمعون وأفراد عائلته في تشرين الأول ١٩٩٠ بعد أيام قليلة على الإطاحة بالعماد عون. واستطاع شقيقه دوري، الذي ترأس الحزب بعد اغتيال شقيقه، أن يوحّد صفوف الحزب ويعيد تنظيمه على أسس جديدة. ولقد شهد الحزب محاولة انقسام داخلية فاشلة عام ١٩٩٥ قامت بها ابنة داني شمعون، تريسي، المقيمة خارج لبنان، بدعم من بعض الأطراف داخل لبنان وخارجه. والحزب قاطع الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٩٢ وهو بحاجة إلى إعادة تفعيل كادراته وقواعده الشعبية الموجودة خصوصاً في مناطق جبل لبنان.

شهد حزب الكتلة الوطنية محاولة لتجديده قامت بها مجموعة من الكوادر

---

(٧٦) انظر: فؤاد عون، «ماذا بقي من التيار العوني،» **النهار**، ١٤ و٢٩/٧/١٩٩٩.

الشابة، وخصوصاً بعد أن استطاع أن يثبت وجوده على المستوى النقابي بعد فوز عضوين بارزين في الحزب، شكيب قرطباوي وأنطوان قليموس، في انتخابات رئاسة نقابة المحامين في بيروت في دورتين متتاليتين في ١٩٩٥ و١٩٩٨. ولهذه الغاية عقدت اجتماعات عمل مكثفة مع عميد الحزب ريمون اده في مركز إقامته في باريس في صيف ١٩٩٨ نتج منها دعم إده لإعادة تنظيم الحزب وتفعيل هيئاته وقواعده في مناطق وجوده. لكن سرعان ما تراجع إده عن موقفه لأسباب عديدة، منها تخوفه من عدم قدرته على الإمساك بالحزب، ما أدى إلى توقف عمل المجموعات الحزبية الناشطة في اتجاه التغيير بعد أشهر قليلة على بدئها. هكذا ظل الحزب على جموده يدين بالولاء الكامل لعميد الحزب المقيم في باريس منذ عام ١٩٧٦.

إلا أنّ وفاة العميد إده في حزيران ٢٠٠٠ وتولّي ابن شقيقه، كارلوس، الذي كان مقيماً في البرازيل، رئاسة الحزب أوجد وضعاً جديداً داخل الحزب. لم يشارك كارلوس إده في انتخابات ٢٠٠٠ وهو لم يكن ملماً بالأوضاع السياسية في لبنان بصورة عامة وبوضع الحزب بصورة خاصة بالقدر الكافي بعد إقامته خارج لبنان فترة طويلة بعيداً من السياسة اللبنانية بمفاصلها الداخلية والخارجية. الواقع أنّ الخلافات داخل الحزب كانت قائمة واتخذت منحىً جديداً بعد تسلّم كارلوس إده القيادة الحزبية. ومع انتخاب قيادة جديدة للحزب وانخراط العميد الجديد بالسياسة اللبنانية بات على الحزب أن يعيد ربط الحزب بقواعده ويفعّل نشاطه سياسياً وتنظيمياً.

هذه الأحزاب المقيدة الحركة سواء بفعل الاستهداف من السلطة أو بفعل الجمود والترهل، ليست بموقع اتخاذ المبادرة بهدف تفعيل العمل الديمقراطي الحزبي أو بهدف التطوير. الأولوية القصوى لتلك الأحزاب، ولا سيما المستهدف منها، في ظل الظروف الحاضرة، هي المحافظة على الحد الأدنى من الحركة والاستمرارية، والتأكيد على مواقفها المبدئية، وحماية مناصريها من الملاحقات

التي تتعرض لها من حين إلى آخر، وكان آخرها زجّ عشرات من مناصري القوات اللبنانية والتيار العوني في السجن في مطلع آب ٢٠٠١، ومنهم منسّق عام التيار الوطني الحر اللواء نديم لطيف، الذي أطلق سراحه بعد أيام على اعتقاله، وتوفيق هندي، المستشار السابق لسمير جعجع الذي لا يزال قيد الاعتقال منذ ذلك التاريخ.

جدول رقم (٤)

القيادة الحزبية منذ العام ١٩٩٠

الحزب	رئيس الحزب	
الحزب الشيوعي اللبناني	جورج حاوي (١٩٧٩-١٩٩٢) فاروق دحروج (١٩٩٢-)	
حزب الكتائب اللبنانية	جورج سعادة (١٩٨٧-١٩٩٨) منير الحاج (١٩٩٨-٢٠٠١) كريم بقرادوني (٢٠٠١-)	
الحزب التقديم الاشتراكي	وليد جنبلاط (١٩٧٧-)	
حزب الكتلة الوطنية	ريمون إدّه (١٩٤٩-٢٠٠٠) كارلوس إدّه (٢٠٠٠-)	
حزب الوطنيين الأحرار	داني شمعون (١٩٨٥-١٩٩٠) دوري شمعون (١٩٩٠-)	
حركة أمل	نبيه بري (١٩٨٠-)	
حزب الله	صبحي الطفيلي (١٩٨٣-١٩٩١) عباس الموسوي (١٩٩١-١٩٩٢) حسن نصر الله (١٩٩٢-)	
الحزب السوري القومي الاجتماعي	جناح المجلس الأعلى: داوود باز (١٩٨٧-١٩٩١) إنعام رعد (١٩٩١-١٩٩٧) محمود عبد الخالق (١٩٩٧-١٩٩٨)	جناح الطوارئ: يوسف الأشقر (١٩٨٩-١٩٩٣) مسعد حجل (١٩٩٣-١٩٩٦) علي قانصو (١٩٩٦-١٩٩٨)

الفصل الخامس

الأحزاب اللبنانيّة وأفق التغيير

أولاً: الأفق المحدود

المشهد الحزبي في لبنان ما بعد الحرب لا يدعو إلى التفاؤل، سواء لجهة الأداء السياسي العام للأحزاب أو لجهة قدرتها على إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب داخل الأحزاب ومن ثم داخل المجتمع المدني. المثل القائل إن فاقد الشيء لا يعطيه يصح في الأحزاب وفي دورها في المجتمع المدني. ما تطالب به الأحزاب لا تطبقه على نفسها، إذ، كما يقول الياس عطا الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي سابقاً، «لا يمكن للأحزاب أن تعيش انفصاماً بين ما تطالب سلطة الدولة به وبين ما تمارسه هي، كسلطة، على أعضائها. الوثوق بأن هذه الأحزاب ستكون ديمقراطية في المستقبل هو أن تعيش منذ اللحظة، وفي مواقع سلطتها، ما تطالب به الآخرين. وفي تقديري [يتابع عطا الله] إن معظم أحزاب لبنان بدل أن تُكسب المجتمع والدولة صفات ما تطالب به وتعترض عليه، اكتسبت هي صفة الخصم الذي هو الدولة، مع فارق في مجال تأثير كل من السلطتين»[١].

---

(١) الياس عطا الله، **الحياة**، ١٣/٨/١٩٩٧.

وإذا ما سعت بعض الأحزاب إلى التغيير الديمقراطي، وباتت قادرة على إعطاء ما عندها، فهل ستلتزم قواعد اللعبة الديمقراطية في حال أتت في غير مصلحتها؟ هل أن الأحزاب تطالب الدولة بالتقيّد بالديمقراطية عندما لا تمارس الحكم ولا حصة لها في السلطة، وتؤيد نقيضها عندما تصبح في السلطة؟ أم أن الديمقراطية مسألة مبدئية تلتزم بها الأحزاب وتحافظ على النظام السياسي الذي يرعاها بمعزل عن موقعها في السلطة، كما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية؟ غني عن القول إن الممارسة الديمقراطية تتطلب جهداً كبيراً وتجربة طويلة في المعارضة وتراكم في الالتزام بقواعد اللعبة بمعزل عن نتائجها. ولا يبدو أن هذه الشروط متوافرة في العمل السياسي الحزبي.

كثيرة هي التأثيرات السلبية المعاكسة لتفعيل الممارسة الديمقراطية في لبنان. النظام السياسي الذي نشأ بعد الحرب ساهم في إبراز الثغرات والمساوئ الأخطر على الديمقراطية، وهي نفسها التي تعانيها الأحزاب: تنامي ظاهرة الشخصانية وتراجع متزايد لحقوق الإنسان ولحقوق الفرد الحزبي داخل الأحزاب. وإذا افترضنا أن مرآة السياسة هي الأحزاب، كما يقول حازم صاغية، «فكيف يمكن لحزب أن ينشأ، وأن ينمو، وهو لا يستطيع أن يفتي في الشأن الخارجي والشأن الدفاعي، و.. إلى ما هنالك؟ بل كيف له أن يفعل، وهو لا يستطيع الإشارة إلى تلك الاستحالة إلا بآيات من الشعر الرمزي؟... ولا يعقل ... للحزبية أن تنمو فيما تمتنع إمكانية التشكيك بنظرية «الشعب الواحد في دولتين»، والتي توازيها نظريات أشد عملية ومباشرة كـ «وحدة المسارين»[٢].

يبقى أن مصدر الممانعة الأول لحركة السياسة المضبوطة ولتأثيراتها السلبية في الحياة السياسية في البلاد هو المجتمع المدني، الذي استطاع أن يصمد بمؤسساته وقواعده، الطائفية وغير الطائفية، في ظل حرب طويلة ومدمّرة، وهو اليوم في

(٢) حازم صاغية، **الحياة**، ٦/٧/١٩٩٧.

وضع شائك، ولاسيما أنه يمثّل المخزون الاحتياطي الأخير للحفاظ على التعددية السياسية والحريات. حقيقة الأمر أن المجتمع المدني، منذ انتهاء الحرب، مستهدف على المستويات كافة. ومن المؤشرات البالغة الدلالة على ذلك: تراجع الحريات في ظل تزايد غير مسبوق لتأثير المال في المؤسسات الإعلامية، انقسام الاتحاد العمالي العام (١٩٩٦) ومن ثم إعادة توحيده بعد شل حركته، بينما استطاع الاتحاد أن يصمد موحداً وأن ينشط بفاعلية طوال سنوات الحرب، وتراجع استقلالية السلطة القضائية تجاه السلطات الأخرى، المنظورة والمستترة[٣]. هذا الواقع المتردي يساهم في إنتاج المزيد من الممارسات اللاديمقراطية داخل الأحزاب وخارجها وفي تقوية موقع الأطراف الممانعة للإصلاح داخل الأحزاب، في حال وجودها.

والسؤال هنا أين يكمن مصدر التغيير وما هي حوافزه داخل الأحزاب؟ يمكن تصنيف الحزبيين إلى خمس فئات: أولاً، الحزبيون القابضون على مفاصل السلطة داخل أحزابهم وهم أكثر المتضررين من أي تغيير ديمقراطي حقيقي في هيكلية السلطة الحزبية وبالتالي فهم أكثر الممانعين للإصلاح والتغيير؛ ثانياً، الحزبيون الناشطون داخل أحزابهم، لكن من موقع المعارضة، وهم أبرز المطالبين بالتغيير؛ ثالثاً، الحزبيون غير الناشطين في إطار حزبي، أي أولئك الذين تركوا أحزابهم منذ فترة قصيرة ولم يعودوا مكترثين بالمسائل الحزبية، إلا أنهم مسيّسون، منشغلون بأخبار أحزابهم والسياسة العامة في البلاد؛ رابعاً، الحزبيون القدامى الذين تخلوا عن التزامهم الحزبي منذ فترة طويلة؛ خامساً، الحزبيون «المحظورون» من أعضاء وأنصار الأحزاب الممنوعة أو المستهدفة، وهم ينتظرون الفرصة لاستعادة مواقعهم وللتعويض عن الخسارة التي لحقت بهم.

وهناك طبعاً فئة أخرى، وهي أكثرية الشعب اللبناني من غير الحزبيين الذين لا

(٣) حول واقع السلطة القضائية، انظر: العدد الخاص من مجلة **أبعاد** حول «القضاء في لبنان، الواقع والتحديات»، (حزيران/يونيو ١٩٩٦).

يرون في أحزاب ما بعد الحرب النموذج الأفضل في العمل السياسي، وشكواهم تتجاوز أزمة الديمقراطية في العمل الحزبي لتطاول مسائل أخرى، ذلك أن الأحزاب تقدم أنماطاً من العمل السياسي مغايرة عن الأنماط المألوفة في الأنظمة الديمقراطية. ففي تلك الأنظمة، ومعظمها في الغرب، دخلت الأحزاب حقبة ما بعد «نهاية الأيديولوجيا» منذ زمن طويل، وفي السنوات الأخيرة دخلت حقبة ما بعد «نهاية التاريخ»، على حد تعبير فرنسيس فوكوياما، ومنها من تجاوز في تأثيره حدود الدولة ودخل العولمة، مثلما هي الحال بالنسبة إلى أحزاب الاتحاد الأوروبي[٤]. هذا إضافةً إلى أن الأحزاب الرئيسية في الأنظمة المتعددة الأحزاب (Multiparty Systems) في تراجع متواصل في عدد أعضائها وفي قدرتها على الحصول على أغلبية في المجلس النيابي، ما يجبرها على إقامة تحالفات قسرية مع أحزاب صغيرة تفرض شروطها عليها، كما يحصل في عدد من أنظمة الحكم البرلمانية[٥].

شهدت الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية في العقدين الأخيرين تحولاً محورياً في وظائفها، إذ هي اليوم تنظيمات تسعى إلى التأثير في السياسة العامة للبلاد (Policy Pursuit) بقدر ما تسعى إلى الوصول السلطة (Office-Seeking)[٦]. وباتت الأحزاب الغربية أشبه في آلية عملها بمجموعات الضغط (Interest Groups)[٧]. وهذه الأخيرة زادت فاعليتها وأصبحت المنافسة الأولى

---

(٤) انظر: Simon Hix and Christopher Lord, *Political Parties in the European Union* (London: Macmillan Press, 1997).

(٥) انظر: Ian Budge and Hans Keman, *Parties and Democracy: Coalition Formation and Government Functioning in Twenty States* (Oxford: Oxford University Press, 1990), and Michael Laver and Norman Schofield, *Multiparty Government: The Politics of Coalition in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1990).

(٦) انظر: Budge and Keman, *ibid.*, pp.26-31.

(٧) انظر: Grant Jordan, «Politics Without Parties,» *Parliamentary Affairs*, 51 (July 1998), pp. 314-328. =

للأحزاب سواء لجهة استقطاب الناس لتأييد أهدافها وتقديم الدعم لها أو لجهة المشاركة الفعلية في نشاطاتها. الأحزاب الرئيسية في الأنظمة الديمقراطية الغربية باتت متشابهة في طروحاتها السياسية والاقتصادية، وخصوصاً في دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية. تلك هي أهم المتغيرات التي تميز عمل الأحزاب في الدول الديمقراطية في زمن العولمة.

أين أحزاب لبنان من التحولات التي طرأت على وظائف الأحزاب وآلية عملها في العالم؟ الواضح أن هوة كبيرة تفصل بين الأحزاب ووظائفها في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية وأحزاب لبنان ما بعد الحرب. بصورة عامة، لا تزال وظائف الأحزاب في لبنان «تقليدية» تهدف إلى التالي: تأمين حصة في النظام، تأمين الوجاهة للقيادة الحزبية، الحفاظ على العضوية الخاصة في الحزب - النادي المغلق، والبحث عن دور يتجاوز الحزب في ظل اليافطة الحزبية.

في السبعينات كانت أحزاب لبنان، بجميع انتماءاتها السياسية، متفاعلة مع القضايا والتوجهات السياسية والعقائدية المطروحة في المنطقة والعالم، كما كانت في حالة تفاعل طبيعي مع قواعدها الحزبية ومع شرائح متعددة من الرأي العام. وكانت الأحزاب مواكبة لحداثة حقبة الستينات والسبعينات، كما أن أدوارها ووظائفها كانت مشابهة لأحزاب أخرى في العالم. أما اليوم، فأحزاب لبنان تدور في فلك منفصل عن الأحزاب سواء في الأنظمة الديمقراطية أو في نظام لبنان الإقليمي بعد انحسار القضايا العربية المشتركة (القومية العربية، النزاع العربي - الإسرائيلي). قضايا العالم الكبرى في زمن العولمة لم تعد الثورة وسيطرة الدولة على المجتمع بهدف تنظيمه، سياسياً واجتماعياً، بل الديمقراطية الليبرالية وحقوق

= حول التحولات الوظيفية والتنظيمية التي شهدتها المجتمعات الغربية في السنوات الأخيرة، انظر: Russell J. Dalton and Martin P. Wattenberg, *Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

الإنسان والنظام الاقتصادي الحر وقضايا المرأة والبيئة. وفي معظم القضايا المعاصرة في حقبة ما بعد الحداثة (Post-Modern)، أحزاب لبنان في غربة عنها. فإذا كانت أحزاب لبنان مواكبة لحركة السياسة في العالم ولتوجهاتها الفكرية منذ عقدين أو أكثر، في زمن غياب الكلام عن ديمقراطية وعن دورها في تفعيل الديمقراطية في المجتمع المدني، فهي اليوم متخلّفة عن عصرها، قابعة في زمن سياسي انتهت مقوماته ومفاعيله. يبقى أن الاستثناء الوحيد تمثله الأحزاب الإسلامية المرتبطة بالحالة الإسلامية العامة في المنطقة والمتفاعلة معها. غير أنها، بحكم طرحها السياسي والديني، في موقع منفصل عن الأطراف غير المنتمية للطرح الإسلامي.

أحزاب لبنان التي تصنّف نفسها بالطليعية والتقدمية، وهي عادة الأحزاب العقائدية (الماركسية والاشتراكية والقومية)، منها لا يزال أسير أفكار وعقائد وذهنيات خطابية تعود إلى مرحلة الحرب الباردة وما قبلها، ومنها لا يزال في مرحلة ما قبل حقبة العولمة. أحزاب القومية العربية بتلاوينها المختلفة لا تزال تنتج خطاباً سياسياً جامداً ومكرراً، وقد يتجدّد ظاهرياً من خلال استبدال بعض العبارات لكن من دون تغيير جوهري في المضمون، فتنتقل المواجهة من معركة ضد الاستعمار إلى معركة ضد العولمة. وهذا ينطبق أيضاً على الأحزاب الماركسية التي لا تزال بصورة عامة في حقبة ما قبل البيريسترويكا، مجافية للتغيير الذي طرأ على الأحزاب الماركسية في الغرب وفي دول أخرى. أما الحزب السوري القومي الاجتماعي، فلا يزال في حالة جمود عقائدي منذ إعدام مؤسس الحزب وزعيمه في أواخر الأربعينات. والحزب يرى أنه في حالة صراع دائم مع الآخر، غير المؤمن بمبادئه وأهدافه السياسية. والصراع يمكن اختزاله بشعارين: القضاء على الطائفية كونها «حالة مرضية» مستشرية في المجتمع مهما كانت الوسيلة والنتيجة، ومحاربة اليهود ورفضهم. والحزب القومي، الذي اصطدم مع معظم القوى السياسية، الحزبية وغير الحزبية، منذ نشوئه، قبل أكثر من نصف قرن، لا يزال في

حالة صدام دائم مع أطراف كثيرين، ما دام أسير مواقف وأهداف تجاوزتها وقائع الجغرافيا والتاريخ.

الأحزاب الإسلامية، التي برزت كبديل عن فشل الأحزاب القومية والاشتراكية في التطوير والتنمية والتحرير، تطرح شعارات كبيرة، وهي غالباً ما تفوق قدراتها الذاتية وإمكانات دولها المحدودة. فمع بروز الدولة القطرية غير الإسلامية منذ انهيار السلطنة العثمانية، باتت الأحزاب الإسلامية في صراع متواصل مع الغير.

أما الأحزاب غير العقائدية ذات القواعد الطائفية فمنها المهدّد بعدم القدرة على الاستمرار أو بالتشرذم بعد غياب الرئيس أو الوريث الصالح من عائلته، ومنها ما هو قادر أن يتجدد وأن يدخل المعترك السياسي ويحافظ على موقعه ونفوذه في بيئته السياسية في ظل ظروف سياسية مؤاتية.

بكلام آخر، باستثناء حزب الله، الذي يدور في فلك خاص به على المستويين الداخلي والإقليمي، إن الأحزاب جميعها في أزمة، وإن اختلفت طبيعتها ودرجتها بين حزب قديم هو اليوم في جيله الثالث وحزب جديد في جيله الأول أو الثاني. القيادات الحزبية، بصورة عامة، تقرّ بالأزمة لكن في السر وليس في العلن، وهي تعي أن عليها أن تتخطى عوائق وموانع كثيرة لتفعيل آليات العمل الحزبي ولتطويره، الا انها غير قادرة أو غير مهيأة للقيام بالدور التغييري المطلوب.

أزمات عديدة تلازم الأحزاب: أزمة الدور وأزمة الهوية وأزمة البرنامج وأزمة الانتماء إلى البيئة الاجتماعية وأزمة التجديد وأزمة السلطة الحزبية. ما من حزب يعاني من تلك الأزمات مجتمعة، وما من حزب بمنأى عن بعضها. والأحزاب قادرة على الاستمرار على الرغم من أزماتها، شأنها في ذلك شأن النظام السياسي المعطل في آلية عمله الديمقراطي. إن القاسم المشترك بين الأحزاب هو ضمور

الديمقراطية في مسلكها الحزبي وفي دورها في النظام السياسي وفي المجتمع المدني. يبقى أن الرابط بين ديمقراطية الأحزاب، في حال وجودها، كما في بعض المحاولات التي أشرنا إليها، وديمقراطية النظام السياسي ضعيف وغير ثابت، وبالتالي فهو معرّض للاهتزاز والتراجع. لعل مكمن الداء هو في الثقافة الحزبية وفي المسافة التي تفصلها عن الثقافة السياسية المجتمعية.

ثانياً: الثقافة السياسية والثقافة الحزبية

الثقافة السياسية الحزبية تسعى إلى بناء الفرد الحزبي الذي يختلف عن الفرد الحزبي الآخر وعن الفرد غير الحزبي. وفي كلا الحالين، الآخر هو «الضال» في عقيدته وسياسته، و«المريض» في انتماءاته الطائفية والعائلية وسواهما، و«الكافر» في اتباعه أفكاراً وعقائد مغايرة لبيئته الطبيعية وتراثه الديني. واقع العلاقة المأزومة بين الأحزاب من جهة وبينها وبين الآخرين غير الحزبيين يعود إلى أن الأحزاب لا تسعى إلى الإصلاح والتغيير فقط بل إلى التبشير أيضاً. و«الأحزاب التبشيرية»، بحسب فؤاد خوري، «تدعو إلى خلق «إنسان جديد» و«مجتمع جديد» بدعوى أن الواقع باطل»[٨].

هذا المنحى التبشيري قائم على فكرة الطليعية الملازمة لمعظم الأحزاب في لبنان، وإن تمّ التعبير عنها وإبرازها بأشكال مختلفة. لذلك يرى الحزب أن عليه القيام بدور إنقاذي لتخليص المجتمع من أمراضه وجهله من خلال تلقينه تعاليم الحزب ومبادئه. «إن فكرة الطليعية»، كما يقول شوكت اشتي، «في أحد جوانبها ساهمت في إقامة علاقة أحادية الجانب مع المجتمع. فتبدو علاقة الحزب، كطليعة، بالمجتمع علاقة غير مرتكزة بالضرورة على أسس موضوعية... فينصّب

(٨) مداخلة فؤاد خوري، في: علي خليفه الكواري (محرر)، **حوار من أجل الديمقراطية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص: ٦٥-٦٦.

الحزب - مؤسسة وأعضاء - نفسه معلماً للجماهير وهادياً ومجسّداً لطموح الوطن وقضاياه حاضراً ومستقبلاً. فيصبح الحزب مصادراً، إلى حد ما، الواقع والمستقبل - حزب الكتائب يصادر الوطن باسم الطائفة، والحزب الشيوعي يصادر الشعب باسم الطبقة، والأحزاب القومية تصادر الأمة باسم الحزب - الأمر الذي يلغي عملية التفاعل ما بين المجتمع والحزب»[٩].

والأحزاب العربية أيضاً ساهمت في تنمية سلوك التعالي باسم الطليعية الحزبية، كما يصف رغيد الصلح وعلي الكواري هذا الواقع: «الأفكار الطلائعية والتنموية لا تؤدي إلى التعالي على المجتمع فحسب، بل أيضاً إلى رفض الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى. فهذه الأفكار تجعل صاحبها مقتنعاً بأنه يملك وحده الحقيقة، وأن الآخرين يسعون إلى تزويرها وتشويهها. الأحزاب الأخرى تتحول إلى أشبه ما يكون بالبدع التي تهدد نقاء الفكرة الوطنية أو الاجتماعية أو السياسية، وتحاول خداع المواطنين وجرّهم إلى الضلال والتيه. في هذه الحالة، يقضي الواجب بالعمل على إلغاء الآخرين، لا التنافس معهم. وهكذا تتحول الأحزاب الأخرى إلى معسكرات معادية، فكل كسب يحققه حزب من الأحزاب هو خسارة محققة للآخرين، وكل خسارة تصيبه هي كسب مؤكّد لهم. ومع هذه النظرات تحولت ملاعب السياسة العربية إلى ساحات، ودورها إلى ثكنات، ورجالها إلى مقاتلين»[١٠].

هكذا تكون الأحزاب العربية، بحسب السيد هاني فحص، على قدر كبير من التماثل في «التنظيم والهيكلية والتراتب والنمو والصراع والتعميم والانشقاق والانقلاب والاقتتال والنقض للذات وللغير والاختزال والغرور وتغليب المتغيرات على الأصول أو تغييبها من الوعي أو التداول، مع جاهزية تبريرية جارفة حتى

(٩) شوكت اشتي، **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧)، ص ٤٧٨.

(١٠) رغيد الصلح وعلي الكواري، في: الكواري (محرر)، المصدر نفسه، ص ٦٦.

البداهات والأولويات، في كل ذلك تكاد أحزابنا التي عرفناها ونعرفها، تكون واحدة بطبعات مختلفة الألوان والأحجام والمقدمات ووحدة الخواتيم... لا يؤثر إسقاطها أو سقوطها سهواً، في التماثل المنهجي شبه التام بين حزب مؤمن وحزب ملحد، بين حزب علماني وحزب طائفي أو مذهبي، بين حزب وطني وحزب قومي، بين حزب قومي وحزب أممي أو حزب قومي أممي، بين حزب يساري وحزب يميني، بين حزب مذهبي وحزب مذهبي، بين حزب عمومي وحزب شخصاني الخ»[١١].

أحزاب لبنان المتماثلة لا تزال أسيرة حالة المعسكرات المعادية والحالة التبشيرية الطليعية التي لازمتها منذ نشوئها. وفي حال اتبعت بعض المرونة، فهي «مرونة الضرورة»[١٢]. وللتعويض عن عدم قدرة الأحزاب في لبنان من ممارسة الحكم واحتكار السلطة، مثلما هي الحال بالنسبة إلى بعض الأحزاب العربية، يكثف الحزب عمله التبشيري سعياً إلى المزيد من التمايز عن الآخرين بدل التعاون أو التكامل معهم. هنا تبرز مسألة الرابط بين الواقع الحزبي والواقع المجتمعي ومدى التداخل والتأثير المشترك بينهما. ففي خارج أوقات الأزمات الحادة، الثقافة السياسية المجتمعية في لبنان ذات منحى توحيدي وتسووي. والأدبيات السياسية ومواقف المسؤولين في قضايا شائكة، كالطائفية مثلاً، غالباً ما تشدد على التقارب والتعاون بين «العائلات الروحية» فتسعى إلى إيجاد قواسم مشتركة بين اللبنانيين بهدف معالجة المشاكل المطروحة.

مقابلة بالثقافة السياسية المجتمعية، يغلب على الثقافة السياسية الحزبية المنحى الخلافي، لا بل التصادمي، إذ هي لا تشدد على خصوصية مشروعها السياسي فحسب - وهذا أمر طبيعي- بل تؤكد تمايزها العقائدي والفكري بأسلوب

(١١) السيد هاني فحص، **النهار**، ٢/٧/١٩٩٧.
(١٢) المصدر نفسه.

لا يخلو من الفوقية. إن مبدأ التسوية في العمل السياسي، بوجه عام، غائب عن التراث السياسي الحزبي في لبنان، ولا نبالغ إذا قلنا إن الأحزاب، وقد بلغت ذروة نشاطها السياسي في منتصف السبعينات، جنحت في اتجاه الإلغائية، أي باتجاه إلغاء الآخر، وليس معارضته من موقع سياسي مغاير. وليس مستغرباً، إذاً، ألا يكون قد برز في لبنان أحزاب وسط تنادي بالاعتدال والواقعية، فالأحزاب، وخصوصاً العقائدية منها، تطرح شعارات واهية لا تقوى حتى أنظمة دول على تحقيقها. إذ كيف يمكن أن تنشأ أحزاب تسعى إلى التعاون والتنسيق عندما تتبنّى طروحات تغيير جذرية لا في المجتمع وفي النظام السياسي فحسب بل في بعض الأحيان في حدود الدولة. هذا ما لا تجده في طروحات الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية حيث الخلاف بينها على سياسة الدولة وليس على سبب وجودها.

الحالة الحزبية العامة سواء في ثقافة الأحزاب السياسية أو في تنظيمها الداخلي، أو في طبيعة علاقاتها مع الغير هي حصيلة التربية الحزبية السياسية. ففي دراسة تحليلية قيّمة، عالج شوكت اشتي التربية الحزبية مقارناً بين الحزب الشيوعي وحزب الكتائب، وحدد سماتها بثمانية: الطليعية، التمايز/ رفض الآخر، التبريرية، النصية، الأسلوب التلقيني، الانتظام، التعاون، والعصبوية[١٣]. وخلص إلى أن التربية الحزبية السياسية كرست «نمطاً تربوياً معيناً... يختلف في جوهره عن دعوة الحزب للتغيير والتطوير. وتحولت طبيعة العلاقات والاتجاهات التي نمّتها التربية الحزبية السياسية إلى نقيض لدعوة الحزب أو متعارضة معها في العديد من الجوانب. فساهمت في إعادة إنتاج العلاقات والأوضاع التي تساهم في استمرار السائد، إلى حد كبير على مستوى الحزب مؤسسة وهيئات وأعضاء»[١٤]. ويتابع اشتي: و«الأزمة في هذه التربية تتمثل في أحد جوانبها باستهداف الأحزاب السياسية تطوير السائد في

(١٣) اشتي، **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان**، ص ٤٧٥-٤٩٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

المجتمع، كل حسب برنامجه وفكره وسياساته، الأمر الذي يفترض تربية تغييرية بينما هي في واقع الأمر وكما لاحظنا أمْيَل إلى تجديد السائد في المجتمع. فرغم أهمية الظاهرة الحزبية ودورها في تنمية المجتمع وتقدمه وطبيعتها المتجاوزة، من حيث المبدأ، أشكال التضامن المجتمعي السائدة التي تفرضها المؤسسات الاجتماعية السابقة على الظاهرة الحزبية، فإن التربية الحزبية السياسية لم تستطع أن تقدم بشكل عام نموذجاً حزبياً سياسياً مختلفاً عن السائد ومتجاوزاً له، إن في طبيعة البنية التنظيمية والعلاقات الحزبية التي تحكم حياة الحزب الداخلية، أو من خلال الأطر التربوية المعتمدة، الأمر الذي جعل التربية الحزبية السياسية تعيد إنتاج العديد من المظاهر التقليدية التي جاء الحزب نقيضاً لها»[١٥].

هذه التربية الحزبية أثمرت مجتمعاً حزبياً موازياً لمجتمع الأكثرية غير الحزبية وأقامت سداً منيعاً بين المجتمعين. فإذا كان من السهل اختراق المجتمع المدني المفتوح، فإن اختراق المجتمع الحزبي يبدو بالمقارنة صعباً، هذا إذا لم تبادر الأحزاب في جعله أكثر شفافية وانفتاحاً. ولكي تقوم الأحزاب بدور تغييري ديمقراطي وفاعل عليها أن تنخرط في مجتمعها المدني على أساس قبول الآخر كما هو وأن تتخلى عن «عضويتها الممتازة» في الحياة السياسية، كما يقول محمد كشلي، وإلا فإنها تظل «عالماً مغلقاً برغم علنيتها، أي ليس هناك تداخل عضوي بين العمل الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني. فالشأن الحزبي، رغم انفضاحه وانكشافه بعد الحرب، ظل شأناً خاصاً وذاتياً تسوده الانشقاقات والخلافات والانقسامات دون أي اتصال خارجي بالرأي العام وضغوطه الاجتماعية والسياسية»[١٦]. الواقع أن الأحزاب باتت أشبه بالنادي المغلق حيث تطغى أصولية فكرية وسياسية: دينية أو طائفية بالنسبة إلى البعض، وعلمانية بالنسبة إلى البعض

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) محمد كشلي، **الحياة**، ١٩/٢/١٩٩٦.

الآخر. وما يزيد من أصولية الأحزاب وجمودها اختزال الحياة السياسية في لبنان ما بعد الحرب ببعض شعارات واهية يرددها أهل الحكم ويكررها كل من يتعاطى السياسة من قوى حزبية وغير حزبية.

ثالثا: المجتمع الحزبي والمجتمع المدني: تداخل وتعارض

لكن على الرغم من الهوة القائمة بين المجتمع الحزبي والمجتمع المدني، ثمة تشابه بين الاثنين يفرضه الواقع الحزبي المأزوم. هذا التشابه يعود إلى مسألة الانتماء الملازمة للعمل السياسي في لبنان على مستوى الدولة والمجتمع. الأحزاب العقائدية رفضت في فكرها ونهجها السياسي الانتماءات الأولية (Primordial) الطائفية، المذهبية، العائلية، والمناطقية- وقمعتها بالسلاح في الدول التي حكمتها. في لبنان، لم تستأثر تلك الأحزاب بالسلطة، غير أنها اتخذت من الانتماءات الأولية الضيقة موقفاً رافضاً لا بل عدائياً في خطابها السياسي. هذا ما فعله الجيل الأول من الحزبيين القوميين (العرب والسوريون)، وتبعه الجيل الثاني المنقسم على نفسه في «انتماءات» سلطوية داخل الحزب. وقد بدا المجتمع في نظر تلك الأحزاب قابعاً في تخلفه ورجعيته، فكان على الأحزاب أن تطوره فتنقله من انتماءاته البدائية إلى الانتماء الوطني (العلماني)، ومن ثم إلى الانتماء القومي.

استطاعت الأحزاب القومية والماركسية أن تعَلْمن مجتمعها الحزبي وتتجاوز الانتماءات الضيقة، فجذبت قاعدة حزبية من مختلف الطوائف والمناطق وصهرتها في بوتقة الانتماء الحزبي الواحد، وصلت إلى الذروة عشية اندلاع الحرب في منتصف السبعينات. وجاءت الحرب لتساهم في تقوية الانتماءات الأولية على حساب الانتماءات الأخرى ولتحصرها في مساحات جغرافية ضيقة فرضتها انقسامات الحرب ومتاريسها. كما أن الأحزاب التي برزت وتنظمت خلال سنوات الحرب لم تكن طائفية فحسب بل مذهبية بالكامل.

الأحزاب التي دخلت الحرب بانتماءات غير طائفية تحولت فيما بعد، أثناء الحرب وبعدها، إلى أحزاب يغلب عليها اللون الطائفي أو المذهبي الواحد.

فنرى، مثلاً، إن غالبية الكادر الوسطي والقيادي في الحزب الشيوعي (٦٠ في المئة) هم اليوم من الطائفة الشيعية، كما تطغى على القاعدة الحزبية العناصر الريفية ونصف الريفية من الجنوب والبقاع، بينما انحسر الحزب في مناطق جبل لبنان المسيحية والدرزية[١٧]. هذا مع العلم أن الحزب الشيوعي انطلق في بداياته من مناطق جبل لبنان المسيحية وتوسع انتشاره ليصل إلى معظم المناطق والطوائف اللبنانية. تحول مماثل حصل في منظمة العمل الشيوعي، المحدودة النشاط منذ سنوات عدّة، إذ إن أغلبية أعضائها من الطوائف الإسلامية، كما أن الحزب التقدمي الاشتراكي بات حزباً درزياً من قمة الهرم إلى أسفله. هذه الأحزاب كانت تتميز منذ نشوئها بتنوع قواعدها وكادراتها على المستويين الطائفي والمناطقي.

الأحزاب العلمانية، أي تلك التي لا تزال تضم أعضاء من طوائف مختلفة، وهي الآن في جيلها الثالث غير قادرة على تجديد قاعدتها من خارج البيئة الحزبية المباشرة. وعلى الرغم من عدم توافر أرقام دقيقة حول عدد المنتسبين إلى الأحزاب في السنوات الأخيرة (ولا حتى أرقام عدد الحزبيين، إذ تعتبر من الأسرار الحزبية)، يبدو أن الاستقطاب الحزبي، وخصوصاً في صفوف الشباب، يغلب عليه طابع الوراثة. وفي هذا الصدد يشير كريم بقرادوني إلى أن حملة الانتساب التي أطلقها حزب الكتائب في مطلع التسعينات أدت إلى انضمام نحو ٨٢٠ عضواً جديداً إلى الحزب، معظمهم (نحو ٧٥٠ عضواً) تربطهم صلات عائلية مع حزبيين حاليين[١٨]. والأمر نفسه ينطبق على الأحزاب الأخرى كالحزبين الشيوعي والقومي[١٩]. ويبيّن شوكت أشتي في دراسته حول حزب الكتائب والحزب الشيوعي، «أن عملية الالتزام الحزبي ما تزال متأثرة بدرجة عالية نسبياً بالانتماءات

(١٧) ابراهيم بيرم، **النهار**، ٦/٥/١٩٩٨.

(١٨) مقابلة مع كريم بقرادوني، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(١٩) مقابلة مع الياس عطاالله، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، ومقابلة مع يوسف الاشقر، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

الأولية في العائلة (النواتية والكبيرة)...»[٢٠].

وإذا ما كان عدد من الحزبيين من عائلة معينة في القرية أو البلدة، ففي معظم الأحيان تنشأ عصبية عائلية - حزبية ويتم التنافس السياسي مع العائلات التي ليس لها ارتباطات حزبية. وهذا الواقع ينطبق على معظم أحزاب لبنان، القديمة والجديدة. كما أن لبعض الأحزاب عصبية عائلية/ مناطقية قوية، وخصوصاً إذا كان وجودها قديم العهد، كالحزب السوري القومي الاجتماعي في منطقتي الكورة (مسقط رأس قادة حزبيين) والمتن الشمالي (مسقط رأس أنطون سعادة وعدد من القادة الحزبيين) وحزب الكتائب في المتن الشمالي (مسقط رأس آل الجميل)[٢١].

ومع إعادة إنتاج الروابط العائلية في الانتماء الحزبي، تنشأ روابط موازية - طائفية، مذهبية، ومناطقية - وإن بصورة غير مباشرة. هكذا تبدو الأحزاب أسيرة حركة دائرية تعيد إنتاج الانتماءات الأولية في الجيل الثالث من المحازبين بعد أن تجاوزها الجيل الأول ورفضها الجيل الثاني، وبنى مبادئه على نقيضها. هذه الأحزاب لا تزال على علمانيتها، أو بكلام أصح، على لاطائفيتها، إلا أن قاعدتها يغلب عليها الطابع العائلي بامتداداته الطائفية والمذهبية والمناطقية. ومع ترهّل الأحزاب (ارتفاع معدل أعمار الكوادر الحزبية)، فإنها مرشحة أن تصبح عائلية الطابع، وبالتالي أكثر طائفية، وإن ملطّفة بعلمانية مبدئية موروثة تستعملها القيادة الحزبية عند الحاجة لتبرير رفضها التجديد والتغيير بحجة أنها متقدمة على المجتمع الطائفي المريض. هكذا تكون الأحزاب قد دخلت العلمانية من الباب العريض منذ

(٢٠) شوكت اشتي، «الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتائب والحزب الشيوعي،» في: جوزف باحوط وشوقي الدويهي (إشراف)، **الحياة العامة في لبنان: تغيرات السياسي وتشكيلاته** (بيروت: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ١٩٩٧).

(٢١) ليس هنا المجال لدراسة الواقع الاجتماعي للحزبية السياسية في لبنان، غير انها باعتقادي من أهم المفاتيح لفهم سلوك الاحزاب وطبيعة انتماءاتها في المرحلة الحاضرة.

ما يزيد على نصف قرن وهي اليوم تواجه دخول العائلية والطائفية من النافذة.

إن واقع الأحزاب في لبنان مشابه في بعض جوانبه لنمط التغيير الذي حصل في بعض الأحزاب العربية حيث برزت الانتماءات الأولية على حساب الانتماء القومي أو الماركسي العلماني. بيد أن الفارق بين لبنان والأحزاب الحاكمة في بعض بلدان الجوار هو أن العائلية أمر واقع يلتزم به الحزب وبالتالي الدولة، فيسمّيَ الأب الرئيس أحد أبنائه لخلافته، أو تُترك المسائل ملتبسة إلى أن يحسمها النزاع بين أفراد العائلة. أما القاعدة الحزبية فيترك لها «حرية» الانتماء لكن ضمن الضوابط التي تحددها السلطة صوناً «لوحدة الأمة» التي يرعاها الحزب - الدولة أو الدولة - الحزب. وهكذا تتحول وظيفة الحزب في واقع الأمر إلى هيئة «ناخبة» لإضفاء الشرعية على «مَلَكية» حزبية جديدة دخلت اليوم مرحلة إنضاج بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود على تأسيسها.

لعل المثل الأبرز على تأثير الانتماءات الأولية، ولا سيما العائلية، في العمل الحزبي سلوك الأحزاب في الانتخابات وفي عملها داخل المجلس النيابي. الحزبيون في الدول الغربية هم الأعضاء المنتسبون إلى الحزب والمشاركون في نشاطاته. ويأتي الاقتراع للحزب أو لمرشحيه من الحزبيين أنفسهم ومن غير الحزبيين المؤيدين لبرنامج الحزب الانتخابي أو لبرنامج المرشح الفرد المنتمي إلى الحزب. أما في لبنان فالاقتراع لمصلحة حزب معيّن لا يتم فقط على أساس حزبي، ولا يقترع غير الحزبيين لحزب معيّن أو مرشحيه فقط بسبب تأييدهم لبرنامج الحزب الانتخابي ومواقفه السياسية. إن الاقتراع للحزب (من الحزبيين وسواهم) لا يتأثر حصراً بالعامل الحزبي، كما في البلدان الغربية، بل بعوامل أخرى: العائلية، العصبية، التحالفات الانتخابية، والمسايرة. فبالنسبة إلى البرنامج الحزبي، نرى أن عدداً من الأحزاب تشارك في الانتخابات من دون أن تتبنى برامج سياسية واضحة، وإذا ما اعتمد البرنامج، فالأحزاب لا تخوض المعركة الانتخابية على أساس برنامجها الحزبي، بل تعطي الأولوية للدخول في تحالفات سياسية

تؤمن لها الفوز في الانتخابات على الرغم من تعارض تلك التحالفات مع برنامجها، وفي بعض الأحيان مع مواقفها المبدئية. والأمثلة عديدة على ذلك في الدورات الانتخابية الثلاث منذ ١٩٩٢. أما السلوك الانتخابي غير المرتبط ببرنامج الحزب فيتأثر أساساً بالانتماء الاجتماعي للحزبيين (أفراد عائلتهم، العائلة الكبرى، العشيرة، الأصدقاء)، فيأتي الاقتراع لمرشح الحزب الفرد - النسيب، ابن العشيرة أو الصديق - وليس لأن الاختيار يعكس التأييد للحزب الذي ينتمي إليه المرشح، أو إيماناً بعقيدته أو دعماً لسياسته.

وقد يكون التأييد في بعض الأحيان نابعاً من عصبية حزبية قائمة بمعزل عن سياسة الحزب، وحتى بمعزل عن مدى التزام المرشحين بالحزب ومدى تمثيلهم لخطه السياسي. ومن الأمثلة اللافتة للنظر، سلوك محازبي حزب الكتلة الوطنية وحزب الكتائب والقوات اللبنانية في انتخابات ١٩٩٦ النيابية، حيث جاء تأييد عدد من محازبي الكتلة الوطنية لمرشح مفصول من الحزب، كما أيّد كتائبيون مرشحاً معارضاً لسياسة الحزب الرسمية، وأيّد مناصرون للقوات اللبنانية مرشحين يدّعون تمثيل القوات اللبنانية بينما هم في موقع سياسي مغاير. وقد تكرّر السلوك نفسه في انتخابات ٢٠٠٠. إن ما يحرك هؤلاء الناس عصبية «حزبية» تتجاوز الالتزام الحزبي الشكلي وقد تكون أكثر ثباتاً منه. إنها عصبية الزمالة في العمل المشترك والنضال في مرحلة سابقة (قد تكون مرحلة الشباب) والصداقة والعلاقات الشخصية القديمة.

لكن سواء كانت العصبية عائلية مصدرها غير حزبي، أو ناشئة من داخله، وسواء تغيرت القيادة الحزبية وتبدلت مواقفها المعروفة، فإن عدداً من الحزبيين يظل متمسكاً بقناعاته الأساسية أو ملتزماً بمناصرة رفاق الدرب. لذلك فإن «الحزبية» في لبنان في الحياة السياسية عموماً، وفي الانتخابات خصوصاً، تختلف عن سلوك الناخبين الحزبيين وغير الحزبيين في المجتمعات الغربية. والواقع نفسه ينطبق على سلوك الأحزاب في المجلس النيابي وطريقة عمله الداخلي حيث تطغى

المصلحة الآنية على حساب المسائل المبدئية والقضايا التي تتبناها الأحزاب[٢٢]. أما المحاسبة من القاعدة الحزبية فهي شبه غائبة وكذلك من الرأي العام. فعندما تدق ساعة الانتخاب تتكون الخيارات بمعزل عن مواقف الأحزاب وأداء أعضائها في البرلمان.

ثمة جانب آخر للعمل الحزبي يرتبط بمسألة الزبونية (Clientelism) الملازمة لطبيعة النظام السياسي. فعندما تتعطل المنافسة السياسية الحرة، مثلما هي الحال في لبنان اليوم، وعندما يغلب على العملية الانتخابية الطابع الشكلي، فتأتي شبه محسومة النتائج عبر تحالفات مبرمجة في دوائر انتخابية كبيرة يسهل التلاعب بها، عندها يتحول التنافس إلى محاصصة تنظمها السلطة بين القوى السياسية الحزبية وغير الحزبية. وبما أن الأحزاب قوى سياسية منظمة، فإنها أكثر جهوزية من المرشحين الفرديين للانخراط في عملية توزيع الحصص. والمحاصصة سيف ذو حدين، إذ من الممكن أن تحصد الأحزاب ربحاً يفوق ما قد تحصل عليه بقدراتها الذاتية في غياب المحاصصة، أو تتكبد خسارة كان يمكن أن تكون أقل فيما لو كانت الانتخابات تنافسية. في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦ اختبرت الأحزاب الحالتين، منها ما أتت المحاصصة لصالحه ومنها ما دفع ثمناً باهظاً بسببها. هكذا تكون السلطة قد أدت دوراً محورياً في توزيع المقاعد النيابية الحزبية بحسب كوتا غير معلنة لكن بوسيلة الانتخاب. أحزاب لبنان باتت أحزاب مصلحة لا أحزاب مشاركة، تتكيف مع السائد وإن، في بعض الحالات، على حساب ثوابت الحزب ومبادئه. إزاء حركة السياسة المضبوطة يمكن التساؤل إلى أي مدى الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي هي أكثر تمثيلاً من الأحزاب التي فازت بعدد أقل من المقاعد أو تلك التي فشلت في إيصال أي من مرشحيها إلى البرلمان ومنها أحزاب

---

(٢٢) انظر: فريد الخازن، **انتخابات لبنان ما بعد الحرب ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠: ديمقراطية بلا خيار** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٠).

قديمة وناشطة كالحزب الشيوعي اللبناني.

عناصر التشابه بين الأحزاب والحركة السياسية تبرز أيضاً في الانتخابات الحزبية حيث تلجأ الأحزاب إلى وسائل شبيهة بتلك التي تستعملها السلطة للتأثير في نتائج الانتخابات فتراعي الشكل وتتحكم بالمضمون. ومن تلك الوسائل اعتماد قانون انتخاب مفصّل على قياس القيادة الحزبية، وترغيب وترهيب للقاعدة، ومحاصصة مبرمجة. وكما في الانتخابات النيابية، الانتخابات الحزبية تخضع لتدخلات مباشرة من أهل الحل والربط في لبنان وسوريا، وخصوصاً عندما يكون لنتائج الانتخابات مفاعيل سياسية تتجاوز الحزب نفسه. والمفارقة أن بعض الأحزاب تعارض المحاصصة التي تتبعها السلطة وتمارسها داخل أحزابها.

رابعاً: حريات مقيّدة وديمقراطية شكلية

لعل الخسارة الأكبر التي مُنيت بها الأحزاب والتي لم تستطع تجاوزها منذ انتهاء الحرب هي بالدرجة الأولى معنوية، إذ فقدت الأحزاب السلطة المعنوية (Moral Authority) التي كانت تتمتع بها في الشأن العام في نظر الرأي العام غير الحزبي. في المقابل، تبدو مؤسسات المجتمع المدني الأخرى - النقابات، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات التي ترعاها الطوائف، وجمعيات حقوق الإنسان - أكثر مصداقية وفاعلية وشفافية في عملها من الأحزاب السياسية.

باستثناء النقابات العمالية التي انخرطت في التجاذبات السياسية وخسرت وحدتها وفاعليتها، فإن عدداً من النقابات كنقابة المحامين والمهندسين والأطباء ونقابات مهنية أخرى، شهدت انتخابات تنافسية ديمقراطية، وكان أداؤها في مجال عملها ناجحاً ومؤثراً. نقابة المحامين (نقابة المحامين في بيروت تضم العدد الأكبر من المحامين بالإضافة إلى نقابة طرابلس)، وهي الأقدم والأكثر تأثيراً في الشأن العام، كانت ناشطة وفاعلة في مجال الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في عهد النقيبَيْن شكيب قرطباوي وأنطوان

قليموس في منتصف التسعينات. ولقد اتخذت مواقف جريئة في غير مناسبة دفاعاً عن الحريات وحقوق الإنسان ولم تتردد في مواجهة السلطة. مواقف مماثلة اتخذتها نقابتا الصحافة والمحررين في مواجهة قرارات إقفال بعض المؤسسات الإعلامية وكان لها وقع مباشر على السلطة والرأي العام.

معظم أحزاب لبنان تعاني اليوم حالة ضياع في طروحاتها السياسية وأهدافها قياساً إلى الحياة الحزبية في مرحلة ما قبل الحرب، فلا هي أحزاب تشارك في الحكم على نحو فعّال ولا هي أحزاب معارضة، ولا هي أحزاب يمين أو يسار. بعض أحزاب اليسار مشارك في السلطة، كما أن عدداً من اليساريين القدامى في زمن الحركة الوطنية هم حالياً أركان أحزاب مذهبية (حركة أمل وحزب الله) ومعاونون لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. ولولا الكلام المعارض لسياسات الرئيس الحريري الاقتصادية والاعمارية الباهظة الكلفة لكان الخطاب السياسي لأحزاب اليسار في عجز في مادة النقاش السياسي العام.

عن أزمة اليسار مع ذاته ومع الغير كتب بلال خبيز وجنى نصر الله وفادي الطفيلي في تحقيق مسهب: «نحن والحال هذه أمام يسار معطوب في كل تلاوينه. فهو معطوب أولاً لأنه لم يجرؤ على نقد تاريخه نقداً فاعلاً، لكننا نسأل هل يستطيع ذلك؟ إذا كان الحزب الشيوعي الذي كان يشكل الشريحة الأكثر حداثة في المجتمع اللبناني، والذي كان يضج بالمناقشات والاتجاهات، يقتصر نشاطه اليوم على إقامة «حلقات الذكر» و«أعراس الزواج المدني»، والمقاومة الرمزية للاحتلال الإسرائيلي فمن بين أعضائه واتجاهاته يسعه أن يجري النقد المطلوب... اليسار ليس قبيلة في مواجهة القبائل الأخرى، لنحكم النظر في الأنساب والأنسال. فنفرق اليساري من غير اليساري، بأصالة النسب وحده... الأرجح أن مهمة عسيرة تقع على كاهل اليساريين في لبنان اليوم من دون استثناء أحد منهم. الحزب والمنظمة والحركة الشعبية والمستقلون جميعاً مدعوون إلى خوض غمار مناقشة جادة وإلى فتح صدورهم ونوافذهم المغلقة لهواء المجتمع اللبناني، فربما يكون فيه بعض من

هواء نظيف. وعليهم جميعاً أن ينجزوا نقدهم الفعلي لتاريخهم في الحرب والفكر الذي دعا وأسس للحرب، وعلامة إنجاز النقد أن لا يعود أحد يطالبهم بإجرائه عند كل مفصل من مفاصل الحياة السياسية اللبنانية. أما إذا استمر هذا الحجز وهذا التمسك بالتاريخ المشرق والمشرف والشكوى من عدم اختيارهم لحكم البلد من قبل العناية السورية، فإن زمن السلم الذي قطع أشواطاً في تثبيت عدد من المعضلات أمام تجدد اليسار وقيامته سيجعله أسير قمقم تاريخه وربما إذا استمر في مراودة هذا التهيّب، وهذا الصمت، لن تقوم له قيامة مرة أخرى»[٢٣].

واليمين بدوره في أزمة من نوع آخر. فإذا كان حزب الكتائب يصنف تقليدياً باليمين، فالمطلوب اليوم تحديد مضمون اليمين بعد أن تمّ التوافق على المسائل الخلافية التي كانت مطروحة في مراحل سابقة والتي شكلت حيزاً هاماً من طروحات الكتائب. فمع إدخال الإصلاحات في النظام السياسي وإعلان عروبة لبنان ونهائية الوطن (التي تعتبره القيادة الكتائبية الحالية إنجازاً يعود لها الفضل في تحقيقه) في الدستور المعدل عام ١٩٩٠، فماذا بقي من يمينية الكتائب المعهودة؟ وإذا أضفنا إلى ذلك تأييد حزب الكتائب لعروبة لبنان بحسب المضمون المعتمد اليوم والذي يعني «علاقات مميزة» بين لبنان وسوريا على أساس «وحدة المسار والمصير»، عندئذ يصبح حزب الكتائب عملياً في موقع اليسار المعارض والمستهدف في آن واحد بسبب التهميش السياسي الذي يعانيه منذ انتهاء الحرب. يبقى أن الأحزاب والقوى السياسية التي يمكن وضعها في خانة اليسار، بما يعني من رفض للأمر الواقع في السياسة الداخلية والخارجية منذ إقرار اتفاق الطائف، هي أحزاب يمين ما قبل الحرب، حزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتلة الوطنية، مضافاً إليهما الخط الأكثر رفضاً للواقع الحالي، وبالتالي الأكثر «يسارية» الذي

---

(٢٣) بلال خبيز، جنى نصر الله وفادي طفيلي، «اليسار في لبنان: هل ينجح في استحقاق اسمه؟»، **ملحق النهار**، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٦.

يمثله التيار المؤيد للعماد عون.

لعل التحدي الأكبر يكمن في قدرة الأحزاب أن تنتقل من دور المتلقي والمتكيّف مع الحاضر إلى دور المبادر في التغيير الديمقراطي في العمل السياسي داخل الأحزاب وخارجها. صحيح أن الأحزاب حاجة في الحياة السياسية عبر قيامها بوظائفها التنظيمية والتعبوية والسياسية المعهودة وهي أيضاً ضرورة لعمل أي نظام ديمقراطي[٢٤]، لكن بعد أن تستوفي الشروط الديمقراطية المطلوبة التي تطالب الغير أن يلتزم بها. إلا أن الأحزاب غالباً ما ترى في الديمقراطية ترفاً، وكأنها إضافة مفيدة في العمل السياسي لكن من دون أن تكون أساسية.

الديمقراطية في مفهوم معظم الأحزاب انتقائية وهي مرادفة للحريات السياسية، أي حرية الحزب أن ينشط ويتمتع بالحماية القانونية وليس لقواعد اللعبة في التنافس السياسي الحر من موقعي الحكم والمعارضة. وقد تكتفي الأحزاب بهامش الحرية المتاح لها وتدافع عنه في حال جاء خدمة لمصالحها، وتساوم على الديمقراطية. وبصورة عامة، تلجأ الأحزاب إلى ديمقراطية الضرورة لحسم نزاع داخلي أو لأنها خارج السلطة.

الأحزاب في لبنان ما بعد الحرب تدور في حلقة مفرغة، فلا هي أحزاب الدولة السلطوية بالمعنى المألوف ولا هي أحزاب المجتمع المدني في الدولة الديمقراطية. إنها أحزاب تسعى لأن تتميز عن المجتمع على أساس أنها متقدمة عليه، ومجتمع لا يرى في الأحزاب القدوة في العمل السياسي ولا يميزها عن سواها من القوى السياسية غير الحزبية، وهو مقيّد في نظام سياسي يساهم في إنتاج الممارسات الأسوأ في الحياة السياسية. إنها حالة تواطؤ مريبة تلتقي فيه سلطة الأحزاب مع سلطة الدولة على تقليص الديمقراطية وتفكيك مكوناتها في

(٢٤) انظر: Patrick Seyd, «In praise of Party,» *Parliamentary Affairs*, 51 (April 1998), pp. 198 - 208.

مواجهة مجتمع مدني تتعارض مصالحه مع مصالح السلطة بجميع مصادرها: في الأحزاب، في الدولة، وفي السلطة العليا ما وراء حدود الدولة في سوريا.

إن معيار فشل الأحزاب أو نجاحها يتجاوز اليوم مسألة التصنيف بين أحزاب تقدمية وأخرى رجعية وبين أحزاب لا طائفية وأخرى طائفية. المعيار الأساس هو مدى ممارسة ديمقراطية صحيحة في العمل الحزبي من القاعدة إلى القمة. وهنا تكمن أهمية تعميم الممارسة الديمقراطية وتطبيعها مع الواقع الحزبي. ولن يكون ذلك ممكناً إذا لم تتصالح الأحزاب مع نفسها ومع الغير، فلا تنظر إلى المجتمع المدني بطوائفه وبمساحاته غير الطائفية نظرة استعلاء ولا تأخذ من الغير، الحزبي وغير الحزبي، موقفاً رافضاً فيه الكثير من النوايا الإلغائية، وإن بقيت مبطنة. والتغيير، في نهاية المطاف، هو مسار وعملية تراكم باتجاه الأفضل في الشؤون السياسية وغير السياسية كافة، وهذا ممكن في مجتمع تعددي ومفتوح كالمجتمع اللبناني.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، حسنين توفيق. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

أبو خليل، جوزيف. **قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. مؤلف جماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

اشتي، شوكت سليم. الشيوعيون والكتائب: **تجربة التربية الحزبية في لبنان**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧.

اشتي، فارس. **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥**. المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٩. ٢ ج.

الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان، مؤلف جماعي. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨.

باحوط، جوزف وشوقي الدويهي (إشراف). **الحياة العامة في لبنان. تغيرات السياسي وتشكيلاته**. بيروت: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ١٩٩٧.

بقرادوني، كريم. **لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج**. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١.

تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠. بيروت: دار العمل للنشر، ١٩٧٩. ٣ ج.

حشيشو، نهاد. **الأحزاب في لبنان**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.

الخازن، فريد وبول سالم (إشراف). **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٣.

الخازن، فريد. **انتخابات لبنان ما بعد الحرب ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠: ديمقراطية بلا خيار**. بيروت: دار النهار، ٢٠٠٠.

دندشلي، مصطفى. **حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣**، ج ١، الأيديولوجيا والتاريخ السياسي. بيروت: نشر المؤلف، ١٩٧٩.

الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة. عمل جماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية١٩٩٩.،

ذبيان، سامي. **الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧.

ساسين، فارس. **التمثيل والسلطة: مجلس النواب ١٩٩٢ - ١٩٩٦**. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٧.

سعادة، أنطون. **المحاضرات العشر**، بيروت: ١٩٥٦. ط ٣.

سعادة، جورج. **قصتي مع الطائف. حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل**. بيروت: نشر المؤلف، ١٩٩.

سلامة، إبراهيم. **البعث، من المدارس إلى الثكنات**. بيروت: دار النهار، ١٩٦٩.

شرارة، وضاح. **دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلامياً**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.

شرورو، فضل. **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، ١٩٣٠ - ١٩٨٠**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨١.

صاغية،حازم. **تعريب الكتائب اللبنانية: الحزب، السلطة، الخوف**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩١.

طرابلسي، فواز. **صورة الفتى الأحمر أيام في السلم والحرب**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

الكتائب اللبنانية، **من أجل ديمقراطية متجددة** (بيروت: منشورات دار العمل، ١٩٩٤). المؤتمر العام التاسع عشر ١٩ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٣.

كشلي، محمد. **نقد الحياة السياسية اللبنانية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٩١.

الكواري، علي خليفة (محرر). **حوار من اجل الديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦.

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مؤلف جماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

المديني، توفيق. **أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

مسرة، أنطوان (إشراف). **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان. التزام وستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**. بيروت: منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ١٩٩٦.

منصور، ألبير. **الانقلاب على الطائف**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣.

ناصيف، نقولا وروزانا بو منصف. **المسرح والكواليس: انتخابات ٩٦ في فصولها**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.

نعوم، سركيس. ميشال عون، **حلم أم وهم؟**. بيروت: نشر المؤلف، ١٩٩٢.

الوطن الصعب، الدولة المستحيلة. حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة. أدارها طانيوس دعيبس. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٥.

دوريات

أبعاد. العدد ٥. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

حيدر، إبراهيم. «مؤتمر الحزب الشيوعي وحل المشكلات بالسحر.» **ملحق النهار**.

خبيز، بلال، جنى نصرالله وفادي طفيلي، «اليسار في لبنان: هل ينجح في استحقاق اسمه.» **ملحق النهار**، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ص ١٦.

نويهض، وليد. «نقد الحزب القومي الاجتماعي.» **دراسات عربية**. أيار/مايو ١٩٧٣.

وثائق

وثيقة سياسية مقدمة إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اللبناني. تيار اليسار الديمقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني. تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

الوثائق والقرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي اللبناني، بيروت في ٢٨ - ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الحزب السوري القومي الاجتماعي، عمدة الإذاعة والإعلام، بيان رئيس الحزب الأمين يوسف الأشقر، ١٥/١٠/١٩٩٢.

مقابلات

مقابلة مع يوسف الأشقر. **الشعلة**. ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

مقابلات مع قادة الحركة الطلابية في السبعينات. **نهار الشباب**. ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و١٣ و٢٢شباط/ فبراير ١٩٩٦.

مقابلة مع جورج حاوي، **الوسط**. ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

مقابلة مع محسن دلول، **الوسط**. ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٧.

مقابلة مع الأخضر الإبراهيمي، **المستقبل**. ١٦ /٦/١٩٩٩.

مقابلة مع يوسف الأشقر، **الديار**. ١ /٨/ ١٩٩٩.

مقابلة مع الياس عطا الله. ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.

مقابلة مع الياس عطا الله. ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.

مقابلة مع كريم بقرادوني. ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

مقابلة مع يوسف الأشقر. ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

صحف

السفير، ١٤ /٧/ ١٩٩٩.

نداء الوطن ١٦، ٢٢، ٢٩، ٣٠ /٩/ ١٩٩٧ و ٦، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٣١ / ١٠/ ١٩٩٧و ١٠ /١/ ١٩٩٨.

النهار، ٤ /٤/ ١٩٩٧، ٢ /٧/ ١٩٩٧، ٦ /٥/ ١٩٩٨، ٢٤ /٧/ ١٩٩٨، ٢٢ /٩/ ١٩٩٨، ٢١ /١/١٩٩٩، ١٣ /٢/ ١٩٩٩، ٦ و ١٤ و ٢٩ /٧/ ١٩٩٩، ٥ /٧/ ٢٠٠٠، ٢٧ /٢/ ٢٠٠١، ١٨ /٩/ ٢٠٠١، ٥ /١٢/ ٢٠٠١.

الحياة، ٢٩ /٤/ ١٩٩٤، ١٩/٢/١٩٩٦، ١٣ /٨/ ١٩٩٧، ٦ /٩/ ١٩٩٧، ٢٠ /٧/ ١٩٩٨، ٢٨ /١٢/ ١٩٩٨.

٢ ـ الأجنبية

BOOKS

Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

____. *The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon . Ithaca: Cornell University* Press, 1986.

Akarli, Engin. *The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1861-1920*. Berkeley: University of California Press, 1993.

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I.B.Tauris, 1995.

Bahout, Joseph & Chawqi Douayhi (eds.). *La Vie Politique Au Liban. Expresions et Recompositions du Politique*. Beyrouth: CERMOC, 1997.

Budge, Ian and Hans Keman. *Parties and Democracy. Coalition Formation and Government Functioning in twenty States*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Dalton, Russell J. and Martin P. Wattenberg. *Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Duverger, Maurice. *Les Partis Politiques. paris: Librairie Armand Colin*, 1961.

Entelis, John P. *Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al-Kata'ib 1936-1970*. Leiden: E.J.Brill, 1974.

Gendzier Irene L. *Notes from the Minefield. United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958*. New York: Columbia University Press, 1997.

Hanf, Theodor. *Coexistence in Wartime Lebanon. Decline of a state and Rise of a Nation*. London: The Centre for Lebanese Studies and I.B.Tauris, 1993.

Harik, Judith. *The Public and Social Services of the Lebanese Militias*. Oxford: Centre for Lebanese Studies 1994.

Harris, William. *Faces of Lebanon. Sects, Wars, And Global Extensions*. Princeton: Markus Wiener Publishers, 1997.

Hix, Simon and Christopher Lord, *Political Parties in the European Union*. London: McMillan Press, 1997.

Hudson, Michael C. *The Precarious Republic. Political Modernization in* Lebanon. New York: Random House, 1968.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

Ismael, Tareq Y. *The Arab Left*. Syracuse: Syracuse University Press, 1978.

Joseph Lapalombara and Myron Weiner (eds.). *Political Parties and Political Development*. Princeton: Princeton University Press, 1966.

Keane, John. *Civil Society and the State*. London: Verso Press, 1988.

Khazen, Farid . *The Communal Pact of National Identities. The Making and Politics of the 1943 National Pact*. Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1991

____. *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976*. Cambridge and London: Harvard University Press and I.B.Tauris, 2000.

Kienle, Eberhard. *Ba'th v Ba'th. The Conflict Between Syria and Iraq 1968-1989*. London: I.B. Tauris, 1990.

Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Touchstone, 1994.

Kotz, Richard and Peter Mair (eds.). *Party Organizations*. London: Sage, 1992.

Laver, Michael and Norman Schofield. *Multiparty Government: The Politics of Coalition in Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Malik, Habib C. *Between Damascus and Jerusalem: Lebanon and Middle East Peace*. Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1997.

Messarra, Antoine Nasri. *La Structure Sociale du Parlement Libanais (1920-1970)*. Beyrouth: Publications du Center de Recherches, Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise, 1977.

Michel, Robert. *Political Parties*. New York: Free Press, 1949.

Norton, Augustus Richard. *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of* Lebanon. Austin: University of Texas Press, 1987.

____. *Hizballah of Lebanon: Extremist Ideal vs Mundane Politics*. New York: Council on Foreign Relations, 1999.

Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. London: Routledge, 1992.

Qubain, Fahim I. *Crisis in Lebanon*. Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1961.

Ranstrop, Magnus. *Hizb'Allah in Lebanon: The Politics of Western Hostage Crisis*. London: McMillan Press LTD, 1997.

Richani, Nazih. *Dilemmas of Democracy and Political Parties in Sectarian Societies: The Case of the Progressive Socialist Party 1949-1996*. New York: St. Martin's Press, 1998.

Saad- Gorayeb, Amal. *Hizba'llah: Politics and Religion*. London: Pluto Press, 2002.

Salamé, Ghassan (ed.). *Démocraties Sans Démocrates. Politiques d'ouverture dans le monde Arabe et Islamique*. Paris: Fayard, 1994.

Sartori, Giovanni. Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, vol.I. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

Smock, David R. and Andrey C. Smock. *The Politics of Pluralism. A Comparative Study of Lebanon and Ghana*. New York: Elsevier, 1975.

Suleiman, Michael W. *Political Parties in Lebanon, The Challenge of a Fragmented Political Culture*. Ithaca: Cornell University Press, 1967.

Van Leeuwen, Richard. *Notables and Clergy in Mount Lebanon: The Khazin Sheikhs and the Maronite Church (1736-1840)*. Leiden: E. J. Brill, 1994.

Ware, Alan. *Political Parties and Party Systems*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Zamir, Meir. *The Formation of Modern Lebanon*. Ithaca: Cornell University Press, 1985.

Zisser, Eyal. Lebanon: *The Challenge of Independence*. London: I.B.Tauris, 2000.

Zuwiyya-Yamak, Labib. *The Syrian Social Nationalist Party. An Ideological Analysis*. Cambridge: Harvard University Press, 1966.

PERIODICALS

Gellner, Ernest. "Civil Society in Historical Perspective." *International Social Science Journal,* 43. August, 1991.

Hamzeh, A. Nizar and R. Hrair Dekmejian. "A Sufi Response to Political Islamism: Al-Ahbash of Lebanon." *International Journal of Middle East Studies,* 28. 1998.

Huntington, Samuel. "The West, Unique not Universal." *Foreign Affairs*. Nov-Dec. 1996.

Jordan, Grant. "Politics Without Parties." *Parliamentary Affairs,* 51. July 1998.

Khazen, Farid. "Kamal Jumblatt: The Uncrowned Druze Prince of the Left." *Middle Eastern Studies.*April 1988.

Stoakes, Frank. "The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as Builder, Surrogate and Defender of the State." *Middle Eastern Studies,* II . October 1975.

Seyd, Patrick. "In Praise of Party." *Parliamentary Affairs,* 51. April 1998.

Zakariya, Fareed. "The Rise of Liberal Democracy." *Foreign Affairs*. Nov- Dec. 1997.

الأحزاب السياسية في لبنان:
حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية

تمثل تعددية الأحزاب السياسية في الدولة الحديثة، من حيث المبدأ على الأقل، شرطاً أساسياً لضمان تداول السلطة من جهة، وبالتالي شرطاً أولياً لتحقيق الديمقراطية السياسية من جهة أخرى.

لكن هل كل تعددية حزبية تحمل بذور مشروع ديمقراطي بالتأكيد؟ وهل كل تجربة حزبية تدعي الديمقراطية في المبدأ هي تجربة ديمقراطية بالفعل؟

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على تجربة الأحزاب السياسية في لبنان وعلى حدود الديمقراطية في بنية هذه الأحزاب وفي سلوكها السياسي والتنظيمي.

يتضمن الكتاب خمسة فصول، يتناول الفصل الأول عملية التطور التاريخي للأحزاب السياسية في لبنان؛ ويتناول الثاني تجربة الأحزاب السياسية خلال فترة الحرب؛ ثم يعالج الفصل الثالث الأحزاب السياسية وتجربة الديمقراطية؛ ويقدم الفصل الرابع قراءة نقدية لبعض التجارب الحزبية؛ ويتطرق الفصل الخامس إلى الأحزاب السياسية وأفق التغيير في لبنان.

المؤلف

فريد الخازن، أستاذ علم السياسة ورئيس دائرة علم السياسة والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت.

صدر له حديثاً:

- **تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧ - ١٩٧٦** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢).
- **إنتخابات لبنان ما بعد الحرب ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠: ديمقراطية بلا خيار** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٠).

إضافة إلى عدد من الكتب والدراسات صدر في دوريات متخصصة

